

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

٧٨٠

كتاب كشف في روى المتول

١٥٨٧





Copyright © King Saud University



٢١٦

ك. ل

الكاشف لذوى العقول عن وجوه ممانى الكافل بنيل

السؤل، تأليف ابن لقمان، أحمد بن محمد - ١٠٣٩هـ.  
بخط محمد بن علي بن أحسن بن أحسن السهيلي سنة  
١٣٦٠هـ.

١٨x٢٥ سم

١٦ أس

١٥٦ ق

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

٧٨٠٥

ع ب

الأعلام ٢٢٦:١ الجامع الكبير بصنعاء / الشرقية ٢: ٨٤٣

١- أصول الفقه الاسلامي أ - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ د - شرح الكافل بنيل السؤل

Copyright © King Saud University







هذا الاسم المبارك ☆ آمين اللهم اعظم

حجج الآراء

قال على كرم الله وجهه من كتب هذه على كتابه كافر اعلى الله  
 كتاب الكاشف كذا العقل عن وجوه معاد الكافل  
 بين السؤل الفيل السيد العلامة  
 الحجة الفزارة شمس الدين خلاصه  
 العلماء العالمين امام العقل  
 والمنقول احمد ابو محمد  
 ابن امان ابن احمد  
 شمس الدين  
 ابن الامام  
 المبرك  
 لدين الله احمد بن المرحوم رحمه الله عنهم امين  
 باب العالمين  
 امين  
 (تم)  
 وهذه كتاب احقر العباد المذنبين  
 عبد الله ابو محمد بن علي ابن ابي الحسن  
 ابن ابي السريته  
 بن وفقه الله  
 العالمين  
 رزقوا عنه عليه نفعه ورحمة بارهم الرحمن امين امين

في شتر عا  
 الرفر الجليل  
 يوم الاثنين  
 الموافق غرة شهر  
 المحرم سنة  
 ١٢٨٠  
 الله تعالى ان  
 يعجزنا على ما  
 يحسن ويرضاه  
 وان يعجزنا على  
 النسخة وقراءة  
 رامين اللهم  
 آمين

مكتبة  
 محمد بن عبد الرحمن البيكان  
 رقم التصنيف : ٢١٦  
 رقم التسلسل : ٢١٥  
 تاريخ الورود :

1957



**الصواب**  
 في الآخرة مجازاته  
 فلا يحاط بها في غيراته  
 من العقله تمت  
 كاتبه وجه التشكيك  
 ان المكافاه لله في  
 الله اريد غير ممكنه  
 لأنه قد مات وهذا  
 دعاء له بعد موته  
 ويمكن ان يراد  
 بالدارين دار  
 البرزخ ودار  
 الآخرة فتكون المكافاه  
 لا وحينئذ الاشكال



قال الله تعالى  
والله اعلم  
بما كنا  
نقوم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on a separate strip of parchment.



قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...  
قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...  
قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...

**قوله**

عن ادلتها التفصيلية متعلقة بالاستنباط واحترابه  
عن الأجمالية كطلق الكتاب والسنة فلا تنه في  
اباحه البيع مثلا الى كون الكتاب قاطعا يجب العمل به بل  
الى قوله تعالى واحل الله البيع والحكم انما يتخرج من الدليل  
التفصيلي لا الاجمالي كما بينا فهذا احد اصول الفقه باعتبار  
كونه علما واحدا باعتبار الاضافة وانما احرازناه لان  
المقصود الاهم هنا هو العلم واما الاضافا في فهو وان  
كان متقدما وحوادثا فهو مذكور هنا تبعا فالأصل في اللغة  
ما ينبى عليه غيره من جامد أو نام **قيل** والشرما  
يستعمل في الناميات كاصل الشجرة واما الجادات  
فيقال فيها اساس **وفي اصطلاح** يطلق  
على معاني ستة منها الدليل كما يقال الأصل في هذه المسئلة  
الكتاب والسنة والامنه اصول الفقه اى ادلتها ومنها  
الرجحان كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة اى الرجحان عند  
السامع لا الخيال **ومنها** القاعدة المطردة كما يقال اباحه

الميتة

قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...  
قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...  
قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...

الميتة للمصطر على خلاف الأصل ومنها الصورة القيس  
عليها كما يقال هذا اصل وهذا فرع اى هذا مقيس وهذا  
مقيس عليه ومنها مذهب العالم كما يقال بنى فلان في هذه  
المسئلة على اصله اى على مذهبه والفقه في اللغة الفهم لما  
فيه عوض قال الله تعالى ولكن لا تفهروا تبجيهم فيما  
لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا منقحة كثيرا ما تقول  
ولا يقال فقيرت قولك السماء علوية والواكب مضيئة  
وفي الاصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها  
التفصيلية فقولنا العلم جنس لحد داخل فيه سائر العلوم  
وقولنا بالاحكام احترام عن العلم بالذوات  
او الصفات والافعال وقولنا الشرعية احترام  
من العلم بالاحكام العقلية كالعلميات الالهية صف الأشياء  
وان الكل اعظم من الجزء وقولنا العلم احترام  
من العملية كالعلميات بالله سميع بصير وقولنا عن  
ادلتها التفصيلية احترام من علم الله تعالى بالاحكام  
فليس مستندا الى دليل بل هو علم بهام غير مستند

**قوله**

عن ادلتها التفصيلية متعلقة بالاستنباط واحترابه  
عن الأجمالية كطلق الكتاب والسنة فلا تنه في  
اباحه البيع مثلا الى كون الكتاب قاطعا يجب العمل به بل  
الى قوله تعالى واحل الله البيع والحكم انما يتخرج من الدليل  
التفصيلي لا الاجمالي كما بينا فهذا احد اصول الفقه باعتبار  
كونه علما واحدا باعتبار الاضافة وانما احرازناه لان  
المقصود الاهم هنا هو العلم واما الاضافا في فهو وان  
كان متقدما وحوادثا فهو مذكور هنا تبعا فالأصل في اللغة  
ما ينبى عليه غيره من جامد أو نام **قيل** والشرما  
يستعمل في الناميات كاصل الشجرة واما الجادات  
فيقال فيها اساس **وفي اصطلاح** يطلق  
على معاني ستة منها الدليل كما يقال الأصل في هذه المسئلة  
الكتاب والسنة والامنه اصول الفقه اى ادلتها ومنها  
الرجحان كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة اى الرجحان عند  
السامع لا الخيال **ومنها** القاعدة المطردة كما يقال اباحه

الميتة

قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...  
قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...  
قوله في قوله تعالى وحملناه على باطن اثني عشر شهرا...

**قوله**

عن ادلتها التفصيلية متعلقة بالاستنباط واحترابه  
عن الأجمالية كطلق الكتاب والسنة فلا تنه في  
اباحه البيع مثلا الى كون الكتاب قاطعا يجب العمل به بل  
الى قوله تعالى واحل الله البيع والحكم انما يتخرج من الدليل  
التفصيلي لا الاجمالي كما بينا فهذا احد اصول الفقه باعتبار  
كونه علما واحدا باعتبار الاضافة وانما احرازناه لان  
المقصود الاهم هنا هو العلم واما الاضافا في فهو وان  
كان متقدما وحوادثا فهو مذكور هنا تبعا فالأصل في اللغة  
ما ينبى عليه غيره من جامد أو نام **قيل** والشرما  
يستعمل في الناميات كاصل الشجرة واما الجادات  
فيقال فيها اساس **وفي اصطلاح** يطلق  
على معاني ستة منها الدليل كما يقال الأصل في هذه المسئلة  
الكتاب والسنة والامنه اصول الفقه اى ادلتها ومنها  
الرجحان كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة اى الرجحان عند  
السامع لا الخيال **ومنها** القاعدة المطردة كما يقال اباحه

الميتة

الميتة



الاستقامه على الزمان  
المهادي على الزمان  
والجنان على الزمان  
الاجتناب عن الاغتراف على احد  
عضد الدبر على احد  
بكره او اوقات والو  
الحصن من افخاخ جوعه  
الحاكم على خاله

عن ادلها

[illegible][illegible]

حق  
 وذهبه ومن  
 على ان العالم  
 هو خطه الله تعالى  
 يا اهل الملكين  
 بيرة والتميز  
 قضا الخط  
 من الخط طلب  
 الادل فان  
 في القضا  
 المقضا  
 سلمه وان  
 في القضا  
 في القضا







ايضا **ومخير** وهو ما يقوم غيره مقامه كخضال الكفارسه  
 ومنها بحسب نفسه ايضا **الى مطلق** وهو ما لا وقت  
 له معين وانما وقته حال حصوله كالزكاة والخضارات  
 مثلا فانه لا وقت لها معين وانما تجب حال الحصاد  
 والله اعلم **وموقت** وهو ما له وقت معين كالصوم  
 والصلاة والنجس ونحوه **والوقت** ينقسم بحسب وقته  
**الى مضيق** اي الى ما وقته مضيق وهو الذي لا يتسع  
 الا للنعل فقط كوقت الصوم ويسمى هذا الواجب  
 المضيق **وموسع** اي الى ما وقته موسع وهو ما يتسع  
 لفعل الوجوب وزيادته كأوقات الصلاة وهذا هو  
 الواجب والموسع وقد يكون وقته العمر كالنجس مثلا  
 والمندوب **والمستحب مترادفان** ويراد قهما ايضا  
 التطلع والمرغب فيه والحسن **والمسنون اخصر**  
**منها لان** المسنون ما امر به الرسول صلى الله عليه واله وسلم  
 نداء او ضيق عليه كالرواتب المفترض والمندوب  
 ونحوه بخلافه وهو ما امر به الرسول صلى الله عليه واله وسلم

ندبا

نداء او لم يواضبه عليه وكل مسنون مندوب ولا  
 علس فالمندوب اعظم لوجوده بدون المسنون هذا  
**واعلم** ان المسنون والمندوب ونحوه لا يأثم معتاد  
 تركهما لغير استهانه ولا يفيق على الأصح ويندب  
 قضاؤه فلهذا الأحكام الخمسة واما تأويلها فقد  
 اوضحها بقوله **والصحيح هو ما وافق امر الشارع**  
**اعلم** ان لفظ الصحة والبطال تستعمل تارة في العبادات  
 وتارة في المعاملات اما في العبادات فالصحة موافقة امر  
 الشارع والصحيح هو ما وافق امر الشارع اي ما  
 كملت فيه الشروط التي اعتبرها الشارع كالصلاة  
 بالطهارة واما في المعاملات فهي ترتب الاثر المطلوب  
 منها عليها الحصول المالك وحل الانتفاع في البيع ومنفعة  
 البضع في النكاح **والباطل نقيضه** اي نقيض الصحيح  
 في العبادات والمعاملات فالبطال في العبادات عدم



موافقه امر الشارع والباطل ما لم يوافق امر الشارع  
كالصلاة من دون طهاره <sup>وهو ما عليه ان الباطل تحت</sup> وفي المعامله ترتب الاثر المطلق  
منها عليها كبيع الملاقح وحماني بطون الامهات فانه باطل  
لعدم ذكر البيع وتفسير الباطل في العباده يصلح تفسير المعامله  
والعكس والله اعلم **والفاسد** من العبادات والمعاملات  
**المشروع** باصله **المنفوع** بوصفه اما في العبادات فمقصود الايام  
المنهي عن صومها فان الأصل وهو الصوم مشروع ولكن الوصف  
وهو كونه في تلك الايام منعه **واما في المعاملات** فبيع الدرهم  
بالدرهمين فان اصله وهو البيع مشروع بدليل واحل الله البيع  
ولكن الوصف وهو اشتغال احد الحائنين على الزياده فيما  
لا بد فيه من علم التساوي منعه **وقيل** والقائل الشافعي  
<sup>كالناصر الاطروش تحت</sup> وما لك وغيرهما بل الفاسد **مراد** الباطل فيفسر بما يفسر  
به الباطل **فان قلت** ما اثر الفرق بين المفاسد  
والباطل عندهم لم يجعلها مترادفين **قلت** اما  
اما المعاملات كالبيع والتفاح فاشتره ان الفاسد يجوز الدخول  
فيه وحله حكم الصحيح <sup>خلاف الفاسد تحت</sup> الا في امور مذكوره في موضعها بخلاف

الباطل واما في العبادات ففصل الصلاة والصوم لا يظهر  
له اثر واما الحج فيظهر في الناس ما فسد بالدعاء قتل لتقليل  
بالرعي وقبل معنى وقته فيلزم الأثم والتضاء بخلاف  
الباطل **فصل** ومن قال بالتزادف انما يقول به في  
الصلاة والبيع دون سائر العبادات والمعاملات **والمجائر**  
**يطلق على** اربعة معان احدها **المباح** وقد مر حده وذلك  
كما يقال التزيت بثيب الدينة مجائر اي مباح وثانيها انه  
**يطلق على المملوك** اي ما لا مانع عنه عقلاً نحو ان يقال كون جبر  
يل في الارض مجائر اي لا مانع منه في العقل وشرعاً نحو ان  
يقال الأكل بالشمال مجائر اي لا يمنع شرعاً وثالثها انه يطلق  
**على ما استوى فعله وتركه عقلاً** كفعل الصبي وركب الكلب شرعاً  
كالمباح وهذه القسم اعظم من المباح فلا يقال انه هو **والمجائر**  
ان يطلق **على المشكوك فيه** وهو الذي تعارضت فيه امارات  
الثبوت والانتفاء امارات يقتضي ثبوته واخرى تقتضي نفيه  
في العقل والشرع مثاله في العقل ما يقول المنطقون  
في اصل الأشياء هل على الحرام على الأباح فان المتوقف

[illegible]



في ذلك يصفه بأنه جائز الأمرين أي المحض وعدمه لا استوائهما  
 عند تعارض دليلهما **ومثاله** في الشرع ما يقوله المتوفيق  
 في حكم لحم الأرنب وجوب صلاة العيد لتعارض إمارتي  
 الأمرين جميعاً فذلك كله صحيحاً بالاعتبارين اعتبار  
 الامتناع والجواز لتعارض دليل الصحة والامتناع واعتبار  
 الواقع وعدمه لتعارض إمارتيهما في صفة بأنه جائز  
 لهذين الاعتبارين فهذه هي المعاني التي تعتبر بلفظ الحائز عنها  
 في لسان العلماء **والأدوم ما فعل أولاً في وقته المقدر شرعاً قوله**  
 ما فعل جنس الحد يدخل الأداء وغيره كالقضاء والأعادة وقوله  
 أولاً تخرج الأعادة لأنه فعل ثانياً لا أولاً يخرج القضاء لأنه فعل بعد  
 الوقت ويخرج أيضاً ما لم يقدر له وقت كالنوافل المطلقة وقوله شرعاً  
 يخرج ما فعل أولاً في وقته المقدر وقوله في وقته المقدر  
 لكن عقلاً لا شرعاً كقضاء الدين عند المطالبة فإنه فعل في وقته  
 المقدر له وهو ما يتبع له بعد المطالبة لكن ذلك التقدير ليس بالشرع بل  
 بالعقل فان قلت إذا فعل ركعة من الفرض في الوقت وانما بعد  
 خروجه هل ذلك أداء أم قضاء قلت بل أداء لأن

الوقت

الوقت المقدر للفرض هو إلى بقية تتبع كالأداء كامله  
 فما فعله في ذلك الوقت فهو أداء فقد دخل ذلك في  
 قوله **ما فعل** المقدر له فتأمل **والقضاء ما فعل بعد وقت الأداء**  
 وهو المقدر له أولاً شرعاً يخرج الأداء والأعادة استدراكاً  
 لما سبق له واجوب **مطلقاً** قوله استدراكاً يخرج ما ليس  
**كذلك** كالصلاة مثلاً إذا أداها في وقتها ثم أعادها بعد  
 الوقت لأقامة الجماعة أو أداها خارج الوقت قضاءً  
 أعادها الجماعة فإنه لا يكره فعله الثاني قضاء لا ليس  
 باستدراك كما لا يكره أداء الأعادة ليس في الوقت وقوله لا يكره  
 له وجوب تخرج النوافل إذا فعلت بعد وقتها فان فعلها  
 لا يسمى قضاء ولا يقرب إذا لم يسبق له وجوب وقوله  
**مطلقاً فبذلك وجوب أي** ما كان على القاصد من غيره  
 فبذلك في ذلك قضاء الحائز للصوم لأنه وإن لم يسبق  
 له وجوب عليها فقد وجب عليه وقيل بل على القاصد  
 فقط فيخرج قضاء الحائز للصوم إذا لم يسبق له وجوب  
 عليه ثم لا فرق بين تأخير عن وقت الأداء وهو



او عمدا مع التمكن من فعله او لا مع عدم التمكن لما نرى من القلوب  
 شرعا كالحيض او عقلا كالنوم فان قلت  
 اذا ما كانت الميعة فحجب عنها وصية كل يكون  
 اداء اتم قضا قلت ذكر بعضهم ان ذلكم قضا لانه  
 فعل بعد الوقت المقدر له لان وقته المقدر له هو  
 المكلف فوقعه من الوصي هو بعد وقته الموسع فتأمل  
 والله اعلم والاعادة ما فعل ثانيا في وقت الأداء لخلل  
 في الأول قوله ثانيا بخبر ما ليس كذلك كالمشقة اداء  
 صلى ثانيا مع الجماعة وقيل لعذر فيه فيدخل المشقة  
 اذا صلى ثانيا مع الجماعة لان طلب الفضيل عذر  
 والرخصة من الفعل والتركة ما شرع للمكلف فعله  
 او تركه لعذر وهو ما يطرق على المكلف فيضع حرمه الفعل  
 او الترك الذي حرمه الدليل مع بقاء مقتضى التحريم وهو  
 دليل الحرمة لولا ذلك العذر فالفعل نحو اكل الميتة للفطر  
 والترك كالفطر في السفر والقصر فيه عند بعضهم والعزيمة  
 بخلافها وهو ما شرع من الأحكام لا لعذر مع قيامه

الحرم

المحرم لولا العذر واعلم انه ينحصر الحكم في العزيمة  
 والرخصة اذا لا يدخل المندوب والمباح والمكروه في  
 العزيمة اذا لا رخصه فيها ولا يوصف الفعل بالعزيمة  
 ما لم يقع في مقابلة الرخصة **باب الثاني من ابواب**  
**الكتاب في الأدلة والامارات وشرطها وكيفية**  
**الاحكام الدليل** له معنيان لغوي واصطلاحي  
 اللغوي فهو ان يطلق على المرشد المرشد له معنيان  
 الأول الناصب لما يستترسده من الملاحه له قولا او فعلا  
 فالبارئ تعالى يوصف بانه دليل لانه مرشد اي ناصب  
 للدلالة العقلية والسمعية والثاني الدلالة وكذا يطلق  
 ايضا الدليل في اللغة على ما به الأمر ساد كالأعلام التي نصب  
 في المفاوز لتعرف بها الطرق وكذا اصطلاحات البارئ تعالى  
 اذ يحصل بها الأمر شادا الى وجوده تعالى واما الاصطلاح  
 فحقيقته الدليل في الاصطلاح ما يمكن التوصل بصحيح النظر  
 فيه الى العلم بالخير وهو الملول وانما قال ما يمكن دون  
 ما يتوصل تنبيه على ان الدليل من حيث هو دليل بقدر



فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه والنظر هو الفكر وهو لا  
 ترتيب امور معلومه للتأدي الى مجهول كما يقال  
 في الاستدلال على حدوث العالم بعد العلم بان <sup>متغير</sup> متغير  
 وان كل متغير حادث العالم فيؤدي <sup>متغير</sup> هذا الترتيب  
 الى مجهول وهو كون العالم حادثا وقوله بصحيح  
 النظر لانه لا يمكن التوصل الى المطلوب بالنظر الى الفاسد  
 اما صوره بان لا يكمل فيه شرائط المقدمين واماده كل  
 وقولنا العالم بسيط وكل بسيط له صانع فصوره هذا الدليل  
 صحيحه ولكن مادته فاسده اذ ليست البساطه مما  
 ينتقل الذمي منه الى ثبوت الصانع وانما ينتقل الى الثبوت  
 الحدوث وان كما قد يفيض الى المطلوب لكن اتفاق  
 لاثباته وقوله الى العلم لتخرج الاماره لان التوصل  
 بها الى الظن فقط ولنا قال فاما ما يحصل الظن عنده فاما لا دليل  
 ما يلزم من حصوله حصول غيره لزوما عاديا لاذنما كاضاع  
 الجدار فانه اماره لانها قد يقال في حقيقتها على انفرادها  
 ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى الظن بالغير <sup>وقد يسمى</sup> الاماره

دليلا

دليلا توسعا وتجوز او منهم من لم يفرق بينهما ويقول في حقيقتها  
 ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب والعلم قد يطلق  
 في المشهور على معان احدها مطلق الادراك الذي يعبر التصوير  
 وهو ما يحصل بالعرف والتصديق وهو ما يحصل بالبرهان  
 اما مطلقا او مقيدا بكونه يقينا وثانيتها مطلق التصديق  
 الذي لا يورى اليقين من الاحكام وثالثها التصديق  
 اليقين الذي هو عبارة عن المعنى المقتضى لساكن النفس  
 الى متعلقه كما اعتقده وهذه المعنى الثالث هو المقصود بالعلم  
 في تعريف الدليل لان المقصود منه هو البرهان اليقين بقرينه  
 ذكر الاماره معه وهو اي العلم نوعان ضروري يحصل بلا طلب  
 والتسباب واستدلال لا يحصل الا بهما وانقسامه اليهما ضروري  
 ولا يحتاج الى دليل بدليل ان العاقل يجد من نفسه الى نظر  
 كالعلم بحدوث العالم ولا يحتاج في بعضه الى نظر كالعلم  
 بان النفس والاثبات لا يحتاجان ولا يرتفعان وبان الكل  
 اعظم من الجزء فالظن من العلم ما لا يتحقق بشك وشبهة  
 كالعلم بان النفس والاثبات لا يحتاجان ولا يرتفعان ولا يتدلى



مقابلته وهو ما يتفق بشك أو شبهة فيحتاج الى دليل كالعلم  
 بان العالم حادث ولقد خالف فيه كثير من العقلاء  
 واحتاج الى دليل قاطع والظن بجواب راجح وقوله بجواب العلم  
 وقوله راجح يخرج الوهم والشك والوهم بجواب راجح قوله  
 بجواب يخرج العلم وقوله راجح يخرج الظن والشك واستواء  
 التبيينين اي لا ترجيح لاحدهما على الآخر شك واعتقاده  
 المحرم بالشك يخرج الظن والوهم والشك من دون سكوت  
 النفس فان العلم فان طابق الواقع فصحيح كاعتقاده ان  
 الله تعالى لا يفعل القبيح وان لا يطابق الواقع ففاسد كاعتقاده  
 ان الله تعالى يفعل القبيح تعالى عن ذلك والاعتقاد الفاسد  
 هو الجهل المركب لانه اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه  
 وقد يطلق الجهل على عدم العلم وهو المسمى بالبيط واما التوهم  
 والنيان فهما يخالفان الجهل لان السهو عدم ملكة العلم بعد  
 حصوله فمعناه انه لا يصير العلم ملكة للنفس والنيان مثله  
 وقد يفرق بينهما بان الشهوة والصوره من القوى  
 المدركة مع تحققه في الحافظ والنيان من النواحي المدركة والحافظه

جميعاً

جميعاً والله اعلم ولما فرغ من تعريف الدليل والامارة  
 شرع في بيان الأدلة الشرعية فقال **فصل**  
**والادلة الشرعية اربعة وهي الكتاب والعرف**  
**والسنة النبوية والاجماع** من الأمة او من اهل البيت عليهم السلام  
 والقياس ووجه الاختصاص ان يقال الدليل اما وحى او غيره  
 والوحى اما متلو وهو القرآن او الا وهو السنة وغيره وان  
 كان قولاً لغير الأمة فهو الاجماع وان كان مشاركة فروع  
 الاصل في علم الحكم فهو القياس وسياتي بيان الجميع ان شاء الله  
 تعالى **فالكتاب هو القرآن** غلب عليه من بين سائر الكتب المنزلة  
 في عرف الشرع كما غلب على كتاب سيرة في عرف اهل العربية  
 وسمى قرآناً لأنه مجمع ويقرن بعضه ببعض وهو السلام  
 المنزل على قلب **نبي محمد صلى الله عليه وسلم** للعجائز سورة  
 فالكلام جئت للجد وقوله المنزل يخرج كلام البشراة لم  
 ينزل وقوله للعجائز يخرج ما نزل له للعجائز كسائر الكتب  
 السماوية كالقرآن والنجيل وكالسنة النبوية والمرام  
 بالعجائز وقد اطهر النبي صلى الله عليه وسلم على الدهر وسلام دعوى



الرساله بفعل خارق للعاد وقوله **بصورته** منه  
بيان لقدس ما به العجز اذا لا يحصل بالآيه والآيتين والمراد  
بالصورة الطائفة المترجمة توقيفا للمماه باسم خاص واقلها ثلاث  
آيات كالكوثر مثلا وهذا على القول بأن البسملة ليست بآيه قال  
وص في قوله منه للتبخيص والضمير راجع الى القرآن وانما  
قلنا في تعريف السورة الطائفة الاخيرة ولم يقل البعض  
المترجم اوله واخره لأن الآية ايضا كذلك اذا لم يمتنع  
للمترجم اوله واخره الا المنبئ والانبئ اول الآية ولها  
الا بالتوفيق **فان قلت** ما وجه العجز في القرآن  
**قلت** اختلف فيه على سبعة اقوال **الاول** امر  
من حسن البلاغة والفصاحة كما يحده امراباذنوق  
الثاني انه الصفة وهو ان الله سبحانه وتعالى صرف  
داوعى العرب عن معارضة مع قدرتهم عليها الثالث  
ان وجه العجز ان ورد على أسلوب مبائر لاساليب  
كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع  
الآي مثل يؤمنون يتفقون يا علمون ومثل حم ط وما اشبه

ذلك

118  
ذلك الرابع انه لامتد مع طوله جدا عن التناقص  
الخامس انه اشتماله على الغيوب السادس انه كونه  
قاسمه لا يكل وسامته لا يعل فهداه هو وجه العجز في القرآن  
على الخلاف والاول هو الذي اعتمد به الجمهور وجه العجز  
انه جعل وجه العجز انه اذا انما عرق العاده فيما يتعاطاه  
المخاطبون به ويدعون الصانعان فيه علموا عجزهم عنه  
ولم يكن لاحد ان يقول لو كنت من اهل هذه الصناعة لانت  
بمثل ما اتى به **ور** الثاني بانه يخرج عن كونه معجزا او الاجزاء  
على خلافه وايضا كان يكون غير البليغ اذا دخل في العجز وور  
الثالث بان اكثر اسلوبه يشابه اساليب الكلام لا سيما في  
المؤثر والخطب والرسائل وايضا لو كانت خاصة بأسلوب  
لصان الخبر بذلك لا يقع لعدم اعتيادهم له **ور**  
الرابع بان الله تعالى انما فحدهم بان ياتوا بما يشاؤونه  
في النصيحة والبلاغة فقط **ور** الخامس بان ذلك  
لا يشتمل القرآن والتخامس واقع بكلامه بل من مثل ما يشبه  
كثير من الكتب المتقدمة فيه ذلك وليس معجزا



السادس بأن النسخان يقولان انه كذا الاعتقاد في صحته  
والإيمان به وحصول الثواب عليه فثبت ان وجه الإعجاز  
هو ان صاحبه لا يتقلا ما به ذلك في وجه الإعجاز في إعجازه  
لأنه قد اتفق على الحكم وهو الإعجاز فلا يضر الاختلاف في علمه  
ولا يقدح هذه الاختلاف في علمه بل لا يضر الجمل بسما والله  
اعلم واعلم ان التعريف المتقدم للقرآن والسورة بفضل  
بالنسبة الى من يعرف الإعجاز والسورة فهو تعريف لهما  
على وهو لا يخلو من نصيبه كالمعروف للربيع فانها لا تتكلم عنها  
بأمر أدلة على اسهرير بل السبب ليس تعريف بل اذ لم يكن  
اذا لم يخف ان كون القرآن للإعجاز فما لا يعرف مفهومه ولو  
الأفراد من العلماء فلا يكون لاس ما بيننا كذا ذكره بعض المحققين  
والله اعلم **وشروطه** اي شروطا تكونه قرآن **التواتر** اللفظي سيأتي  
بيانه ان ساء الله تعالى والاختلاف في ذلك في جملة **القرآن**  
واما **القرآن** المروي به فسيأتي الخلاف فيها فيما **نقل**  
من القرآن حال كونه **احاديا** فليس **بقرآن** وانما اشترط ذلك  
للمتعلق بأن العادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل **مثله** اي هو وما كان  
**مثله** مما يتوهمه الدواعي الى ثقله وذلك لما تضمنته من الإعجاز

الآل على صدق المبلغ ولأنه اصل سائر الأحكام والعادة  
تقتضي بوجوب التواتر في تفاصيل ما كان كذلك حتى يحصل  
العلم اليقيني بثبوته فما نقل غير متواتر علم انه ليس بقرآن قطع  
وبه الطريق يعلم ان القرآن لم يجاز من واذا تقرروا علم ان  
القرآن شروطه التواتر علم انها **تحرر القرآن** للقراءة بالقرآن  
الشواذ لانها ليست بقراءة كما تقر **والشواذ** هو ما عد السبع  
القرآن التي هي قرآنه نافع وابي عمرو بن العلاء  
النحوي والكسائي وابن كثير وابن عامر وعاصم وحسن  
واما هذه فمتواتره قطعاً على الصحيح ومن فتن  
وجه عدم الرواه لها بالغا حد التواتر وقال المبعوث بل  
الشواذ ما عد العشر القرآت وهو السبع المتقدمه  
وقد رأيت ابي يعقوب الحضرمي وابي معشر الطبري  
وابي خلف المجهم الزماري قيل بل القرآت كلها احادية والصحيح  
هو الأول لما تقر من ان شرط القرآن التواتر وهو الطريق  
اليه الشواذ مثل قراءة ابن مسعود في ثلاث ايام متتابعات  
هي كاختيار الأعداد في وجوب العمل بها فيجب التتابع



لذلك لأن عدالة الراوي توجب قبول ما رواه في تعيين  
كونها قرآنا أو خبرا أحاديا وقد بطل اشتراط التواتر فيها  
قرانا فتعين كونها خبرا أحاديا فتقبل كما يقبل الخبر الأحادي  
إذا تكاملت شروطه فيجب العمل بها ولا يجب العلم بكونها قرآنا  
**وبسم الله** بعض آية في سورة الفل باتفاق **وايه** كماله **من أو كل سورة**  
من القرآن من الفاتحة وغيرها **على السبع** لأن منهم من ذهب إلى أنها  
انتهاية من سور الفاتحة **فقط** أنت في غيرها للتبرك ومنهم من قال بل  
هي للتبرك في جميع القرآن وليست منه **والسبع** هو الأول  
لما ثبت من أنها مكتوبة بخط المصنف مع المبالغة منهم بتعريف  
القرآن من غيره حتى لم يشقوا من ومنع قوم العجم وهذا  
دليل قطعي لأن العادة تقضي في مثله بعدم الاتفاق فكان لا  
يكتفي بها بعض أو ينكر على كاتبها أيضا وإيضاح أن عباس رضي  
الله عنهما من تركها فقد ترك ما مائة وثلاث عشرة آية من كتاب  
الله وقوله أيضا **شرفا** الشيطان من الناس حياية لما تركى  
بعضهم **السبع** **والعلم** أن في القرآن محكما ومتشابها قال  
الله تعالى آيات محكمات **من أو كل سورة** الكتاب

وأخر متشابهات

وأخر متشابهات **قوله** من أو كل سورة الكتاب أي المحكمات أصل  
الكتاب بمعنى أن المتشابهات **إليه** **والحكم** في اللغة  
المثقف لأن الأحكام الاتقان فالقرآن بهذه المعنى كله  
محكم لأتقانه في حسن نظمه وترتيبه وفي البلاغة والنصاحة  
وفي الاصطلاح **ما أتضع مغناه** فلم يخف **والمتشابه**  
في اللغة ما يشابه بعضه بعضا ويرى المعنى يكون القرآن  
كله متشابه لأن له بتشابه بعضه بعضا في انصافه والبلاغة  
والإتقان في تصديق بعضه بعضا ويحل عليه قوله تعالى **الله**  
نزل أحسن الحديث كتابا متشابها أي يشبه بعضه بعضا  
وفي الاصطلاح **مقابله** أي مقابل المحكم وهو ما خفي مغناه  
فلم يتضح بل احتمال جوهرها وظاهرها من القرآن منصرف في  
النوعين وإن الجمل دخل في المتشابهة وقد قيل إن  
الجمل غير دخل فيها إذ لا يعرف ما المراد به حتى يعلم  
مطابقته لمقتضى العقل والافتكاك حقيقة المحكم حقيقة  
ما لم يدركه خلاق ظاهره والمتشابهة مقابلة فيكون الجملان  
قسمان **التأويل** والظاهر **الأنصاف** في التفسير والله أعلم



وسمى المتشابهة متشابهة لان ظاهره يشبه الحق لصدوره  
 من عدل حكيم والباطل لمخالفة مقتضى العمل مثال الخلال  
 تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وليس كمثل شي  
 فلهذا معناه متصريح ومثال المتشابهة الى ربها ناطرة الرحمن  
 على العرش استوى فلهذا معناه غير متصريح فيحتاج الى ان  
 يرجع الى غيره والحكم ليعرف معناه قال ابن الحاجب  
 ويعلم الراسخون كما ويليهِ والراسخ هو المحقق والعقل  
 الثابت العقيدة وليس في القرآن ما لا معنى له بل  
 معانيه واضحة مستقيمة بينه لا تخفى اما حقيقة  
 او مجازية لغوية او شرعية او عرفية ويصح معرفة  
 جميعها لكل واحد من المكلفين واللائق بالعرض بالخطاب  
 اعني فهم المعنى وصار الخطاب العربي بالعجمية وباللغة  
 وذلك لا يليق بالحكيم تعالى **حلافاً المحشوية** فانهم قالوا في  
 اوائل التي من الحروف المقطعة مثل حم طس الم لا معنى لها  
 بل هي مثل كادش ونحوه من الهمزات وعندهم ان القرآن  
 انما انزل ليتلى فقط من غير دلالة على معنى وبطلانه ظاهر

لا يخفى

لا يخفى اذ القرآن خطاب للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
 المكلفين قطعاً والخطاب بما لا معنى له لا يصح اذ لا يفيد  
 واما اوائل العشر ففي معانيها خلاف بين المفسرين مذكور  
 في موضعه **واما المراد به** معنا باطنياً **خلاف ظاهره** من دون  
**دليل** فاما مع الدليل فذلك لشيء كالمتشابه نحو الى ربها ناطرة  
 فان المراد به خلاف ظاهره بدليل لا تدركه الأبصار ونحو  
 ذلك **خلافاً للرجية** فانهم يقولون في اي الوعد والوعيد  
 ان المراد به خلاف ظاهره من دون دليل وخلافاً  
 للباطنية ايضاً فانهم يقولون ان له معنى باطنياً غير  
 المعنى الظاهر من دون دليل كما يقولون ان المراد بالبقرة  
 في قوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة عائشة ويقولون  
 المراد بالحبس والطاغوت ابو بكر وعمر الى غير ذلك من  
 الأباطيل الظاهرة وبطلان ذلك ظاهر اذ يخرج بذلك  
 عن كونه عربياً وقد قال تعالى قراناً عربياً غير ذي عوج  
 وذلك لان الكلام العربي هو ما يستعمل في  
 الاوضاع العربية حقيقة او مجازاً مع قبحه مشد



وما هو خلاف الظاهر ليس بحقيقته ولا مجاز والله اعلم  
فانه في الصراح الشريك محفوط من الزيادة والنقصان  
والتحريف اعني تبديل لفظ بافظ اخر ولا يجوز فيه بشئ  
من ذلك اذ في تجويزه هدم للدين اذ يلزم ان لا نشق بشئ  
منه لجواز التبديل والزيادة ونقصان الناسخ وقيل  
وايضاً قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واناله لما طعن فتولى  
تعالى حفظه وما قل في تعالى حفظه حق بأنه لا يغير  
وجه الاستدلال بالأية ان المراد ما حفظه عن  
النبيان احفظه عن الزيادة والنقص والتبديل  
والاول باطل اذ المعلوم ان قد ينساه بعض من حفظه  
فيعين الثاني اذ لو جوزنا شيئاً من تلك الأمور كان  
غير محفوظ وهو خلاف صريح الآية فتأمل فصل  
والدليل الثاني **السنن** وهي في اللغة العادة والطريقة  
قال تعالى قد خلت من قبلك سفا من طريق وفي  
الأصناف تطابق على ما يقابل الفرض من العبادات  
وعلى ما صدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأفعال والتقرير

والأقوال

والأقوال التي ليست للأعجاز وهذا هو المراد هنا ولهذا  
قال المصنف **السنة** قول صلى الله عليه وآله وسلم **فعله وتقريره**  
**والقول ظاهر** وهو اللفظ المفيد ومباحثه الأمر والنهي والعمام  
والخاص وغيرها والكلام استنباط في أبوابها مفصلة ان شاء الله  
تعالى **وهو** أي القول **اقواها** أي اقوى اقام  
السنة فيرجع اليه عند التقارض بينهما وانما كان  
اقواها لأنه وضع لفظة الخطاب بخلافها وان  
الفعل يخص بالحسوس فقط والقول يفيد في الحسوس  
والمحسوس ولأنه متفق على الاستدلال به بخلافها إلى  
غير ذلك والله اعلم ثم بعده الفعل ثم بعده التقرير **واما**  
**الفعل** فالمراد به فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكم اتباعه  
فيه والتأسي به وذلك مبني على مقدمه وهي الكلام في عصمه الأنبياء  
عليهم السلام فنقول ان أكثر من اهل العدل على الأنبياء عليهم  
السلام تمتنع على الكبار من وقت التكليف لان في ذلك حضراً  
واحتقاراً لهم فتنفذ الطابع عن اتباعهم ففعل بالحكمة من  
بعثهم وذلك فليح عقلاً وقيل لا تمتنع منهم قبل الرسالة لا كفراً ولا غير

مكتبة جامعة الكويت  
قسم المخطوطات



واما بعد الرسالة فالاجماع على عصمتهم فيما كان طريقهم  
 البلاغ فلا يجوز عليهم الكذب لاسهوا ولا عمدوا ما غير  
 الكذب من الذنوب فان كانت من الكبائر او من الصغائر  
 الحية كسرقة لقعه والتطفيف بحبه من تمر فالاجماع  
 على عصمتهم منها وان كانت من غير هذا فالأكثر على جواز  
 فيه جملة ما يحتاج اليه هنا **وهو صنوعه**  
**علم الكلام** فاذا تقرر ذلك **فالمختار وجوب التاسي**  
**به صلى الله عليه وعلى آله وسلم** لقوله تعالى لقد كان لكم في  
 رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر  
 ووجه الاستدلال بان معناها من كان يؤمن  
 بالله واليوم الآخر فله في رسول الله اسوة حسنة  
 فدلت الآية على لزوم التاسي به للإيمان ويلزم  
 بحكم عكس النقيض عدم الإيمان لعدم التاسي وعدم  
 الإيمان حرام فكذلك ما لم يؤمن به الذي هو عدم التاسي  
 والإيمان واجب فكذلك الأمر هو الذي هو التاسي  
 والأمر ترفع اللزوم وقيل لا يجب التاسي به إلا

فيما دل

فيما دل دليل خاص على ان حكمنا حكمه في الفعل و  
 التارك لقوله صلوا كما رأيتموني أصلي فيمتاسي به  
 والجملة لذلك لا يمتاسي به الذي لعدم دليل  
 قلنا قوله تعالى لكم في رسول الله الآية دليل وضع على وجوب  
 التاسي بما بيننا في جميع أفعاله ونزوكه ولكن حيث علمنا  
 الوجه الذي وقعت عليه **الأمأ وضع فيه امر الجبل** كالأفعال  
 التي فوضها لرياء البشئ كالقيام والقعود والأكل والشرب  
 فانه لا يجب التاسي فيها إلا لاختلاف في ان ذلك مباح  
 له ولا ممتنع **او علم انه من خصائصه** فانه لا يجب التاسي به  
 فيه أيضا وذلك **كالعبد والاضحية والضحية والوتر**  
 والمشاورة وتخيير شمسائه فيه لان تعريفه لنا بانته  
 فخص بذلك استقناعا وجوب التاسي والاختلاف  
 في هذا حقيقة التاسي **هو اتباع الفعل بصورة فعل**  
**البعز ووجه اتباعه** أي ذلك الغير **وتتركه لذلك**  
 لاجل اتباع الغير **كذلك** **صورة تركه** **الغير**  
 هذه والمراد بالوجه في قوله ووجه كونه في هذا وتلاوته







عنه اذ لو كان متكررا لما كنت عنه لان كونه عن المنكر مع تكامل الشرط  
 المذكورة لا يجوز **واعلم انه لا تعارض في فعل الله صلى الله عليه وسلم**  
 التعارض بين الامرين هو تقابلها على وجه يمنع كل واحد منهما ان  
 يقتضا صاحبه ولا يتصور التعارض بين الفعلين بحيث  
 يكون احدهما ناسخا للآخر او مخصصا له لانهما ان لم يتناقضا  
 احكامهما فلا تعارض **وان تناقضت** فذلك ايضا نحو صوم واظهاره  
 لان الفعلين انما يقعان وقتين متباينين **وتجوز ان**  
 يكون الفعل في وقت واجب وفي مثل ذلك الوقت بخلافه  
 بحيث يقطع بتأخر احدهما فيمكن التأسيس به **صلى الله عليه وسلم**  
 فيما فيكون متعديين بالفعل في وقت وبالترتيب في آخر  
 الا ان يكون مع الفعل الاول فعل مقصود لتكرره فان الفعل  
 الثاني قد يكون ناسخا لذلك القول لا للفعل متماثل  
 بخلاف القولين او القول والفعل والدال **ومق تعارض قولان**  
 او قول وفعل **فالمأخذ ناسخ** ان تراخا وقتا يمكن العمل بالاول فيه  
 او فخصص ان لم يترأخ **فان حمل التامع** فانه يعلم انهما متاخر  
 فالترجيح حينئذ يرجع اليه وسببان وجوه في

بابه ان

بابه ان شاء الله تعالى وطريقين الى العلم بالسنة باقامتها  
 الاخبار وهي جمع خبر وسياق حقيقته الخبر ان شاء الله تعالى  
 وهي اي الاخبار قسمان **مقواتر واحاد** لان الخبر انما يفيد  
 بنفسه العلم بصدقه او لا فالاول المتواتر والثاني الاحاد وهو  
 الذي لا يفيد بنفسه العلم بصدقه فالمستيقض وهو ما را  
 نقلته على ثلاثة نوع من الاحاد فلا واسطة بين  
 المتواتر والاحاد **فالمقواتر** التواتر في اللغة تتابع امور  
 واحد بعد واحد بفترة من الوتر ومنه ثم ارسلنا  
 رسلا تنذرنا اي سينا بعد شئ مع فترة وفي الاصطلاح  
**خبر جماعه** يفيد بنفسه العلم بصدقه قوله خبر جماعه  
 احتراز من خبر الواحد وان افاد العلم كالمخوف بالقرين  
 فانه لا يسمى متواترا وقوله يفيد بنفسه ليخرج خبر جماعه  
 عرف صدقهم لا بنفس الخبر بالقرائن الزائدة على ما لا  
 ينفك الخبر عنه **والاحصر لعدده** في مقدار معين على  
 الصحيح بل هو ما افاد العلم الضروري فلا يتعين له  
 عدد بل يختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين



والمؤمنين وذلك <sup>بضم العين</sup> لاننا فقطع بحصول العلم بالتواترات  
 من البلدان <sup>بضم العين</sup> ملكه ومصر والأمم الماضية كالانبياء والصالحين  
 والملوك المتقدمين من غير علم بعدد مخصوص  
 لا متقدما ولا متأخرا وما ذهب اليه بعضهم  
 من اثبات اطر النجوم او الاثني عشر او العشرين او الأربعين  
 او السبعين فما لا دليل عليه والعلم الحاصل من التواتر  
 لا يكون حجة على الغير بخلاف ان لا يكون ذلك حاصلا  
 واعلم ان شروط التواتر اي ما يوصف الخبر بانه متواتر  
 معها بحيث لو اختلف احدها لم يكن متواترا امور منها ما  
 يرجع الى المخبرين ومنها ما يرجع الى السامعين اما ما يرجع  
 الى المخبرين فمنها ان يبلغ عددهم مبلغا يمنع بحسب  
 العادة تواطئهم على الكذب وذلك يختلف باختلاف المخبرين  
 والوقائع والقرائن ومنها ان يكونوا مستفيدين  
 الى احد الحواس كالاجبار عن البلدان والاصوات  
 والمطعمات والمشروبات فاما ما لم يشهدوا فيه الى  
 ذلك فهو الاجبار عن حدوث العالم وان الله تعالى

قادر

قادر وليس بحسب وجود ذلك من المعقولات فانه لا يفيد  
 العلم قطعا ومنها اذا نقل جماعة عن جماعة استقر فيه  
 استواء الطرفين <sup>بضم العين</sup> والوسط <sup>بضم العين</sup> بلوغ جميع طباقه المحبرين  
 في الأول والاخر والوسط بالغاما بلوغ عدد التواتر  
**وما يرجع الى السامعين** فاما ان احد السامعين  
 لا يكون السامع للخبر عالما بمدلوله بالضرورة فانه اذا كان  
 كذلك لم يفيد التواتر علما لا متناع تحصل الحاصل الثاني  
 ذكره بعضهم وهو ان لا يكون السامع للتواتر معتقدا  
 بمدلول خلافه اما الشهرة دليل حيث يكون من العلماء  
 او تقليد حيث يكون من العوام فان ارتسأ ذلك في  
 ذهنه واعتقاده لم يمنع من قبول غيره ومن هذا ما  
 ورد في الأثر جيك للشيء يعني ويضم وقيل ان هذا  
 ليس بشرط ودليل حصول هذه الشروط هو حصول  
 العلم فحق افاد الخبر بحجده العلم بتحققنا ان متواتر  
 وان جميع شرائطه موجودة وان لم يفده  
 علما عدم تواتره وفقط ان شرط من شرائطه



كذا ذكره بعضهم فافهم ذلك فهذه هي الشروط المعتبرة عند  
 الأكثر وقد اشترطوا غير هذه الشروط ومنها العدالة والصحة  
 انهما ليسا بشرط ولهذا قال المصنف **ويحصل العلم بخبر الفاسق**  
**والكافر** فلا يشترط الاسلام والا العدالة بدليل اننا نجد العلم  
 الضروري باخبار المملوك والبلدان والنقله غير رقابة  
 وسواء جوارنا مؤمنين ام كفار اقفاقا ومنها اختلاف  
 الدين والبلد والوطن والنسب ومنها وجود الامام المعصوم  
 ومنها دخول اهل الذلة فيهم ومنها كونهم بحيث لا يحصرهم  
 عدد ويحويهم بلد والصحيح ان هذه كلها ليست بشروط  
 لما تقدم **وعلم ان التواتر قد يكون لفظيا وهو ما تقدم**  
**وقد يكون معنويا وقد بينه بقوله وقد يتوالت المعنى دون**  
**اللفظ** والتواتر المعنى هو ان ينقل العدد الذي يثبت  
 تواترهم على الكذب وقائع مختلفة مستقلة على قدر  
 مشترك وذلك **كافي شجاعه على كرم الله وحرمه** حيث روي  
 انه قتل يوحنا الخندق كذا وخبر اخر انه هزم في حنين  
 كذا وخبر اخر انه فعل في احد كذا الى غير ذلك في كل واحد

من هذه

من هذه الجزئيات لم تبلغ حد التواتر بل افادت بالالتزام  
 كونها شجاعا **كناجود حاتم** فيما يحلى انه اعطى  
 ديناراً وخبر اخر انه اعطى جملاً وخبر اخر انه عطشاً  
 وهم جراً حتى بلغ الخبرون عدد التواتر فيقطع بوجود القدر  
 المشترك اعني الشجاعه والجود في كل خبر من هذه الاخبار قليل  
 والقدر المشترك هنا هو مجرد الاعطى الكرم والجود  
 لعدم وجوده هما في كل واحد من الجزئيات قلت  
 بل الكرم والجود ايضاً يقطع بوجودهما لانها وان  
 لم يوجد لفظها فهذه الاخبار تتضمنها فتأمل ذلك وهذا هو المعنى  
 بالتواتر المعنوي لانه التواتر انما هو المعنى فقط كما تقرر **والقسم**  
**الثاني من الاخبار الاحادي** وحقيقته ما  
 لا يفيد بنفسه العلم وسواء كان واحداً او جماعاً  
 فيدخل المستفيض كما تقدم وكنا ما افاد العلم بقرينه  
 واختلاف في وجوب العمل به والمختار وجوبه عقلاً  
 وسعاً اما العقل فلانا نعلم ضرورة ان من حضر اليه  
 طعاماً واخبره عدل انه مسموم وغلب في ظنه صدقه ثم اقدم



عليه **مع عليه الظن** استحق له قطعاً وذلك هو معنى الوجوب  
 وأما السمع فما سيأتي عن قريب إن شاء الله تعالى والاحادي  
 قسماً **مسند ومرسل** وحقيقته المرسل في **الأصطلاح**  
 قول العدل الذي لم يلق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال  
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا أو سواها كانت تابعياً أو غيره  
 وسمى **مسنداً** لأنه أرسل الحديث أي أطلقه ولم يدر كونه  
 سمعه واختلف في قبوله والاحتياط في قبول لأجماع الصحابة  
 على ذلك ولأرساله أيضاً دليل قول بعضهم ليس كلما حدثكم  
 به سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غيرنا لأنك لا تدب  
 فخرج بالأمس سال ولم ينكر عليه وظاهره كثيرة كما سيأتي  
 في بساط هذه الفن **لا يفيد الاحادي** بنفسه إلا الظن **ويجب**  
**العمل به في مسائل الفروع** إذا كانت **صلى الله عليه وعلى آله وسلم** يثبت  
 الأحاديث من العمال والسعاة التي النوعي لتبليغ الأحكام وقد  
 علمنا أن المبعوث إليهم كانوا مكلفين بمقتضى ما التوبه وهم أحاد  
 وإيضاً **العمل بالصحابة** **رضي الله عنهم** بأحاديث الأحاد فإنه قد  
 يتواتر إجماعهم على وجوب العمل به وذلك الخبر عبد الرحمن

بن عوف

بن عوف في جزية الجوس فإنه لما روى قول **صلى الله عليه وعلى آله وسلم**  
 وسلم سنوا لهم سنة أهل الكتاب الخ **عمل به** في الكتاب  
 حرم من حرم في الديه والركاة فان **عمل به** من في كل أصبع  
 عشر من الأيل وكان يرمون في الخصر ستر في البصر عاوي  
 الأيهام فله عشر وفي كل من الآخر عشر أو عمل أيضاً  
 بما فيه من تفاصيل **ركاة** المواشي وكذا عمل الصحابة بغير عمل بن  
 مالك في إن الجنين **خلف** جرح ميتاً وجب فيه الغرة وطبقوا  
 عليه بعد أن خالفوا وكان عمر يرى أن لا شيء فيه إذا خرج  
 ميتاً وكذا عملوا بغير الضحى **بن قيس** قيل وهو الأحنف  
 بن قيس **توريت** المرأة من جريحه زوجها حين روي أنه كتب  
 إليه **صلى الله عليه وعلى آله وسلم** أنه لو رث امرأة الفساق من جريحه زوجها  
 وطبقوا عليه أيضاً بعد أن خالفوا في ذلك وعمل على كره الله  
 وجمعه بنجر عمر والمقداد في حكم المدي وكلمت أصحابه  
 بنجر ابن يارقات الأنبياء يدفنون في المنزل الذي يموتون فيه  
 حتى حضر **الرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم** في منعه فرائضه  
 فدللت هذه الأخبار ونحوها على وجوب العمل بغير الأحاديث من واحد منها







٢٥  
 النقاء الختامين وهما نعم به البلى لما نعت من قبوله  
 قالوا في حديث الاستئذان لما رواه ابو موسى  
 الاشعري لم يقبل حتى اتى بشاهدين واما بكر حديث المغيرة  
 في ان رسول الله صلى الله عليه وله وسلم فرض الحجاة السن  
 حتى كثر الراوي فدل ذلك على رخص الواحد فيما نعم به البلى  
 محلاً قلنا انما ردها عدم التقه بالمجبرين لا كونها ما  
 نعم به البلى محلاً قلت ولذلك قبل حديث ابو موسى  
 الاشعري حين رواه معه ابو سعيد وابو بكر حديث  
 المغيرة حين رواه معه محمد بن مسلمة وهو لم يخرج بذلك  
 عن كونه احاداً كما هو دليل لما على قبول خبر الواحد في ذلك فتل  
 ونشر في قولها اي اخبر الامام او بعضها في الخبر بكسر  
 الباء وهو الراوي وبعضها في الخبر ما التي في الخبر وامرات  
 الاول العدالة وهو اللغاة عيلة عن التوسط في الامر من غير  
 افراط الى طرف الزيادة والنقصات وفي الاصطلاح قال ابن الجاحب  
 هو محظوظ دينه تحمل صاحبه على ملازمة التقوى والمروة ليس  
 معها باعه قوله دينه ليخرج الكافر وقوله على ملازمة التقوى

المكتبة المركزية  
 جامعة القاهرة  
 قسم المخطوطات

٢٦  
 احتراس عما به م به شرعاً فيخرج الناس وقوله والمروة اي وتعمل  
 على ملازمة المروة واحتراس به عما به م عرفاً قبل والمروة هي ان  
 يسير بسيرة امثاله في زمانه ومكانه فلو ليس الفقه القبار  
 في قصص صيق الحكمة تحت ارجله ثوب وهو وفي  
 او الجندى الجبه والطيلسان ردت روايته وشرها تدر  
 وقيل هي ان يصوت نفسه من الاذناس ولا يهينها  
 عند الناس وقيل هو ان يتعز بحاسن منه ويمنع عن قبحه  
 والتفسير الثاني او العموم والله اعلم ومن ادقوله ليس معناه به لان  
 ش فلا بد من نفس البهية المتعلقة بالاعتقاد تحت قسطاس  
 التقوى تعلق بالعليات خاصة فذلك ليعم ما يتعلق بالاعتقاد  
 حينئذ يخرج البتة قلت وهذا الفيد يحتاج اليه من لم يقبل  
 روايه كافر التاويل وفاسقه ولما قيل في ايتهما فحده  
 او يقول في حقيقة العداكة هي ملكة اي هيئة راسخة في  
 النفس تمنعها عن ارتكاب الكبائر والرخائل المباحة وسباق  
 اللام في ذلك ثم لما كانت حقيقة العداكة اعني قوله محظوظ  
 دينه الخ هيئة تقويه خفية جعل لها علاماً يتحقق بها وهي  
 اجتناب الكبائر وقدره عن ابن عمر انهما الشراء بالله تعالى  
 وقتل النفس بغير حق والقداف للمحصن والزنا



والفرار من الرجز والسحر وكل مال اليتيم وعقوق الوالدين  
 والمسلمين والالحاد في الحرم ويزاد ابو هريرة اكل الربا وعلى  
 عليه السلام السرقة وشرب الخمر فنهك كائنا وما عداها  
 فليس حلالا ومنها الامور على الصغار **قيل** ويرجع الامر  
 الى العرف ويبلغه مبلغا ينفي الثقة ومنها ترك بعض الصغار وهو  
 ما يدل على خسة النفس وحقاوة الهممة كسرقه لقمه والتطيف بحبة  
 من ثمر او نحوه ومنها ترك بعض المباح وهو ما يدل على الخساسة  
 والدناءة ايضا كاللعب بالجماع اعتيادا لا نادرا والاحتماع  
 بالارذال والخرق المدينة كالديانة والحيالة مما لا يليق  
 به من غير ضرورة وتعمل على ذلك لان مرئيهما لا يجنب الكذب  
 غالب في الثاني **الضبط** من الراوي ما يرويه فان كان لا يقدر  
 على الحفاظ على احواله السهو فلا يقبل روايته ولو كان عدلا لانه  
 يقدم على الرواية ظانا انه ضبط وما سهى والامر بخلافه  
 واعلم انه لا يشترط في الضبط الات يكون هو الغالب  
 من احواله وان عقله في بعض الاحوال فلا يضر فان  
 استوى المالات فليل لا يقبل وايقبل لا يقبل **قيل** في موضع اخر

للمجتهد

للمجتهد وهذا هو الاول وذلك كما خبرني هريه ورواه ابن  
 معبد ومقل من سنك فيعمل في ذلك الناظر بحسب القرائن  
 الدالة على الضبط وعدمه والاوجب التحفظ اما التي في الخبر  
 فامرات ايضا الاول **عدم مصداقها** اي اخبار  
 الاحاد **دليلا قاطعا** اي لا يتخصص ولا ينسخ ولا يحتمل التأويل  
 بوجه وسواها كانت نقلها او عقلا وذلك **كصريح الكتاب**  
 والسند المتواتر والجماع القطعي وما علم بضرورة العقل  
 فان ما صادم هذه لا يقبل لان الظن لا يقوى على مقاومة  
 القطعي وقد انعقد الجماع على تقديم المقطوع به على المظنون  
 فلا يجوز التمسك بخبر الواحد حينئذ الا ان يقبل التأويل  
 قيل وتقول جمع بين الاول وله اعلم **والثاني**  
**فقد استلزم** متعلقها **الشهر** معني انه لو ثبت متعلقها  
 اي ما يتعلق به الاستلزام الشهرة فاذا استلزمها وفقد  
 لم يقبل مثال ذلك ان يري خبر احادي فيما نعه به البلوى  
 علما كالمسائل الالهية او علما وعلا كالمسائل في خبر احادي  
 بملة سادسة او حج بيت ثبات او صوم شهر ثبات فان ذلك



لا يعيل لأنه لو ثبت لا يشتتر فاذا عرفت هذه الشروط  
ومن جعلها العدالة ولينيين ما ثبت به العدالة فنقول **وتثبت**  
**عدالة الشخص** الشاهد الراوي اذا كان غير صاحب محرم ولا  
بأحد امرين **الاول** الاخبار بها وهو واضح كان يقول المخبر  
هو عدل او مقبول الشهادة او الرواية ويكفي فيه خبر واحد  
كما يأتي **والثاني** التزكية وهي تحصل بأحد امور ثلاثة  
**الاول** وهو اعلاها بعد القول **بان يحكم بشهادته حكم**  
**يشترط العدالة** في الشهادة فان كان لا يشترطها بان  
كان من سري قبول الشهادة فالتكليف الفاسق الذي عرف  
منه انه لا يكذب لم يمكن حكمه **تعديله** **والثاني** وهو بعده **وعمل**  
**العالم بروايته** اذا كانت يرى العدالة شرطاً في قبول  
الرواية وان كانت لا يراها شرطاً فلا قبل وكذا الا يكون  
العمل تعديله اذا امكن جملة على الاحتياط اي ان مع ثبوته  
فقد خرج عن العادة او على العمل بدليل اخر وافق الخبر  
قلت هذا صحيح لعدم الجرح حينئذ بان العمل  
كان لاجل ذلك الخبر فاقدم والله اعلم **الثالث** من طرق  
التزكية

قوله

قوله **قيل وبرواية العدل عنه** وهذا هو واضعها واعلم  
انه قد اختلف في رواية العدل هل هي تعديل للمروي ام  
لا علم ثلاثة اقوال اطلاقاً وتقصيلاً الاطلاق الاول انها تعديل  
مطلقاً والاطلاق لثاني انها ليست بتعديل مطلقاً واما **التقصي**  
فهو ان يقال ان كانت عادته ان لا يروي الا عن عدل كانت  
روايته عن ذلك المجهول **تعديله** **استناد** اعادته المعروفة ولا فلا  
وهذا اقوى **جاءت** العادة تقوى الفطن تلييه بشرط في المروي  
ان يكون عدل لا يحتاج الى تعديله قل بعضهم وان ادعى التسلسل  
وانما ترك هذه الصراحة والله اعلم واعلم انه قد اختلف في  
التزكية والجرح من ثلاث جهات **الاول** في العدل فقيل بشرط  
في الرواية **والشهادة** فلا بد من اثنين عدلين في الجرح والتعديل  
فيها **وقيل** بكون واحد في الرواية اي حيث يكون الجرح  
والتعديل **لراو** في الشهادة اي حيث يكون الجرح والتعديل  
لشاهد وذلك لان الرواية تثبت لو حد فلكل ذلك **محمود شرط**  
فيها بخلاف الشهادة فلا بد من ذلك شرطها والقول الثالث وهو  
المختار **انه يكفي واحد في التعديل والجرح** في الرواية والشهادة اذا



القصد فيهما الظن وهما خبر الشهادة فيك عدل واحد كسائر  
الاخبار قلت والى عدله ايضا الجرمه الثانيه اذا علم من الجرم  
والتعديل فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال ايضا فقل لا يخرج احدهما  
على الآخر الامر حق وقيل يقدم التعديل اذا زاد المعدل على الجاحين  
والقول الثالث وهو المختار الجرح او لبيان عمل بقوله فترد  
روايه الجرح وشهادة **وان كثرت المعلن** او حصل فيه مخرج اخر وذلك  
لا تقديم الجرح بل كمين التعديل والجرح فان غايه قول المعدل انه يعلم  
فسقا ولم يظنه فظن العده انه اذا علم بالعدم لا يتصور الجرح يقول  
انا علم فسقه فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجرح كاديا ولو حكمنا  
بفسقه كانا صادقين فيما اخبر به والجمع او ما لم يكن لان تكذيب المعدل  
خلاف الضاهر وهذه الاطلاق اما اذا عين الجرح سببا وتناه للمعدل  
يطبق معتبر كما اذا قال الجرح قتل فلانا ظلم وقت كذا في مكان كذا فاما المعدل  
رايته حيا بعد ذلك الوقت او كان القاتل ذلك الوقت عندي او غير ذلك  
المكان الذي ادعى انه قتل فيه فانها يتعارضان فيرجع الى التزجعين  
الخبرين فان حصل مرجح على يده وان لا تنساق الخبران ورجع الى البراهين  
الاصليه والله اعلم الجهمه الثالثه في بيان ما به التزكيه والجرح

قوله

قوله الاطلاق فيها اولاده من ذكر السبب اختلف في ذلك فقل لا يبلغ فيها الماني  
العدله فلا نه قد يكسر التضع فيها فيستلزم التضرر الى البناء بينهما على **الطلاق**  
وما في الجرح فلا نه يحصل فصل واحد فمسئل ذكرها واربعا فاختلاف  
الناس فيما يخرج به بخلاف العدله فانه يختلف في تفسيرها وقيل  
يبلغ الاطلاق فيها ان المرحوم كان نفسا اقبل جرحه وقته والاول  
وقيل يقبل في التعديل دون الجرح للاختلاف في سبب الجرح دون  
العدله فسيروا واحدا فيختلف فيه ورد بان اسباب الجرح  
اسباب التعديل والاختلاف فيها اختلاف في العدله  
والمختار التفصيل وهو انه **يكفي الإهمال** بان يقول هو عدل او فاسق  
**فيهما** اي في الجرح والتعديل ولا حاجة الى ذكر السبب ولكن ان  
ان صدر **معرفة** اي اذا كان المرحوم عاقل فاسباب الجرح واليعد  
يل انفسا باعماله والا فلا لان العاقل يتبين احد هما يقول من ليس يعلم بهما  
لا يتبين مع الشك بخلاف العالم والله اعلم واعلم انه اذا تعارض  
التبين وخبر الواحد فان امكن تخصيص الخبر بالتباس  
محصر به كما سياتي وان امكن العكس قيل وكذلك ايضا اي  
يجوز تخصيص التبين بالخبر وان تعارض من كل وجه فاختلاف

اولاده من ذكر السبب

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق



والمختار انه يقبل الخبر **المخالف للقياس** اي بطل القياس وهذا  
 اذا كان القياس ظاهرياً واما اذا كان قطعياً فان يكون مقدماته وهي  
 الاصل والفرع والعلة والحكم ثابتة به دليل قطعي فانه **قديم جليل**  
 على خبر الواحد وذلك واضح وانما اختيار تقديم الخبر حيث هما ظاهريان  
 لوجبهن الاول ان الخبر اقوى من القياس لان الخبر انما يجتهد فيه  
 في امر من قطعي العدل وكيفية الدلالة والقياس انما يجتهد فيه في  
 في ستة امور في حكم الاصل وتعليله ووصف التعليل ووجوده في الفرع  
 ونفي المعتدله فيهما وفي المذكورين او لا حيث حكم الاصل  
 ثابت بخبر واحد اذ كانت كذلك كانت تطرق الخبر الى الخبر اقل من تطرقه  
 الى القياس فيقدم الثاني ان الصحابة رضي الله عنهم كانت تترك  
 القياس وترجع الى الخبر كما روى عن عمر انه ترك القياس وعمل بالخبر في  
 مسألة الخبث حين رواه الله صلى الله عليه واله وسلم في حديثه في قوله  
 لولا هذا لقتلنا ابراهيم وماروى عنه ايضاً انه ترك رواية في رواية  
 صابغ ورجع الى كتاب عمر بن حنبل كما تقدم **ويرد ما خالف**  
 الاصول المقررة ما تقدم كلام في خبر الواحد اذا خالف  
 القياس واما اذا خالف غيره فان كان احادياً مثله قيل

وتعلق ضاً

وتعلق ضاً ورجع الى التجميع وان كانت غير احاد فانه يرد هذا  
 هو المراد هنا قوله المقرن وهو كلما افاد العلم من الأدلة  
 العقلية والخصوص الظنية من الكتاب والسنة المتواترة  
 والأجماع القطعي وذلك لان الظن مضمحل في مقابل القطع  
 وقيل بقبوله واعلم انما لا يجوز **رواية** الحديث الرسول  
 صلى الله عليه وسلم **بالمعنى** اي بلفظ آخر غير لفظه  
 ولكن ذلك لا يجوز الا اذا كانت الرواية من **عدل عارف**  
 بمعنى اللفظ **منا** بحيث لا يربط على ما تقتضيه اللفظ  
 ولا ينقص من الرواية بصورة اللفظ اولى مما يمكن هذا  
 هو المختار عند اكثر وقيل لا يجوز الرواية الا باللفظ  
 الذي نطق به صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم  
 رحم الله امرؤ سمع مقالتي فوعاها واذا احكامها سمعها  
 والناظر بالمعنى لم يؤده كما سمع قلنا ليس في هذا ما يدل على  
 منع الرواية بالمعنى وانما يدل على الشهادة باللفظ اولى  
 وذلك مما نقول به والدليل على ما اخترناه امران الاول  
 ان المقصود بالحفاظ هو تادية المعنى دون اللفظ فيما



لم يتبعه بتلاوته كالسنة مثلاً بخلاف القرآن وإذا كان كذلك جازت  
 الرواية بالمعنى مع الضبط وهذه الأسكال فيه الثاني من الصحابة  
 كانوا ينقلون الواقعة الواحدة بالفاظ مختلفة والذي يظن به  
**صلى الله عليه وآله** بالنظر واحد والثاني نقل بالمعنى فظناً وتكرار ذلك  
 وشاع وذاع ولم ينكره ولم ينكره أحد وكان جماعاً جواراً من قليل  
 وإيضاً فان الصحابة رضوا لله عنهم ما كانوا يكتبون الأحاديث  
 ولا يكررون الدرس بل يروونها بعد إرماءك طويلاً على حسب  
 الحادثة وذلك موجب لنسيان اللفظ قطعاً قلت وهذا  
 الحجة نال علم أن أكثر الأحاديث المروية عنه **صلى الله عليه وآله**  
 إنما هي بالمعنى فتأمل ذلك موقفاً من شأن الله تعالى **واختلف** **فان**  
**التأويل** وهو الباغي علم ما الحق ومن يعتد به حق والامام يبطل  
 وله منعه وجازية أو غير من على محاربه **كذلك كافر** أي كافر  
 التأويل وهم المجرمون والمشبهون قتيلاً يقولون أخبرهم بما شئتم  
 عن الله سبحانه وتعالى له سمي الخوارج فانهم تعتقدونه كفر  
 وقد تقبل فتاؤهم وقيل لا يقبلان كما في كافر التبرج وفاسقه وقيل  
 يقبل أخبرهم بما تقدم من فتاؤهم لأن خطبهم في الأدلة العقلية

يرجح

يرجح الظن بحفظهم في الأمازق وهذا قوله **والله أعلم** **والصحة**  
 ثم قال الشافعي الحاشية ما في الفوسنة وعشرون الفم  
 ببناء النسبة اسم لنوع خاص من بين من يطلق عليه اسم الصحة  
 وهو من طالت محالسته للنبي **صلى الله عليه وآله** **مبها**  
 فمن لم يطلق محالسته للنبي **صلى الله عليه وآله** **او** **طال**  
 من دون اتباع لشرعهم يشتم بهذا الاسم ولا يحتاج إلى  
 أن يزاد في الحد ويقتضى على ذلك بعد موته لأنه يخرج بذلك  
 من مات قبل وفاء الرسول **صلى الله عليه وآله** **او** **طال**  
 لا يخرج عن كونه صحابياً وعلم أنها لا تتعلق بمعرفة الصحابة  
 أمور بينهما العدالة كما سياتي ومنها إذا قال امرئاً بكذا أهل يحمل  
 الأمر للرسول **صلى الله عليه وآله** **او** **طال** **او** **طال** **او** **طال** **او** **طال** **او** **طال**  
 الخلاف إنما هو في الصحابة فقط ومنها إذا نقل خبراً عن النبي **صلى الله عليه وآله**  
 هل يحمل على أنه سمعه منه أو أرسله ومن غيره لا يحمل إلا على الأسماء ومنها  
 إذا ذكر حكماً طريقاً التوفيق هل يحمل على الاجتهاد أو على التوفيق  
 إلى غير ذلك فلن قلت وماذا يعرف الصحابي قلت  
 أما بمشاهدة أو بتواتر كما في العشرة أو بإجماع الأمة فلا ريب  
 صحابته وهذه تقيده العلم أو بقول الثقة أنه نفسه أو غيره











الله عليه واله وان كان يجهلها ولا اجتماع فيه شرح حمل على  
 الاجتهاد كان يقول بجدا للاختصاص جملته او يقول نصب الخسرات  
 ما قيمته مما تدارهم او يقول من لم يجد ماء ولا ثرا با فليتمعه سعد  
 وهو انه يسمع على حجة او نحوه تحت ركن احد الاجتهادين وهو الاجتهاد الظاهر فلا يكون  
 على الارض فمدخل الاجتهاد وانه سمعه فلا يكون حجة وان  
 لم يكن للاجتهاد فيه شرح او كان ولكن الراوي ليس من المجتهدين  
 فهو البحت هو اجتهاد الشيء وهو ما خطه الامارة تحت  
 فانه يحمل على التوفيق او انه سمعه منه صلى الله عليه واله في انه قال تحسنا  
 تحسنا بالصحة الاولى ما روى عن علي عليه السلام ان الحيف ينقطع  
 عن الجبل لانه جعل رقا للجنين ومثال الثاني ما روى ان نسا  
 قال اقل الجبض سبعة ايام او سبعة ايام لانت انتسا لم يكن مجتهدا  
 فمدحه جملة طرق الرواية من الصبر وقد استوفيناها الكثرة  
 الفوائد التي فيها وان كان غير صحيح وطرف رواية **اربع**  
 كل واحد منها مستند وكل الظاهر يروى به وهذه الاربع  
 متناوثة في القوة الطريق الاولى **قراءة الشيخ والتلميذ**  
 يسمع وهو اقواها فالسند ظاهر واما اللفظ فان قصد اسماء  
 وحده او مع غيره قال عند الرواية عنه حديثي او خبري  
 سمعته يقول او يحدث او يخبر فان لم يقصد قال حديثي او خبري

ولا يضيفه

ولا يضيفه الى نفسه وله ان يقول سمعته ثم بعدها في القوة  
 الطريق الثانية **وانه التلميذ على الشيخ او قرأه غيره**  
 اي غير التلميذ **محضر** فالسند فيها ايضا ظاهر واما اللفظ  
 فتقول عند الرواية لك اي حديثي او خبري او سمعته منه  
 ويرث وانه عليه ان كان هو القاري وان كان غيره محضر  
 زايده وان اسمع ويسترط في هذا ان تقول الشيخ قد سمعت ما  
 قرأت على فلان او يقول التلميذ بعد القراءة او قبلها **الشيخ**  
 والمحدث يقول هل سمعت من شيخك فلا تشكك عليه في بعض النسخ فلا وجه له تحت  
 هل سمعته فيقول نعم او نحوه فاما الواشار الشيخ براسه او  
 باصبعه الى انه سمعه **قيل** هو ايضا يقوم مقام  
 التصريح في الجواب في جواب الرواية ووجوب العمل لانه لا يقول  
 عند الرواية حديثي ولا اخبرني ولا سمعت وقيل بل يقول  
 ذلك وانما كانت الاولى اقوى من هذه لان المستمع اخذ  
 من لسان القاري وذلك اكثر حقيقا ثم بعدها في القوة  
 الثالثة وهي **المناولة** وصورتها ان يقول قد  
 سمعت ما في هذا الكتاب وهو من سما  
 عي او من روايتي عن فلان او يطلعه



والايسند <sup>المعبر عنه</sup> وانما يسهل هذه الطريق مناولة لان الشيخ x  
 كماله تاول الخاطا كتابا مري عنه ما فيه قيل وليس من شرطها  
 شائها حقيقه او عقلية الى كتاب معين بشخصه لاحسنه تمت  
 حضور الكتاب المناول بل يكفى التعيين بالاشارة وان غاب  
 الكتاب وسوا قال اروه عنه او لم يقل ذلك فيقول عند الرواية  
 اخبرنا او حدثنا مناولة او اذنا او ناولنا وهل له ان يطلق فيقول  
 اخبرني او حدثني قيل يجوز وقيل لا يجوز <sup>بعض الحديثين</sup> ولا عن غير النسخة  
 المناولة الا اذا من الاختلاف والله اعلم ثم بعد هذه  
 الثلاث في القوه الطريق الرابع وهو الاجازة  
 وهي ان يقول الشيخ للتلميذ اجرت لك ان تروي عن الكتاب  
 الفلاني او اروه وينبغي ان قد سمعته ليكون بذلك  
 محدثا له بما قيل او يقول اجرت لك ان تروي <sup>بشرط ذلك</sup>  
 عنى ما صح من مسوغاتي او مؤلفاتي فاما لو قال اجرت لك <sup>او مسجراتي</sup>  
 ولم يقل قد سمعته جاز له العمل بما فيه دون الرواية فيقول  
 عند الرواية اجاز لي او اخبرني اجازة او اذنا او نبأني  
 فقد صح الطريق المشهور وقد تزايد الوجادة <sup>لان الاجازة</sup>  
 مؤخذ من العلم من كتاب من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة

فهرده يجوز

فهرده يجوز العمل اذا حصلت الثقة بذلك واما الرواية  
 فقيل لا يجوز وقيل يجوز ويقول عند ما وجد او قرأت  
 بخط فلان او بخط طنته خط فلان او خبرني ثقة انه خط  
 فلان وهذا قريب ومن يتقن انه قد سمع حمله كتاب معين  
 جازت له ما يشاء والعمل فيه وان لم يذكر انه سمع كل حديث  
 بعينه ولكن لا يكفى ذلك الاحتمال النسخة التي سمعها متعينة  
 اما لو لم يلفظ ذكر انه سمع كل حديث بعينه فلا يشترط النسخة تمت  
 اما لو لم تكن متعينة او كانت متعينة لكن قد خرجت من يده  
 مده مديده لا يأم من عليها التحريف والتصنيف في  
 منظرها فانه لا يجوز له الاخذ بما فيها لا عملا ولا روايته  
 الا ما علم على طنه انه سليم من ذلك والله اعلم  
 تليها يتضمن تفسير الخبر وقسمته الى الصدق  
 والكذب وتفسيرهما وسماة تنسبا لانه قد سبق اليه  
 شافى قوله وطريقنا الى العلم بالنسبة الاحياء وفي قوله ولا يجوز الاخبار في الأصول تمت  
 اشارة ما في قول الاخبار اعلم انه اما خبر او  
 انشاء لانه لا محالة يشتمل على مسند ومسند اليه ونسبه  
 احدهما الى الاخذ فان كانت تلك النسبة خارجة نال عليه فاح  
 الا من منه الثلاثة فهو الخبر والافرو الانشاء اذا عرفت



ذلك فنقول الخبر هو الكلام الذي نسبته خارج في حد  
الآن منه الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج

نسبه بتوحيده أو سلبه والأنشأ عكس والخبر ينقسم  
أيضا إلى قسمين صدق وكذب ليس الا وذلك لانه

اما ان يطابق تلك النسبه وذلك الخارج **او** لا يطابق تلك  
فان تطابق أي النسبه وذلك الخارج بان يكونا شيئين كافي هو  
قولنا السماء فوقنا فان النسبه ذلك على ثبوت القوفيه للسماء

وهو كذلك **الخارج** أو سلبين كافي قولنا ليست السماء محتما

فان النسبه ذلك على انقضاء التحيه للسماء وهو كذلك في الخارج **فصل**

أي فالخبر صدق **ولا** يتطابق أي النسبه وذلك الخارج بان

تكون النسبه المفهوم من الكلام ثبوته والتي في الخارج

سلبيه كما في قولنا السماء تحتنا او بالعكس كافي قولنا ليست

السماء فوقنا **فكذب** أي فالخبر كذب **ويسمى الخبر خلافا**

عند الفخوين **العلم** انه قد اختلف

في شراذف **الخلافا** والكلام فمنهم

من قال بان خبرها وصحتها من قال بان خبرها اعم  
من الكلام ومعنى ذلك ان كل كلام جمل ولا ليس كل جملة

كلاما

كلاما لان الكلام ما حصل فيه الاسناد مع الافاده والجملة  
ما حصل فيها الاسناد وان لم تحصل فيها الافاده اذا تقرر

ذلك فالجملة اما اسميه وهي المصدرة باسم كقولنا زيد قائم

او قاء وما فعليه وهي المصدرة بفعل كقولنا قائم زيد **ويسمى الخبر**

أيضا **قضيه** عند اهل المنطق وحقيقته بقوله محتمل الصدق والكذب

فالقول وهو المركب يشمل القضية وغيرهما من المركبات التقديرية والاسماء

وبقوله محتمل الصدق والكذب يخرج جماعه القضية وهي ينقسم إلى قسمين

وحيث حمله باعتبار طرفيها الأخير تمت مطالع

حمله ان حكم فيها بقوت شيء لشيء او نفيه عنه واحدا او هاتين محكوم

عليه ويسمى موضوعا لارز وضع لحكم عليه بشيء محكوم به وهو الجملة

له او نفيه عنه وتسمى رابطة وشرطية وهي التي ليست كذلك بل حكم

فيها بثبوت نسبه او نفيه على تقدير نسبه اخرى ان كانت

متصلة او بينا في شتان او لا بنا فيها ان كانت منفصلة وهي ثلاثة اقسام

حقيقه ان كان التنافي في الصدق **فاولا** لا ينافي خبره **خاتمة**

ومانع الجمع فقط ان كان التنافي في الصدق فقط ومانع الخلو فقط ان كان

التنافي في الكذب فقط ويسمى الخبر الاول من الشرطية **فالتقدم** في الذكر



والجزء الثاني في ثالثا لتلوه اي تبعة للأول **وإدراكك الجمله**  
والقضية مع مثلها في دليل وهو القياس المنطقي **سميت** تلك القضية  
**مقدمة** فيقال مقالة القياس كما يقال جسم مؤلف وكل مؤلف  
محدث فيرثان مقدمتان والتي يلزم عليهما تسمى نتيجة وهي كل جسم محدث  
**والتناقض** في التناقض والعكس هنا لأنهما من احكام القضايا اللاحقة  
لها وقد ذكر القضية اما التناقض فحقيقته **هو اختلاف الجملتين** والقضيتين  
خارج اختلاف المفردين والمفرد والقضية **بالثبوت والاثبات** هذا  
تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا الاختلاف يعني ان  
تكون احدهما مثبتة والاخرى منفية لان نقض الشيء رفعه ورفع  
الاثبات في **حيث يستلزم** لذاته صدق كل واحد من القضيتين  
**كذب الأخرى** قوله بحيث يستلزم الخ احتراز عن مثل قولنا زيد  
ساكن من يد ليس بمحرك مما لا يحصل بسبب الاختلاف من صدق  
احدهما كذب الأخرى وقولنا في الشرح لذاته احتراز عن  
اختلاف القضيتين المقضي لصدق احدهما كذب الأخرى لكن  
والذي بانطق ان ذاته يجوز ان يكونا على اليمين بالثبوت  
لا بالنظر الى ذاته بل لاجل بسطه لقولنا زيد انفسان زيد ليس بانطق  
فانه انما يقتضي صدق احدهما كذب الأخرى بواسطة ان كل انسان انطق

فأفهم وأعلم

فأفهم وأعلم انه لا بد في تحقيق تناقض بين القضيتين  
من اتحاد واختلاف فلا خيل في كون في الكم اي الكمية والجرية  
والكيف والامكان **والامكان** والسلب والجرية اي الضرورة والامكان  
والدوام والاطلاق وغيرهما من الجبريات فان كانت القضية موجبة  
كلية ضرورية مثلا فنقضها سالبة جبرية ممكنة عامه مثلا قولنا  
كل انسان حيوان بالضرورة ونقضها بعض الانسان ليس حيوان  
بالامكان العكس ونحو ذلك واما الاتحاد فيماعد هذه الامور الثلاثة  
**الصحيح** ان الاعتبار في تحقيق التناقض هو وحدة  
النسبة الحكمية حتى يرد الامجاب والتشديد على شيء واحد على ما هو  
في كتب المنطق والله اعلم **واما العكس المستوي** اعلم ان العكس  
يطلق على المعنى المصدري اي تبديل طرف القضية وعلى القضية **الحقيقية**  
بالتبديل كما يقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جبرية فقيس  
الموجبة الجبرية عكسا والمصادق هو المعنى الأول فحينئذ حقيقته  
**تحويل جزأ الجمله** اي طرفها بأن يجعل الجزء الأول ثانيا والثاني  
أولاً **على وجه يصدق** اي لو كان الأصل صادقا كان العكس مثله لأن  
العكس لازم للقضية واذا صدق المضمون صدق الأصل فحينئذ لا بد من

Copyrighted material







فانه لا يكون عنده جهة ومن اشتراط انقراض العوض ان ادى انقراض

فانه لا يكون عندهم اشتراط انقراض العرصه انما اذا انقراض  
العرصه خرج اتفاقهم اذا اجمع بعضهم ان ليس بدليل عده حينئذ فخره

حقيقه الاجماع على حسب الخلاف فان قلت هل بين الاجماع  
والاتفاق فرق ام لا قلت بل قد يفرق بينهما بان يقال الاتفاق

هو الاجتماع اللغوي وهو اعلم من الاصطلاح اذ لا يشترط في اهله ان يكونوا من اهل الاجتهاد بخلاف الاصطلاح او يقال بينهما عموم وخصوص من وجه بمعنى انه يؤخذ الاجتماع من دون اتفاق كما اذا لم يكن في العصر من يعتبر به في الاجتماع الا واحد فقط ويوجد الاتفاق

من دون اجماع كما اذا اجمع من ليس بجتهد ويختصم بان يجمع  
فيه اجماع واتفاق معتبر وهو قول اصحابنا والشافعية والاشاعرة معتبر  
الجتهدون وهذا أولى من الأول فتأمل **والاختيار** عند المحققين  
انه لا يشترط في انعقاد اى الاجماع انقرض اهل العصر **العصر** المحققين  
ولا يعتبر ذلك بل اذا اتفقوا ولو حينئذ لم ولا غيرهم مخالفتهم اذ لم يعقب الدليل  
على كونه حجة ذلك لأنه عام يتناول ما انقرض عصره وما لم ينقرض

کتابخانه

کاتبیه ان شاء الله تعالی و قیل بل بشرط وهو باطل لما ذكرناه  
 وهو مذهب احمد ابن حنبل والشافعي  
 ابن تيمية وابن القيم  
 بل بشرط لا ينعقد اجماع اصلا لتداخل القرون والمختار ايضا انه  
 للمطابق كما امكن ان يقال والحيث ان لا ينعقد اجماعه  
 بشرط في كونه دليله انه لم يسبقه خلاف بل اذ الخلف اهل العصر الاول

على قولين مثلاً وانفق اهل العمر الثاني على احدهما بعد ان يتفق خلافهم  
فيما لا يوافق المناسبات للمتن ان يقال فانه الاجتماع ينعقد متى

فان الاجتماع يقتضيه قاطعه كالمسلم يسبقه خلاف مستقر وقبل  
 لا يكون حجه حينئذ اذ الخلاف الاول يتضمن الاجتماع علان كلاً  
 القولين حق فلو جمع على احدهما صار اجتماعاً علان ذلك الحق خطأ

وهذا الاصح والمختار هو الأول لوقوعه ما جازع على عدم جواز بيع  
والخلاف الصحابي في صلة القول الثاني على أحد القولين تمت  
المولد بعد الخلاف فيه ونحوه والانسلم أن الخلاف الأول يتضمن  
ما ذكره ابل هو مكوت عنه وان سلم فهو شرط بأن لا يتكشف نص  
من جهة المصلحة تمت

قاطع او اجماع يقتضي ان احدهما خطأ فبطل ما قاله والله اعلم  
والختار ايضا **الله** لا يجوز لاهل الحل والعقد اذا اجمعوا على انهم عوا  
فهم اجمع لا عن مقتضى الامتناع من الخطأ

جسراف من غير دليل ولا اماره بل **الادع مستند** اما دلالة قاطعه في  
من نص مشهور او قياس قطعي او اماره طفله لظهوره انه او نص  
قطعي او احاديث او نحوهم **وان لم ينقل** ذلك المستند **الينا** اذا يجوز ترك  
نقل المستند استغناء بالاجماع فلا اجماع الا عن مستند والا







الامير المؤمنين علي كرم الله وجهه فان قوله حجة كالحديث النبوي  
 عن اهل البيت مع اصله <sup>عن اهل البيت مع اصله</sup> الأحاديث ومجمله الزيدية لما ثبت من عصمته مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الحق مع علي وعلى مع الحق اللهم ادر الحق مع علي في دار وقوع الصلاة  
 والسلام انا مدينة العلم وعلي بابها ونحو ذلك كثير قدلت هذه  
 الأخبار مع العصمة ان قوله حجة واما ما روى من مخالفتها  
 الصحابة له في كثير من المسائل فجوابي انا نقول ان قوله  
 كالحجر الاحاديث وقد يجوز مخالفتها حيث يعارضه معارض فلذلك  
 هذا فلا يلو ذلك ناقضا لما نقول فتأمل **والى** يعتقد ايضا **باهل**  
**الدينة** اي مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم **وحدهم** اذ هم بعض الامة  
 والأدلة اثنا عشر اولت كل الامة وروى عن مالك انه حجة فقيل  
 على حرية التعميم وقيل بل مراده ان روايتهم مقدمة على رواية غيرهم  
 وقيل بل مراده ان اجماعهم حجة في النقول المستمرة كالآذان والاقا  
 وهذه التأويلات من اصحاب مالك لما استضعفوا هذه المقالة  
 وفي ظاهرها مجرد لا يخفى على المتأمل والله اعلم ارجو مالكة بقوله صلعم  
 ان المدينة طيبة تنفق خبثها كما ينفي الكير خبث الحديد والباطل  
 خبث فينتفي عنها والجواب ان هذا دليل على فصلها لما علم

من جود

من وجود الباطل فيها كالفسق والمعاصي ولا يدل ذلك على انتفاء  
 الخطاء عما اتفق عليه اهلها بخصوصه فلا يدل على ان اجماع اهلها  
 حجة ابن الحاجب العادة تقضي بان مثل هذا الجمع المختص من  
 العلماء لا يجمع الا عن دليل راجح قلنا يلزم مثله في غير هاتين الامكنة  
 كمرور بغداد وايضا كابر الصحابة كانوا خارجين عنها ولا  
 يستلزم ان لا يعتد بخلافهم اهل المدينة كعل عليه السلام وابي موسى  
 وغيرهما وفي هذا من البعد ما لا يخفى على احد والله اعلم **الكثر**  
 من الامة اكثر المعتز له وبقية الفرق غير الزيدية وروى  
 عن القاسم عليه السلام **واي** يعتقد اجماع **باهل البيت عليهم السلام** وهم  
 عترة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والذين هم على وفائهم والحسنات عليهم السلام لا يجمعهم  
 ومن كان من اولاد الحسين من قبيل الأبناء من المؤمنين المحترمين **وحدهم**  
**لذلك** اي لانهم بعض الامة واعلم انه لا خلاف هنا في  
 ان المقصود **باهل البيت عليهم السلام** من ذكرنا الذي  
 وقع الخلاف في كون اجماعهم حجة دون غيرهم وهم الذين يعتزون  
 عنهم ايضا بالعترة على الصحيح لان غير الرجل اقاربه الاذنون  
 ذكره في الضياء فلفظ القر اقاربه هم الأخوة والاولاد وغيرهم كنع الأعمام



ويقولون الاذنون يخرج ما عند الذرية لانهم ادنى الاقارب  
 اليه ان اقربهم وهو ايضا مشتق من العترة ~~هو قوله~~ وهو الكرمه التي  
 يخرج منها العنقود في العنب فاذا كانت العترة متولده من الشجره  
 لانها زياده تخرج في عرض العنقود فيخرج العنقود من تلك  
 الزيادة علمنا انهم انما استعاروها لما يشبهه في ذلك وهي  
 الذرية **في التشبيه** فمما استعاره دون غيره فيكون الرجل كالشجره  
 والذرية كالثمره المتولده من اصلها فتبين بهذا ان العترة  
 هم ذريته صلى الله عليه وآله وسلم اذ لا يوجد وجه التشبيه الا فيهم دون  
 غيرهم من الاقارب قليل وقد جمع اهل الله على ذلك فيكون اجماعهم وجهه في  
 هذا والله اعلم **وقال اصحابنا** الذين هم الريديه كافه والشيخان ابو علي  
 وابو عبد الله البصري وقاضي القضاة وهو المختار عند ائمه  
 اهل البيت عليهم السلام بل هو وجه قطعيه كاجماع ائمه لما ثبت  
 بالادلة القطعيه ان جماعتهم معصومه **بدليل** قوله تعالى انما يريد  
 الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهير وهو المقصودون  
 بالآيه بدليل خبر الكساء ووجه الاستدلال بالآيه ان الله تعالى  
 اخبر بالاراده تطهيرهم من الرجس وهي المعاصي

اذ الرجس

اذ الرجس محفل من لا ثالث لهما **الهما** ما يثبت من الحاشيات  
 والافكار **والثاني** ما يثبت من الافعال القبله اي ما يثبت  
 عليه الادم والعقاب ولا يمكن جملة على الاول لانهم فيهم وغيرهم  
 على سواء فيلحق مني ما ينحس من غيرهم وجماعهم واحادهم  
 في ذلك على سواء فتعين الثاني واراد ذلك انما هو بواسطة العصمة  
 اذ لو كانا في غير واسطة فاماع الاختيار فيهم وغيرهم  
 على سواء واما مع الالجا فترفع الدليل فتعين انه بواسطة  
 العصمة ولا بد من وقوع ما يريد به الله تعالى من افعاله لتوقر الاله  
 عي الي ذلك وانتفاء الموانع فيجب الفعل مع ذلك ويحسم امره  
 فثبت عصمة جماعهم من المعاصي دون احادهم لوقوع امرهم  
 فيكون اجماعهم حجة وهو المطلوب **بدليل** قوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم **هل بينكم وبينكم** **نوح** **ودفوله** صلى الله عليه وآله وسلم  
**اي قاركي فيكم الخيرين** كما لها فتمام الاول من كبرها نجا ومن  
 خلف عن اعرف وهو في نص على اتباعهم فهو ناسخ ولا يلحق  
 من خلف او مشع لحق وقد وجدنا احدهما غير حقين  
 فتعين جماعهم ولا يطل الحديث وهو صلى الله عليه وآله



وسلم لا ينطق عن الشروي فاقضيه ذلك ان اجماعهم غير  
خارجين عن الحنف وذلك بواسطة العصمة كما تقدم ثم  
فيكون جماعتهم معصومة فيكون اجماعهم حجة وتعام الثنا والفقهاء  
ما ان عنكم به لن تصلوا من جدي ابدا كتاب الله وعترتي اهل بيتي  
ان الطغ الجبري نبي انما انفق فاحذر ادعالي الحوض وهذا  
تصرح بانهم لا يخرجون عن الحنف اذ جعلهم قيم الكتاب  
والكتاب لا ياتي الباطل من يديده ولا من خلفه فكل اهل  
البيت عليهم السلام والا لكان صلى الله عليه وسلم قد تنوى بين الحق  
والباطل وهذا اجمال والمعلوم انه قد خرج عن الحنف بحظ احكام  
فتعين ان المعطود جماعتهم فيكون اجماعهم حجة كما ان  
الكتاب حجة وذلك واضح فوله الثقلين معول به لتارك  
وفوله كتاب الله وعترتي عطف بيان نزل العرش والكتاب  
مدر للثقلين لعظمها وعبر عنها بها فتأمل موقفا ان  
شاء الله تعالى فوله ونحوها اي نحو الخبرين من الدلالة الدالة على  
ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم وابن ابي نعيم فيكم عن علم  
يوسخ من اصل اب اصحاب السقيفة حتى صار في عترة نبيكم

٢٤  
وفوله صلى الله عليه وسلم اهل بيتي امان لاهل الارض  
كما ان النجوم امان لاهل السما وغير ذلك مما يودي بذلك المعنى  
كثير ولا يبعد ان الاخبار الواردة في هذا النقض التواتر المعنى  
ذلك وضع فله الامام لمقدم عليه السلام والواقع النظر المخالف  
في هذه المسئلة وهذا ادلتها اوضح من ادلة اجماعهم  
الامر لكن الله في القائل شعره الهوى القوس سريره لا تعلم به كما جاز  
فيه عالم متكم واعلم ارشدنا الله وياك الله قد ثبت بهذه الدلة  
الفاطمة ان اهل البيت عليهم السلام هم الفرقة الناجية فعليه اتباع  
جماعتهم والتشبيث باقوالهم وقيام الله ان يكون جماعة اهل البيت  
بنية سيد المرسلين هالكين وغيرهم ناجين مع ما هم عليه من الوعد  
الشعبي الحزب الكامل عن المأم الذي لا يحمله الا متجاهل وللله در  
القائل حيث يقول اذا كان في الاسلام سبعون فرقة ونيف على ما جاء في واقع الفلك  
ولم يك منهم ناج غير فرقة فقل لي يا ذبي البصر والعقل  
اي الفرقة الرهلك الحمد ام الفرقة اللدني نجت منهم قل لي  
فان قلت في الناجين فالله وان قلت في الرهلك جفت عنك  
قدع لي على والامة بعون الله والناس الباقين في اوسع حل



اذا كان مولد القوم منهم فافهم **خبرهم** لان في ظلمهم ظلم  
 واذا اختلفت الامم على قولين لا يتجاوزونها حياز احداثهم  
 قولنا **ثالث** مخالف للقولين الاولين **ما لم يرفع** ذلك القول  
**الثالث القولين** الاولين مثال ذلك فتح الكاظم عليه السلام  
 بالعبودية الخلق الحنون والجذام والبرص من جبرتها  
 جميعا والحب والعنه من جبرها الزوج والفرق والرتق  
 والعقل من جبرها الزوجه فقد اختلف فيها على قولين  
 قيل لفتي ببعضها دون بعض قول **ثالث** وهو لم يرفع  
 اذا وقع في كل مسئلة مذهبا وكما اذا قيل بعض الامم  
 بوجوب اليه في جميع العبادات وقال بامرهم لا يجب  
 في شي منها فياين بعدهم من يقول بوجوبها في شي من هذا اجل  
 اذا لم يرفع القولين كما نروا اما اذا رها فلا يجوز  
 اذا هو يكون خيرا للجماع مثال **مسئله** الجدمع  
 الاخر قيل يرث المال كله ويسقط الاخر وقيل يقاسم  
 الاخر فالقول بجهانها قول **ثالث** مخالف للقولين الاولين اذا  
 فراقا قاعلي انه لا يحرم فلا يجوز ذلك **وكذا** يجوز

احداث دليل

احداث **دليل ثالث** او اذا استدلال اهل العصر الاول على مسئلة  
 بدلين جاز لمن بعدهم احداث دليل **ثالث** **وكذا** يجوز  
 احداث **تعلييل ثالث** او اذا علل اهل العصر الاول مسئلة  
 بعلمين جاز لمن بعدهم احداث عليهم **ثالث** ان تعيد ذلك  
 العلل المستوحدة من بعد الحكم **فان** يكون كالقول الثالث  
 فاذا اهل العصر الاول يعين تقضيتان حكمين  
 مختلفتين باضلاف العلين وجاء من بعدهم **ثالث** بعلل  
 تقضي خلاف دينك الحكمين كان هذا كاحداث القول الثالث  
 في الحكم وقدر يمانه **وكذا** يجوز احداث **قانون ثالث**  
 اي اذا ناول اهل العصر الاول الطاهر يتاويلين جاز  
 لمن بعدهم احداث **قانون ثالث** هذا كله اذا لم ينصوا  
 على طوائفها اما اذا نصوا عليه فلا يجوز اتفاقا **والدليل**  
 على الحواز ان العلماء لم يزلوا في كل عصر يشطرون  
 ادلة وعلا وتاويلات بل تناكر بينهم في ذلك **وكذا**  
 اجماعا على الحواز **والله اعلم و طريقا**  
**العلم بالمقار الدجاء** ووقوعه امور اذا ادعى علم بها



العقل ولا باستدلال عقلي قطعاً حينئذ الطريق اليه  
أما السماع لأقاليهم أو المشاهدة لكل واحد من أهل الأجماع  
يفعل مثل ذلك الفعل الشرعي أو يترك ذلك الشيء ويعلم  
من كل منهم أنه تركه لدليل شرعي أما مقتضى التحريم أو  
للكراهة ويعرف ذلك من قصدهم وأما النقل حيث نقل  
عن كل واحد من المجعدين المعترين في الأجماع أنه سمع منه  
أو فعل أو ترك مثل ذلك كذلك فإنه يكون أجماعاً فإن  
أثر النقل العلم لبلاغ الناقل حدة التواتر فالأجماع  
قطعي والافظني كما سيأتي بيانه أو نقل عن بعضهم  
أي عن بعض الأمة القول به أو الفعل أو الترك لله  
كذلك لكن مع نقل رضا الكتيين عنه حتى أنهم لو افتوا  
لما افتوا إلا به ولو حكموا لما حكموا إلا به فهذا معنى الرضا وعرف رضاهم  
بعدم انكارهم لما قال به المفتي أو فعله أو تركه ولكن لا يمكن عدم الانكار رضي إلا  
بشروط الأول انتشاره بينهم حتى لم يخفى على أحد منهم فلو لم ينشر لم  
يكن عدم الانكار رضي لجواز أنهم لو علموا الأنكروه الثاني عدم ظهور سبب  
البقية حتى يعلم أن سكوتهم ليس لأجلها ولا لم يكن رضي الثالث

كونه مما الحق فيه مع واحد والمخالف محط انهم وذلك كالمسائل  
القطعية وكذلك المسائل الاجتهادية عند من يقول إن الحق فيها مع  
واحد وأما من يقول كل مجتهد مصيب فالحق أنه حجة طينه أيضاً  
كالخبر الإحدادي إذا اجتمعت فيه الشروط إذا العادة تقتضي مع الاعتقاد  
وعدم التيقن أن ينكره المخالف ويظهر حجة فيغلب في الظن  
حينئذ إن سكوتهم سكوت رضى نعم وقد نال المصنف  
هذه الشروط بقوله **ويعرف رضاهم** يعني  
السالكين بعدم الإنكار مع الاشتغال وعدم ظهور حاملهم  
على السكوت وكونه مما الحق فيه مع واحد كما بيناه مفصلاً  
هذا أي الأجماع الجامع الذي يثبت بهذه الطريق **أجماعاً**  
**سكوتياً** ولا يخفى وجه التسمية وهو أي الأجماع الجامع لبرهانه  
الشروط كلها **حجه** لأنه إذا كان على ما ذكره كان سكوتهم سكوت  
رضي قطعاً ولو لم يرضوا به لا نكره لو حجب انكاره مثله وإلا فلو  
قد اجمعوا على ضلاله وقد قال صلى الله عليه وسلم لن تجتمع امتي على  
ضلاله فتأمل ولكن يكون حجه طينه لا قطعية وإن نقل تواتراً أيضاً  
لاحتماله وكذا القول أن نقل أحاداً فإنه يكون حجه طينه وهو



المسمى بالاجماع الاحادي فان تواتر فقل الاجماع غير  
 السكوني **فحجه قاطعه** كالكتاب والسنة المتواترة فيفق  
**مخالفة** للوعيد عليه وناهيك بأية المشافهة وهي  
 قوله تعالى **ويتبع غير سبيل المؤمنين** الآية بكما هو في  
 قوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى  
 الهدى **ويتبع غير سبيل المؤمنين** قوله ما تقول ونصله  
 جهنم وسألت مصيرا **اولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم**  
**لن تجتمع امتي على ضلالة** وجماعهم اي الصحابة على تخطئه  
 من خالف من اهل الاجماع ومثلهم لا يجمع على **خطئه**  
 تخطئه احد في امر شرعي الا عن دليل قاطع فدللت هذه  
 الآية على فسخ مخالفة ودلت ايضا على حجيتها اما  
 الآية فوجه الاستدلال بها انه تعالى توعد على اتباع غير سبيل  
 المؤمنين كما توعد على مشاققة الرسول فوجب كونه حجة لهما  
 واما الحديث فلا نه قد بين صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لن  
 يجتمع على ضلاله فوجب انهم لا يجمعون الا على الحق لا على سبيله  
 بينها لقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال فافترض ذلك

عصمتهم

عصمتهم الخطاء عن فحرمات **صاحبا** الفتهم وايضا فانما يؤدى هذا المعنى  
 من الاحاديث كشر أحد أقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجتمع متي على خطأ  
 وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنال طائفة من متي على الحق طاهرين وهم اما  
 الاحاد او الجماعة والمعلوم ان بعض الاحاد على غير الحق فتعين انهم الجماعة وقوله  
 يد الله مع الجماعة من فارق الجماعة فيد سبر فقد حلع ربه الاسلام  
 من عطفه الى غير ذلك من الاخبار الدالة على هذا المعنى وان  
 اختلفت عباراتها فغيرها تواتر معنوي لانه قد تواتر القدر  
 المشترك كما في شجاعة على عليه الصلاة والسلام وجود حاشم  
 واما قوله ولا يجمعهم الخ فوجه الاستدلال به طاهر وان الصحابة  
 لما اجتمعوا على تخطئه من خالف اجماعهم ومثلهم في الفضل والعلم  
 لا يجمع على تخطئه احد الا عن دليل قاطع يدل على حجية الاجماع  
 وان لم يعلمه اذ تقدم انه لا يجوز الاجماع جزافا والله اعلم

**فصل في الدلائل الربعية**  
**الادلة الشرعية القياسية** وهو في اللغة التقدير  
 فقط يقال قاس الثوب قل يكمل قيصا قياسا اي قدس تقدير  
 والمساواة فقط يقال هذا الشيء قياس هذا اي مساو له



وقد يقال فست النعل بالنعل أي قدرته مساواه وفي  
 الاصطلاح **كل معلوم على معلوم** بأجرأ حكمه عليه بجامع  
 قوله معلوم على معلوم يتناول جميع ما يجري فيه القياس وقوله  
 بأجرأ حكمه عليه يتناول القياس في الحكم الوجوه والحكم العدمي وقوله  
 بجامع يريد أي جامع كان لأنه قد يكون حكماً شرعياً اثباتاً أو تنقياً لقولنا المطلب خمس فلا  
 يصح بيعة كالتخزين وقولنا النجس المفسول بالعلم ليس طاهر فلا تصح الصلاة فيه  
 كالمفسول بالدين وقيل هو وصفاً عقلياً كذلك لقولنا النجس مسكر فيكون خروماً  
 كالمز والصبور ليس يعاقل فلا يكلف كالمجنون وهذه الحجة ساجدة من غيره  
 من الحد والمذكور للقياس خلا أنه لا يدخل فيه قياس العكس قبل  
 فأولئك ان يقال هو اثبات حكم أمر لغيره لشبه بينهما أو تنقيضه  
 لما فيه قيد خل حينئذ قياس العكس في هذه الحدود والله اعلم **ويقال**  
 القياس **الجملي** وهو ما قطع بنفس الفارق في ذلك القياس الأمة  
 على العبد في شراية العتق والتفويض على منعتي الشفوع لأن النفس ردي  
 العبد وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق شتة ماله في عبده فهو عبده  
 الباقي لأن العلم قطعي أنه لا فارق بينهما وقد بعثت الأمة على ذلك لأن  
 المذكور والأثوثة في الحكم العتق مما لم يعتبره الشارع ولا فارق

الأدلة

الأدلة ومثله قياس العبد على الأمة في تنقيص الحد في الزنا فإنه وجب  
 النص في الأمة وهو قوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب  
 فأوجب على الأمة نصف ما على الحر في قياس العبد على الأمة  
 لم يذكر وقد اجمعت الأمة على أنه لا فرق بين العبد والأمة في نصف الحد  
 الذل والاثوثة وهي أيضاً ما لم يعتبره الشارع في ذلك فهذا قياس  
 جملي كاتري **خفي** وهو يقضيه أي ما لم يقطع بنفس الفارق فيه بل ظن  
 فقط **قيل** وهو ما تجاذبه أصول مختلفة الحكم بحيث أمكن رده  
 إلى كل واحد منها منها ولكنه أقوى شبهاً بأحد هاتين إليه لذلك مثاله  
 ما يقال في الوضوء عبادة فتجب فيه النية كالصلاة فيقول الخصم طهارة  
 بالما فلا تجب فيه كإزالة النجاسة فقد تجاذب هذا الأصل كاتري فسمي خفياً  
 لا احتياجه إلى النظر في الترجيح أي السبرين ومثال ذلك قياس النجس على  
 النجس في الحرمة إذا لا يمنع أن تكون خصوصية النجس معتبرة ولذلك اختلف  
 فيه فتأمل ذلك **وينقسم** القياس أيضاً إلى قسمين آخر إلى قياس **علم**  
 وهو ما صرح فيه الشارع بالعله كقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق شتة ماله في عبده فهو عبده  
 بروثه يستحب ما أنما حسن فصرح بأن العلم نجاستها وقياس سائر  
 النجس عليها يسمى هذا قياس علمه التصریح الشارع بعله الحكم إلى قياس



**دلالة** وهو ما لم يصرح ج فيه بالعله بل جمع فيه بين الأصل والفرع  
 بما يلزم العله يدل عليها لا بفهما كما لو جمع بينهما بأحد الحكمين  
 اللذين توجرهما العله في الأصل حيث كانت مما يصدر عنه حكمان  
 لأن أحدهما ينبغي على حصول العله في الأصل للمازمتة الآخر فصار كأنه  
 جمع بين الأصل والفرع بحكمي العله الواجبين عنهما لأن أحدهما ينبغي عن  
 وجودها فسمى قياس الدلالة لأن العله فيه غير مخصوصه بل مولول  
 عليها والحاصل أنه **تجتمعت بين الأصل والفرع**  
 بنفس العله فهو قياس العله ون جمع بينهما **بما يلزمها ويدل عليه**  
 بنفسه فهو قياس الدلالة فتأمل مثال ذلك قياس قطع الجماعة بالواحد  
 إذا اشتركوا في قطع يده فأنها تقطع أيدهم قياسا على قتلها به إذا  
 اشتركوا في قتله بواسطة الاشتراك في وجوب الديه عليهم في الصورتين  
 لأن الديه والقصاص موجبان للجناية في الأصل وهو القتل بحكمة الرجز وقد  
 وجد في الفرع أعني القطع أحدهما وهي الديه فيوجد الآخر وهو القصاص  
 لأنهما متلازمان بالنظر إلى اتحاد علتها وهي الجناية لأنها توجب  
 الديه في الخطأ والقصاص في العمد وحكمتهما وهي الرجز فيهما هنا  
 قد جمع بين الأصل والفرع لأن نفس العله بل يلزمها كما ترى **وينقسم**

أيضا قسمه

أيضا قسمه **ثالثه إلى قياس طرد** وهو ثابت مثل حكم الأصل والفرع  
 لأشترأكرهما في العله صريحا كما في قياس العله أو ظاهريا كما في قياس  
 الدلالة مثاله أن يقال وموجب النية في الوضوء عبادة فتجب فيه **النية**  
 كالصلاة ويثبت كونها عبادة بقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء شرط  
 الأيمان والصلاة من الأيمان لقوله تعالى فما كان الله ليضيع إيمانكم  
 والمراد الصلاة إلى بيت المقدس وفي النية متكرر محرر كالخمر ونحو ذلك  
 وأكثر القياسات **طردية إلى قياس عكس** وهو ثابت فيه نقيض  
 حكم الأصل بنقض علته مثاله قولنا في قياس اشتراط الصيام في الاعتكاف  
 على عدم اشتراط الصلاة فيه لو لم يكن الصور شرطاً في الاعتكاف إذا قال علي  
 لله أن اعتكف عدا واطلق لما كان الصور من شرطه وان علق النذر بالاعتكاف  
 بالصوم لكنه شرطاً للاعتكاف النذر فيكون شرطاً له وإن لم يندر بالصيام  
 كالصلاة فإنه قد ثبت فيه ما من قال عليه الله أن يعتكف غداً مثلاً مطلقاً  
 أجزاء الاعتكاف بدون صلاة كما أنه لو قيد النذر بالاعتكاف بالنذر بها  
 فقال عليه الله أن يعتكف غداً مصلياً أجزاء بدونها فاصل الصلاة  
 والفرع الصيام والحكم في الأصل عدم الوجوب بغير نذر والعله  
 عدم وجوبه بالنذر والمطلوب في الفرع وجوبه بغير نذر **والعلة وجوبه**



بالسند فثبت في الفرع نقيض الحكم الأصل بنقيض علمه كما ترى والله اعلم  
واعلم انه قد اختلف في التعبد بالقياس اي هل يجوز من  
الله تعالى ان يوجب علينا العمل به بان يكون دليلا شرعيا يستدل به  
ام لا فعند اكثر من الامة انه قد ورد التعبدية عقلا ومعا وقيل عقلا  
فقط وقيل سمعا فقط فهو دليل شرعي وقيل بل هو الشرع بترك  
البعيد بالقياس فليس دليلا وقد شبه المخالف في كونه دليلا شرعيا  
حيث قال انه ليس بطريق شرعي يعمل به لو ورد الشرع بتركه وهو اي  
قول المخالف **مخرج** ارمحونه بأجماع الصحابة على العمل به فانه تكرر  
فيهم وشاع وداع ولم ينكر عليهم اذ كانوا بين قائل وساك  
**سكوت رض والمصلحة قطعية** فكان ذلك اجماعا منهم على العمل به اذ لو  
لو لم يكن السكوت عنهما مع عدم التقيد وكونها قطعية رضاهما كان خطأ  
كما تقدم بيان كونها قطعية ان اثبات القياس دليل شرعي كالكتاب  
والسنة اصل من اصول الشريعة واصول الشريعة لا يصح بثوبها  
الا بدليل قاطع كصلاة سادسه ونحو ذلك واما بيان وقوعه  
من الصحابة فمن ذلك حديث معاذ بن جبل حين وجهه رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم الى اليمن حين قال له بم تقضي فيهم قال بكتاب الله قال فان لم

تجد قال

تجد قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي  
ولم ينكره صلى الله عليه وسلم بل قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله فكل ذلك  
تقدير لمعاذ على العمل بالقياس وهذا اقوى دليل عليه اذ لم ينكره الحديث احد  
بل تلقيه الامة بالقبول ومنه قول ابن بكير في كلامه اقول فيها رأيي وقول عمر اقصي  
فيها رأيي وقول علي عليه الصلاة والسلام في اموالكم كذا ان الاتباع ثم  
رأيت بينهما فصرح بان ذلك عن رأيي لا عن نص وايضا فانهم اختلفوا في ارث  
الجد مع الأخوة وفي الحرام للزوجة وفي انعتاق الابل اهل موبد او يصح  
بأربعة اشهر او بدونها على اقول بنوها على القياس لا على النص وغير ذلك  
كثرا مما يفيد التواتر المعنوي على وجوب العمل به كما هو مقرر في سائر هذا  
الفن على ان فيما ذكرناه كفايه والله اعلم **ولا يحسن القياس في جميع الأحكام**  
**الشرعية** اي لا يصح القياس عليها اجمع اذ فيها اي الأحكام ما لا يعقل  
معناه كالدية فانه لا يعلم حره فرضها على القدر المعلوم من كل جنس  
والصفة المحدود ونحو ذلك مما لا يعقل معناه من الأحكام كثر ومنها لم  
يعرف القياس والقياس فرع يعقل المعنى اي العلة اذ هو الجامع  
فلا يصح القياس بمعاد عدم معرفته هذا واما اثبات  
الأحكام كلها بالقياس فلا خلاف في امتناعه لتأديته



الى التسلل والدور يصح اثبات جميعها بالنصوص اذ لا مانع منه  
فافهم ذلك **ويكفي القياس** في صحة القياس اثبات حكم الأصل المقيس عليه  
بالدليل أي النص والأجماع ثم يثبت العلة بمالك من ماله  
التي ستأتي وتقبل منه ذلك وإن لم يكن الأصل المقيس عليه صحيحاً عليه  
ولا اتفق عليه الخصمان على المختار عند الأكثر وقال بشر المتيقن بل بشرط  
الأجماع على حكم الأصل اما مطلقا وبين الخصمين وقوله مردود اذ لم يعرف  
دليل القياس بين كون الأصل متفقاً عليه او متنازعا فيه اذ اقامت  
الدلالة على صحة والعبرة انما هو بالدلالة لا بموافقه الخصم  
**والقياس امر** كانه امر كان الشيء اخرائه في الوجود التي لا يمكن  
ان يحصل الا بمصولة لها واما كان القياس التي لا يوجد الا بمراتب  
اربعة اصل وهو محل الحكم اعني المقيس عليه عند الأكثر وفرع  
وهو المقيس على الأصل وحكم وهو ما دل عليه النص في الأصل من  
جوب وتحريم وعلة وهي وجه الشبه الجامع بين يد الأصل وفرع  
وحقيقة في لسان الأصوليين ما يثبت الحكم الشرعي لأجله باعتبار  
كاشفا كاشفاً ولكل واحد منها شروط فشرط الأصل اربعة  
**الأول** ان لا يكون حكمه منوفاً بل يكون باقياً لانه اذا كان

منوفاً

منوفاً زالت فائدة اعتبار الجامع لان فائدته ثبوت مثل  
حكم الأصل في الفرع فاذا كان غير ثابت في الأصل فلا ثبوت لفرعه  
**والثاني** ان لا يكون الأصل معدولاً به عن سنن القياس المعروف  
في الشرع فلا بد ان يكون مما يمكن الاطلاع على علة فرعه فاذا كان مما لا يمكن  
فيه ذلك لم يصح القياس عليه اذ القياس فرع تعقل العلة كما تقدم فلا  
يصح القياس على القسامه والشفعة لانهما معدودان عن  
سنن القياس الشرعي الا ترى ان القسامه تجب على من لم يدع عليه  
والى الدم والقتل والقياس ان الحق لا تجب الا على من ادعى عليه  
وايضاً لا تسقط برهانهم لديه بل تتركز مهم وان لم يبين معيها والقياس  
ان الحق يسقط باليمين اذ الميمين المدعى وايضاً وجبت على عدد  
مخصوص وجعل الخيار الى ولي الدم فيمن خلف وكل ذلك مخالف  
للقياس الشرعي ولذلك الشفعة مخالفة للقياس في وجوبها  
للشريك والحجار ولا سبب له من الأرض او غيره وكذلك وجوب  
الدية على العاقله في جنابة الخطأ حيث وجبت على غير  
الفاعل وكذا عدد الركعات في الصلاة فإنه لا يعقل على جعلها  
على عدد مخصوص ولم جعل الركوع مفرداً أو السجود مثني



ونحو ذلك فلا يصح القياس على ما هذا حاله لعدم تحقق المعنى  
كما بينا **والشرط الثالث** ان لا يكون الاصل المقيس عليه  
عليه **ثابتا بقياس** اذ لو كان كذلك لم يصح القياس عليه  
اذ لو لم تنته الاصل الى اصل مخصوص بل الى مقيس والمقيس الى مقيس  
ثم كذلك تسلسل القياس الى ما لا نهاية له وذلك يودي الى بطلان  
القياس وان انتهى الى اصل فاما ان يتخذ <sup>مع كونه مقيسا</sup> عمله في القياسين **او**  
تختلف ان اتخذت كان ذكر الوسيط اعني ما هو اصل في قياس  
وفرع اخر ضائعا لا مكان طرحه وقياس احد الطرفين على  
الآخر مثال ذلك ما يقال في السفر جل مطعوم فيكون ربوا كالتفاح  
فيمنع كون التفاح ربويا فيقال انه مطعوم كالبربره اباطل لانه  
كان يمكن ان يقاس السفر جل على البر من **الاول** الامر فذكر التفاح  
عري عن الفاره فيكون **مساويا** وان لم يتخذ عمله في القياسين  
بل اختلفت مثل ان يقال في الجدام عيب يفسخ به البيع فيفسخ به  
النكاح كالقرن والرتق فيمنع كون النكاح يفسخ بالقرن والرتق  
فيقال لانه موقوف للاستئناس كالج فان عمله الفرع وهو  
الجدام وهو كونه عيبا لم يعتبر في الاصل وهو القر وانما اعتبر فيه

غيرها اعني

غيرها اعني فوات الاستمتاع بقياسه على الجبر وعمله الاصل  
وهي فوات الاستمتاع مع القرن غير موجود في الفرع اعني  
الجدام فلا يصح هذا القياس لعدم اتحاده العمل كاتري فتأمل ذلك  
**واما الشرط الرابع** فلم يذكره المصنف وهو ان  
لا يثبت بالقياس حكم مصادم لنص فان كان النص قاطع فلا يصح  
القياس اتفاقا وان كان طعنيا فذلك ايضا على المختار على ما تقدم من انه يقبل  
خبر الواحد المخالف للقياس فهدى هي شروط الاصل وهي مجمع عليها الاكون  
الا صا ثابا بقياس فان ابا عبد الله البصري وقاضي القضاة لا يشترطان  
ذلك **واما شرط الفرع فثلاثة الاول** وجوده وهو **مساويا** اصل  
في ثلاثة امور **في علمه** بان توحيد عمله اصله كالكيل في الزبويات  
فيقاس النوره عليها محصول العلم وهي الكيل بخلاف ما لو  
جعلنا العلم في تحريم التفاح اصل فيها فانها لا تؤخذ في النوره فلا يصح  
قياسها عليها **ومساواته ايضا في حكمه** بان يتخذ الحكم المستفاد  
من العلم فيها ولو اقتضت العلم في الفرع غير حكم الاصل يصح القياس  
مثال ذلك ما يقو به بعضهم في الاستدلال على زيادة الركوع في الصلاة  
الكو في القياس على صلاة الجمعة فليشرع فيها ركوعا كركوع الجمعة



فان لما شرعت فيها الجماعة من يد فيها الخطبة فأثبت بالعلم  
وهي شرعية الجماعة فيها في الفرع حكماً مخالفاً لحكم الأصل لان حكم الأصل  
زيادة الخطبة وحكم الفرع زيادة ركوع وهذا غير صحيح على المختار اذا  
وجه يقتضيه ولو كان شرعية الجماعة يقتضي ذلك لاقتضاه  
في صلاة الخوف اذ قد فيها الجماعة نعم وهذا الشرط  
يخص به قياس الطرد واما قياس العكس فانما يثبت به خلاصاً للأصل  
كما تقدم والله اعلم **ومساواة الفرع للأصل في التخفيف والتغليظ** بان  
يتخذ الحكم فيها تخفيفاً او تغليظاً فلا يصح القياس الا اذا شرعاً على نحو  
في التخفيف والتغليظ والعزيمة والرخصة اذا اختلفا في ذلك فارق ولا  
قياس مع وجود الفارق فلا يصح قياس التيمم على الوضوء في التثليث  
منونا فيه كالوضوء بجامع كون كل منهما شرطاً للصحة الصلاة وكذلك العكس  
ان لا يصح قياس الوضوء على التيمم في كون التثليث غير منون فيه كالنيم  
بذلك الجماعة لاختلفا في التخفيف والتغليظ لان التيمم مبني على التخفيف  
اذ شرع تيسيراً للمعذور <sup>عن</sup> كما به لا عما هو اسبق منه والوضوء مبني على التغليظ  
لان لم يشرع به الا عما هو اسبق منه بل شرع ابتداءً **والشرط الثاني**  
**ان للتقدم شرعية حكمه** اي الفرع على شرعية حكم الأصل بل يكون الامر

بالعكس

بالعكس يصح القياس حينئذ فلا يقاس الوضوء على التيمم في وجوبه اليه  
في الوضوء بجامع كون كل واحد منهما طاهراً تترادف للصلاة لان شرعية  
التيمم متأخرة عن شرعية الوضوء لانها بعد الرجوع وشرعية الوضوء  
قبلها **والشرط الثالث** **ان لا يترد فيه نص** اي لا يرد على حكم  
الفرع نص والأطاهر وذلك اذا كان حكم الأصل ثابتاً به ليل عاكبه حل تحت  
حكم الفرع او كان حكم الفرع ثابتاً بنص مستقل فلا يستند في اثبات حكم الفرع  
الى القياس حينئذ بل الى ذلك النص الا ان يستدل بالقياس مع النص  
استظهاراً فلا يباس بذلك وهذا ان الشرطان الأخير ان عدميان  
**ولما شرط الحكم هنا** الذي ثبت بالقياس الشرعي ولعل هذا قيداً لخراج  
القياس في مسائل اصول الدين فانه يصح الاحتجاج ان يكون الحكم فيها عقلياً  
كما هو مذهب البهشمية في انه يصح الاحتجاج على وجود الباري بالقياس على  
افعالنا والثابت بالقياس حكم عملي وهو وجوده تعالى والخراج الحكم الثالث  
بين المشبه والمشبه به على جهة التقابل والله اعلم **كونه شرعياً** ان كونه من الاحكام  
الشرعية اما وجوب او تحريم او نهي الراحة او اباحه فمذهبه لا يرتدي  
اليها العقل الا بالأدلة الشرعية **اعلياً** اي لا يكون الحكم الثالث بالقياس  
الشرعي عقلياً ان يقال في نقل العين المغموص به استظهاراً لحرمة الشرع







والحصول مانع بطلت عليتها على الصحيح المختار وقيل لا بشرط ذلك  
**وقد روي الإمام أحمد بن محمد بن الحارث** في شرح المعين أن هذا الشرط  
 لا خلاف فيه وإنه إذا اختلف الحكم عنها لا يخلل شرط ولا حصول مانع  
 بطلت عليتها اتفاقاً فينظر في ذلك ومثال عدم اطرادها أن يعمل  
 مثلاً شرعية التكرار في الوضوء بكونه عبادة تتراد للصلاة فإن حكم هذه  
 العلة وهو التكرار يتخلف عنها في التيمم لأنه عبادة تتراد للصلاة وبين  
 التكرار فتأمل والله أعلم **والشروط الدس** **ان تعكس** ومع انعكاسها  
 ان يعدم الحكم عند عدمها فلو لم تعكس لم يصح التعليل  
**برأى على رأي** وذلك عند من منع جواز التعليل بعلمين  
 مختلفين أو بطل مختلفه كل واحد منهما أو منها  
 مستقلة باقتضاء الحكم وإمام من جوزه وكان المصنف منهم  
 ولذلك قال هنا على رأي في الأول على الصحيح فتأمل فلا يشترط ذلك  
 لأنه إذا جاز ذلك صح ان يتحقق الوصف ولا يتحقق الحكم لو حد الوصف الأخرقياً  
 مقامه لاستقلاله باقتضاء الحكم وهذا هو المختار **لوقوع** ذلك  
 والوقوع دليل الجواز إذ لو لم يكن لم يقع ويبان وقوعه ان للمس البول  
 والغائط والذي علة للحدث الأصغر وهي مختلفه الخائف ويستقل  
 كل واحد منهما باقتضاء الحكم وكذلك التعلل لأجل السجدة والقتل والسرقة

اذ كان محصناً

اذ كان محصناً فإذا اختلف أحد هذه الأوصاف لم يتخلف الحكم  
 لوجود وصف آخر مقتضى له فافهم ذلك والله أعلم بهذه الشروط الستة  
 جملة ما لا بد من اعتباره في العلة على المختار وقد روي غير ما ذكرناه عندنا  
 ليست بشرط فلا تشتغل بذكرها وموضعها البسائط والله أعلم  
**واعلم ان العلة احكام** منها **انها تصح ان تكون نفيًا** ولو كان  
 الحكم ثبوتياً **وان تكون اشياء** ولو كان الحكم عدمياً فلهذا اربع  
 الاولى ان تكون العلة ثبوتية والحكم الثابت عنها ثبوتياً كتعليل  
 تخريم الخمر بكونه مسكراً **الثانية** ان يكون عدمياً معاً  
 كتعليل عدم نفاذ التصرف من الصبي والمجنون بعدم العقل  
**الثالثة** ان تكون العلة وجودية والحكم الثابت عنها عدمياً كتعليل  
 عدم نفاذ التصرف من السرف بالأسراف **الرابعة** عكس هذه  
 الصور وهي ان تكون العلة عدمية والحكم الثابت عنها وجودياً  
 وهذه العلة مختلف فيهما والصحيح محتمل أن العلة الشرعية  
 انما هي كاشفة لا موجبة كالعلل العقلية فهي اما ملالة الحكم او  
 باعثة والامادة الباعثة كما يصح ان تكون اشياء تصح ان تكون نفيًا  
 ولا مانع من ذلك مثلاً ما تعليل كون المعجز معجزاً او هو امر وجودي



بالتمتع بالمعبر مع انتفاء المتعذر فلهذا علة جزؤها معى وما جرد  
 عدمى فهو عدمى وقد علم بها وجودى والخصم يوافق في صحة هذه العلة  
 فيصح ما قلنا ويحل قوله وكذا تعليل صحة اطلاق الصبي عن ذنبه بعدم  
 بلوغ الصبي وتعليل جواز ضرب الذئبة بعد الامتناع وغير ذلك كثير  
 البسائط ومنها انما تضح ان تكون **مفردة** اتفاقا كقولنا في الوضوء **الاجزاء**  
 فتجب فيه النية كالصلاة ونحو ذلك كثير **بعضها** ان تكون **مركبة** من اوصاف  
 متعدده كتعليل وجوب القصاص بقولنا قتل عمدا وان فريده الا وصف  
**بعضها** علة في وجوب القصاص ولا مانع من ذلك على الصحيح  
 اذ الوجه الذي ثبت به علية الوصف الواحد ثبت به علية  
 الاوصاف المتعددة من نفس او مشابه او شبه او سببا واستنباطا  
 والله اعلم ومنها انما تضح ان تكون العلة **خلقا** **فعل الحكم** اما  
 لازما كالطعم في الربويات عند من علية وامام قارقا كالصغار اذا  
 علية فساد البيع او نحو **من احكام العلة** ايضا **انها قد تكون**  
**حكما شرعيا** وذلك لتعليل عدم صحة بيع الكلب يكونه نجسا  
 وتعليل نجاسة لطوبه الكافر بنجاسته وهذا الامانع منه على  
 الصحيح **وقد يحى عن علة** واحدة **حكما شرعيا** او اكثر ايضا مثال

ذلكى

جامعة الزيتونة  
 المكتبة المركزية  
 رقم القيد 1000  
 تاريخ التسجيل 1955

ذلك تحريم دخول المسجد والقراءة والصلاة والصوم والوطى  
 بالحيز فلهذا احكاما متعدده عن علة واحدة من غير شرط كما ترى  
 وقضايا عنها مطلقا حكم ومشروطا حكم اخر كالزنا فانه يوجب  
 الجلد بمجرده والرجم بشرط الاحصان **ويصح تقارب العلة** المتعددة  
 لحكم واحد وذلك كالقتل والردة والزنا اذا اقترنت وجودها فانها  
 علة في القتل **ويصح ايضا تقاربها** وهو بان يقتضى علة حكما ثم  
 تقتضى علة اخرى ذلك الحكم مثاله تعليل تحريم الوطى بالحيز  
 فاذا ائتمت مدخله بعد الغسل فانه يتعقب الحيض في اقتضا  
 تحريم الوطى **ومضى تعليل العلة** وتعليلها بتساويها في بادى الرأى  
 مع تمايزها في الامتناع بان يقتضى بعضها خلاف ما يقتضيه  
 معارضه **فالتزجيج** حينئذ واجب وسبب وجوبه في باب  
 التزجيج ان شاء الله تعالى **وطرف العلة** اي الطرف الذي يعرف به الحكم  
 العلة **اي اولها الاجماع** وذلك ان **ينعقد** الاجماع من الأمة  
 او من اهل البيت عليهم الصلاة والسلام **على تعليل الحكم بعلة**  
**معينة** قوله معينة اختار من حجة الاجماع كما سبقت وهذا  
 الطريق واضح لا اشكال فيه ومثال ذلك الاجماع على ان



علة وجوب الهدى على الشارب شراب المسكر وأن علة معاقبة  
 تارك الصلاة تركها ونحو ذلك كثير وثانيها **النقص** وهو قسمان **مصرح**  
**غير مصرح** فال**مصرح** وهو ما دل بوضعه ما صرح فيه بالعله أو اتى فيه بأحد  
**حروف التعليل** فالأول **مثل العلة** **لعله** كذا أو كويكون كذا أو اذ يكون  
 كذا والثاني **الاجل كذا أو لأنه كذا أو بأنه كذا** ونحو ذلك مما  
 اتى فيه بالحرف المنفرد بالعله نحو ان كنتم جنباً انها ليست بسبع  
 من اجل ذلك كتبنا خاشعاً متصدعاً من خشية الله ان امرأة دخلت  
 النار في هرة وهذا الذي اتى فيه بأحد حروف العلة دون الأول الذي صرح  
 فيه بالعله لان هذه الحروف قد تان لغير التعليل فليست **لعل** في اللام قد تكون  
 للعاقبة نحو له ملك ينادى كل يوم **له الموت وابنو الخراب**  
 والباء للمصلحة والتعديده ونحوهما وان للشرعية اي لزوم من غير  
 تقييد ومن التبعية والتعديده وفي المنظر فيه وغير ذلك والله اعلم  
 والقسم الثاني من النص **غير المصرح** وهو ما فهم منه **التعليل** **لاعل**  
**وجه التصريح** بالعله باي تلك الوجوه المذكورة آنفاً ويسمى هذا  
 القسم من النص **تنبية النص** واما النص وهو انواع الأول  
 صدور حكم منه صلى الله عليه واله وسلم جوباً عقيب سماع واقعة عليه

ليبان

ليبان حكمها **مثل قوله** صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين قال هلكت  
 واهلكت قال ماذا صنعت والى جامعته اهل في شهر رمضان **اعتق رقه**  
**جواب لمن قال جامعته اهل في شهر رمضان** ما تعلم يعلم بذلك ان علة  
 العتق الجامع في شهر رمضان **وقريب منه** اي من هذا النوع ما اذا سأل  
 صلى الله عليه وسلم عن حكم شئ فيذكر في الجواب ما قد ثبت فيه من الحكم بعلة  
 مما هو نظير المسؤول عنه او دونه ليثبت في المسؤول عنه ذلك الحكم بتلك العلة  
 بالأولوية او بالمماثلة **مثل قوله** للختمة حين قالت ابن ادرية الوافاة  
 وعليه فرضه الحج فان حجت عنه اينفعه ذلك فقال صلى الله عليه وسلم  
**أريت لو كان على ابيك دين الى آخر الخبر** وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 فتقضيه اكان ينفعه ذلك فقالت نعم فقال صلى الله عليه وسلم قد دين الله حق  
 ان يقضى سألته عن حكم دين الله وهو النفع فذكر نظيره وهو دين الأدمى  
 بعلة وهو قصاؤه فانه يحصل النفع اذا قضاه فذلك دين الله فيه  
 بذكر نظيره مع العلة على ان الحكم المسؤول عنه كذا لتلك العلة واللام  
 يكن لذكره فايده والله اعلم وانما قال في هذا وقريب منه لانه في الأثر في الجواب  
 حكم المسؤول عنه وفي هذا ذكر فيه نظير المسؤول عنه ليثبت في المسؤول عنه ما ثبت  
 في نظيره كما بينا وهذا النوع من تنبيه النص يسمى ترتيب الحكم على الوصف



وقه عدمه قوله تعالى فان كان الله عليه الحق سفيراً او ضعيفاً او لا  
يستطيع ان يعمل هو فيلعل وليه بالعدل فيه على ان العلة في صحة النياح  
من الولي هي السفة او الضعف والاولى ان هذا من الطيف الثاني من صريح  
النص ما اتى فيه باحد حروف العلة لانه قد اتى باحد حروف العلة  
اعني ان فهو مثل وان كنتم جنباً كما قد منا والله اعلم ومن هذا النوع  
قوله صلى الله عليه واله وسلم لعين سألته عن قبله الصائم هل نفد الصوم امرأيت  
لو تمضت بماء ثم مجته اكان يفد ذلك فقال لا فقال صلى الله عليه واله وسلم  
فصم سألته عن حكم القبلة هل يفسد بها الصوم فذكر حكم نظيرها اعني المضمضة  
وهو كونها غير مفد بعلة وهو كونها لم يصل الجوف منها شيء ليعلم  
ان حكم القبلة كذلك لتلك العلة ولا يمكن ان ذكر نظير القبلة فأيدته  
فتأمل ذلك **والنوع الثاني** الفصل بين الشيئين المذكورين بالوصف  
امام مع ذكر الوصفين معاً مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم **للرجل سهم وللنار سهمان**  
وامام مع ذكر احدهما فقط مثل القائل عمدا لا يرث فانه لم يتعرض لغير القاتل وارثه  
فقد فصل صلى الله عليه واله وسلم بين المجاهد بن نصف الفروسيته والرجولية والله  
فصل بين الوارثين بالقتل وعمله فلو ان الصفة هي العلة في استحقاق الضيب  
المسمى الاول وعدم الورث في الثاني لما كان كذلك **فائدة والنوع**

الثالث

٥٦  
**الثالث** ان يذكر الشارح وصفاً مع حكم مناسب **مثل** قوله صلى الله عليه واله وسلم  
**لا يقض القاضى وهو عريان** فنية بذكر الغضب مع الحكم على انه العلة في عدم  
جواز الحكم مع غضب القاضى واللام يمكن ان ذكره فائدة وذلك لانه مشوش للفظ وجوب  
الاضطراب **وغير ذلك** من الوجوه التي يفهم منها التعليل لاعلى وجه التفرع  
كثير نحو المدهج والدم في عرض ذكر الفعل نحو قوله صلى الله عليه واله وسلم **الرجل اليهودي**  
اتخذ واقبوا انبياءهم مساجد فلو لا قصد التبيين على علة لعنهم يكون فهم  
اتخذ واقبوا انبياءهم مساجد لم يكن لذكر ذلك فائدة وكما فصل بين الشيئين  
بالشرط والاستثناء فالشرط مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم **الاذا اختلف الجنسان**  
فبيحوا كيف شئتم **فصل** بين الشيئين المكييلين في جواز التفاضل بشرط اختلاف  
الجنس فيعلم بذلك ان العلم في جواز التفاضل هو الاختلاف في الجنس واللام  
يكون كذلك الشرط فائدة والاستثناء مثل قوله تعالى **الا ان يعفون ففصل**  
تعالى بين المطلقات العافيات وغيرها في سقوط المهر بالاستثناء  
فلولا ان العلة في سقوط المهر العافية هو العفو لم يكن لذكر الاستثناء  
فائدة ومن ذلك الغايان ولا تقربوهن حتى يظرن ونحوه فلولا ان  
العلة في جواز الوطء هو الظاهر لم يكن لذكر الغاية فائدة ونحو اقتران  
الصفة بحكم من الشارع حيث لا وجه لذكر الصفة الا قصد التعليل



للحكم بها والا لكان ذكرها عديم الفائدة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
حين امتنع من الخوال على قوم عندهم كلب فقيل له انك دخلت على فلان وعندهم  
هرة فقال انما ليست بسبع الخفاص الطوافين عليكم والطواقي حيث ذكر  
ذلك جواب انكار دخوله بيت فيه هرة فنبه على ان العلة **لولا** غير سبغ  
ولولا قصد التحليل لما كان لأخباره **هذه** وجوه يقتضيه كذا قيل  
والاول **ان** هذا مما اتي فيه باحد حروف العلة العلة فيكون  
من الطرف الثاني من الصريح كما تقدم ونحو ذلك فربما هو كذا في نص  
على العلة من حيث انه لو لم يقصد فيها ذلك لكان ذكر هذه الامور لغوا  
لا فائدة فيه وكلام الحكم منزلة عن ذلك **والثاني** **ثالث طرق**  
**العلة السبر والتقسيم** يسمى هذا الطريق عند الأصوليين **ليين**  
**وجه الاجماع** وليس باجماع صريح وانما يسمى بذلك لانه يبرح في تعيين  
ما دعى انه العلة الى الاحتياج بالاجماع على انه لا بد لذلك الحكم من علة  
**وهو** ان وجه الاجماع **حصر الأوصاف في الأصل** التي يمكن ان تكون علة  
وهذا هو التقسيم ثم بعد ذلك الحصر **ابطال التحليل** بها ان تلك الأوصاف  
**الا** واحد منها فيستعين **حيث** كونه علة وهذا هو السبر **والطريق**  
الى ابطال ما دعاه يكون بامور اما ببيان ثبوت الحكم من دونه كما يقال

في قياس

في قياس الذي صلى البر في تحريم القاضل بعد الاجماع على ان تحريمه لعله  
من دون تعيين للعلة حصرت الأوصاف في البر التي يمكن ان تصلح  
علة للتحريم في بادي الرأي فوجدتها الطعم او القوت او الكيل فيطرح  
الطعم والقوت بثبوت الحكم وهو التحريم به ونها كما في التوراة والملاح  
فيتعين الكيل او بيان كونه وصفا طرديا اي من جنس ما علم به من الشارع  
وعدم اعتباره في حكم من الاحكام **كما** يقال مثلا في قياس الخل على المرق  
في عدم التطهير حصرت الأوصاف التي يمكن ان تصلح علة لعدم التطهير  
في بادي الرأي فوجدتها اما كونه متغيرا او كونه لا يبنى عليه القنطرة ولا  
يصاد منه السمك ثم تبطل هذه الوصفين اعني كونه لا يبنى عليه  
وكونه لا يصاد منه السمك بان الشارع لم يعتبر ذلك في حكم من الاحكام  
وكما يقال في قياس الامه على العبد في سريته العتق حصرت الأوصاف  
التي يمكن ان تدعى علة لذلك فوجدتها اما الملك او الطول او القصر  
او الذكورة ثم تبطل الطول والقصر بانه لم يعتبرهما في حكم من الاحكام  
الاحكام والذكورة والانوثه بانه لم يعتبرهما في احكام فيستعين  
**الملك او عدم طهر** **لما** يستدعي بيان لا يظهر الوصف وجوه  
مناسبة يقتضي بها الحكم فيلغى حينئذ كما يقال في القياس النبيلة



على المحرصة الأوصاف في الخلق تصح علة لتحريمه فوجهها أما الإله  
 سكارا أو السيلان أو أشتهاد ويبطل ما عدا الأسكار لعدم  
 المناسبة بينه وبين التحريم فيتعين الأسكار فمرده هي الطرق  
 الرابطة التعليل بما عدا الوصف المعلق به فإن قلت قد  
 بينت الطريق إلى الإبطال فما الطريق إلى انحصار الأوصاف فيما  
 ذكر المعلق ومن أين له ذلك قلت الطريق إلى ذلك أن  
 يقول بحتم فلا يجد سوى الأوصاف وعدا أنه ونهينه  
 يقتضيان صدقه فيما ادعاه من البحث وذلك يغلب  
 في الظن عدم غيره به لأن الأوصاف العقلية والشرعية مما لو  
 كانت لما خفيت عن الباحث عنهما وإن يقول الأصل عدم غيرها  
 وبذلك يحصل المقصود فإن ظهر له وصف آخر فإن اظهر بطلانه  
 فذلك والارجع عما حكم **وشرط هذه الطريق** المسمى بحجة الإجماع  
**وما بعده** وهو المناسبة الإجماع من العلماء على أنه لا بد من تعليل الحكم  
 في الجملة من دون تعيين العلة ما هي وإنما تعين هذه الطريق  
 بالسيرة كما بينا وفي الثاني بالمناسبة كما سيأتي **والإجماع** أربع  
 طرق العلة المناسبة بين الحكم والعلة **وسمى** هذه الطريق في لسان

الاصوليين **الأخالة وتخرج المناط** ومعنى الأخالة الظن لأن ذلك  
 الوصف بالنظر اليه بخلافه من أن لا علة سواء ومعنى تخرج  
 المناط استخراج العلة إذ المناط ما يعلق عليه الشيء ولما كانت العلة تعلق  
 بها الأحكام سميت مناط الحكم ولما كانت المناسبة يستنبط بها الحكم  
 سميت تخرج **وهي** أي المناسبة في الاصطلاح **تعيين العلة** في الأصل  
 المقيس **بمجرد** أي **مقيس** مناسبة بين العلة والحكم **ذاتية** أي من  
 ذات الوصف لا بنص ولا بغيره وذلك سميت مناسبة وذلك  
**كالأسكال في تحريم الخمر** فإن من نظر في الخمر وحكمه وهو التحريم ووصفه  
 وهو الأسكال يعلم منه كون ذلك الوصف بالنظر إلى ذاته مناسبة  
 لشرع التحريم لأجل حفظ العقل **والجناية العمدات في القصاص**  
 فإن من نظر في القتل ووصفه وهو كونه عمدا وإن يجزئ الوصف  
 بالنظر إلى ذاته مناسبة لشرع القصاص لأجل حفظ النفوس كما نبه  
 على عيشته تعالى في قوله **ولم** في القصاص حيوة فمرده الطرق إلى  
 تعيين العلة والدليل على انها هي الطرق أما النص  
 وتبيين النص فالدليل على انها طريقان إلى العلة أن الشارح  
 إذا نثر على العلة أو نبه عليها فكانت قال مرده علة هذه الحكم



فلا يحتاج الى سوء آله عن دليل على ذلك كما لا يحتاج في سائر  
 الأحكام لان قوله دليل اذ قد علمنا صدقه بظهور المعنى واما  
 الأجماع فلان قول اهل القول المشاع لما ثبتت من الدليل  
 على انهما طريقان الاجماع على انه لا بد للحكم من علم في الجملة  
**وقد تبين** العلم بها فيجب كونها طريقين وتأمل  
 ذلك والله اعلم واعلم انها **تخرج** المناسبين الحكم والعلة  
**يلزم** مفده من اثبات الحكم بها يعني اذا ثبت الحكم بوصف يقضي  
 الى حصول مصلحة على وجه يلزم منه وجود مفده فانما تخرج  
 تلك المناسبة فلا تثبت العلة حينئذ ولكن انما تخرج من ذلك اذا كا  
 نت تلك المفده **راجه** على المصلحة التي تثبت بالمناسبة او كانت **مأوية**  
 لتلك المصلحة **قلت** ومثال ذلك ما يقال فيمن غصن باقمه مثلاً  
 حشبي التلق لم يجد ما ينزله اياه الا الخرفان في تخرجه مناسبة لحفظ  
 العقل كحاشيتين ولكن يلزم من المناسبة حصول مفده وهو هلاكه  
 لو لم يشربه وهذه المفده ارجح من المصلحة اذ حفظ النفس اول  
 من حفظ العقل فتأمل ذلك والله اعلم وانما تخرج من المناسبة بذلك  
 لان العقل يقضي بان لا مصلحة مع حصول مفده مثلهما واما اذا كانت

المصلحة

المصلحة ارجح فانما لا تخرج المناسبة لمعارضةها وترجيح  
 المصلحة على المفده يحصل اما بطريق اجمال شامل لجميع المسائل وهو  
 انه لو لم يعتبر رجحان المصلحة على المفده لزم التعبد بالحكم بلا وجه اذ يكون  
 الحكم قد ثبت في محل النزاع لا مصلحة وهو باطل اذ فيه التعبد بالحكم واما  
 بطريق تفصيل وهو يختلف باختلاف المسائل والله اعلم **واما المناسب**  
**فحقيقته وصف ظاهر منضبط يقضي العقل بانه الداعي على الحكم** وذلك  
 كالاسكال في تخرج الخرافة بقوله ظاهر عن الحق وتقبله منضبط  
 عن المضطرب لان العلم بمعرفة الحكم فاذا كان **الوصف** خفياً او  
 غير منضبط لم يعرف هو في نفسه فكيف يعرف به الحكم فما يصلح معرفة  
 الحكم لا بد وان يكون ظاهراً منضبطاً فالوصف الذي يحصل المقصود من  
 ترتيب الحكم عليه ان كان ظاهراً منضبطاً اعتبر علة بعينه كما مثلنا  
 في الأسكال **فان كان خفياً او غير منضبط اعتبر ملازمه ومظنته**  
 او اعتبر وصفاً ظاهراً منضبطاً لا ملازم ذلك الوصف الذي يحصل المقصود  
 من ترتيب الحكم عليه ملازمه عقلياً او عرفياً او عادياً بمعنى ان ذلك الوصف  
 يوجد بوجود ملازمه الظاهره المنضبط فيجعل الملازم منضبطاً للحكم  
 ويعبر عنه بالمظنة وذلك **كالسفر المشقة** ان المشقة مناسبة لترتيب



الرخيص عليها تحصيل المقصود الشارع اعني الخفيف ولا  
 يمكن اعتبارها بنفسها اذ هي غير منضبطة لانها ذات مراتب  
 تختلف بالأشخاص والأدعوان ولا يعاقب الترجييص بالكل والاعتناء  
 البعض بنفسه فيعلق الحكم بما يلزمه وهو السفر وكذلك القتل العمد  
 العمد وان مناسب لشرع القصاص ليحصل مقصود الشارع من  
 حفظ النفوس لكن وصف العمدية حقي لان القصد وعدمه امر فسي  
 لا يدرك شئ منه فيناط القصاص بما يلزم العمدية من افعال  
 مخصوصه يقضى العرف عليها بكونها عمدا كما يستعمل الجارية في القتل  
**وهو اي المناسب اربعة اقسام** مناسب مؤثر ومناسب  
 ملائم ومناسب عريب ومناسب مرسل وهذا هو الذي سماه الأصوليون  
 اذا استنبطت العله به واثبت الحكم بالقياس المرسل **والدليل**  
 على انحصار المناسب في الأربعة الأقسام امر عقلي وهو ان يقال  
 لا يخلو من ان يكون ذلك المناسب قد اعتبره الشارع او لا واثبت  
 ثالث ان كان قد اعتبره فلا يخلو اما ان يعتبره بعينه في عين الحكم  
**الطائفة** او لا ان كان قد اعتبره كذلك فهو المناسب المؤثر وسواء  
 اعتبره بنفس او تنبيه نص او اجماع او حجة اجماع وان لم يعتبره كذلك

فلا يخلو

فلا يخلو ايضا اما ان يكون قد اعتبره بعينه في جنس الحكم او جنسه  
 الاقرب في عين الحكم او جنسه او لا ان كان قد اعتبره كذلك  
 فهو المناسب الملائم وان لم يوافقنا اعتبره الشارع فهو المناسب  
 الغريب وان لم يكن الشارع قد اعتبره لانه محل ولا في غيره فهو  
 المناسب المرسل فدل ذلك على انحصار المناسب في هذه الأربعة اقسام  
 وهذه بيانها **القسم الاول** وهو المناسب المؤثر **ما**  
 ثبت بنص او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتباره في  
 عين الحكم وذلك لتعليل **والا** في حق الصغير والصغير الثابت  
 بالاجماع لانه قد اجمع على اعتباره اعني الصغير في ولاية وتقليل **جواب**  
 الوصو بالحدث الخارج من السيلين الثابت بالنص اعتباره في  
 وجوب الوضوء **والقسم الثاني** وهو المناسب الملائم **ما**  
 اعتبره بترتيب الحكم على وفقه فقط يعني من دون ان يثبت بنص او اجماع  
 او تنبيه نص او حجة اجماع اعتباره بعينه في حكم العين لكنه قد ثبت بنص  
 بنص او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتباره في جنس الحكم الذي  
 يرد اثباته بالقياس عليه وذلك كما ثبتت الاولاية نكاح ابنته الصغيرة  
 قياسا على ولاية المال بجماع الصغير فقد اعتبره عين الصغير في جنس الولاية بيانه



ان يقال ثبت للأب ولاية النكاح على الصغير كما ثبت له عليها  
ولاية المال بجامع الصغير فإن الوصف وهو الصغير امر واحد  
وليس جنساً تحت نوعان والحكم وهو الولاية جنس يجمع ولاية المال  
ولاية النكاح وهما نوعان من التصرف وعين الصغير معتبر في جنس  
حكم الولاية بالأجماع على الولاية على الصغير في المال لأن الأجماع على اعتبار  
في ولاية المال اجماع على اعتبار في جنس الولاية العامة للمال والنكاح  
فقد ثبت الولاية مع الصغير في الجملة وأما اعتبار مع الصغير في ولاية  
النكاح فإنه انما ثبت بمجرد ترتيب الحكم على وفقه فقط **او ثبت بان**  
**او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتبار جنسه** أي الوصف  
**في عين الحكم** الذي يريد اثباته بالقياس وذلك كجواز الجمع في الخط للمطر  
**قياساً على الفرج بجامع الحرج** بان يقال يجوز الجمع في الحضر مع المطر  
قياساً على الفرج بجامع الحرج والحكم هو خصه الجمع وهو امر واحد ليس  
جنساً تحت نوعان والوصف المناسب وهو الحرج جنس يجمع الحرج  
في الفرو وهو خوف الضلال والانقطاع وبالمطر وهو التأذي وهما نوعان  
مختلفان فقد اعتبر كما بينا جنس الحرج في عين خصه الجمع وذلك  
بتبنيه النص اعني قولهم كان صلى الله عليه وعلى آله وسلم يجمع في الفرو فان ذلك

أيما

أيما إلى ان علمه ترخيص الجمع هو حرج السر ومسقطه **والله اعلم**  
**او ثبت بنص او اجماع او تنبيه نص او حجة اجماع اعتبار جنس**  
أي الوصف حيث يكون جنساً تحت نوعان **في جنس الحكم** المراد اثباته  
بالقياس حيث يكون جنساً تحت نوعان أيضاً **كاثبات القصاص بالمثل**  
**قياساً على الحجة بجامع كونها مجناتية** عمد وعدوان بان يقال مثلاً يجب  
القصاص بالقتل بالمثل قياساً على القتل بالمعدوم بجامع كونها مجناتية  
عمد وعدوان فالحكم وهو مطلق وجوب القصاص جنس يجمع القصاص  
في النفس وغيرها مما يجب فيه القصاص كماله من الرجلين  
والعينين والأنف والأذن والوصف المناسب وهو جناتية العمد  
العدوان جنس أيضاً يجمع الجناتية في النفس وفي الأطراف وفي المال  
فقد اعتبر جنس الجناتية في جنس القصاص **الثابت بالنص** هو  
وهو قوله تعالى النفس بالنفس إلى قوله والحرج قصاص  
وبالأجماع أيضاً وذلك ظاهر **والقسم الثالث هو الثابت**  
**الغريب ما قد ثبت اعتباراً بمجرد ترتيب الحكم على وفقه وما ثبت**  
**بنص ولا اجماع اعتباراً عينه ولا جنسه** في عين الحكم واجنبه  
وذلك لتعليل تحريم النية بالاسكار قياساً على ما ثبت فيه حرمه



كما ثبتت في الخبر لا شتر اكراها في علمه التحريم وهي الأسكار على تقدير  
**عدم** ورود النص بانه اي الأسكار علمه في تحريم الأصل المقتضى عليه وهو قوله  
 على هذا التقدير لم يوجد الأسكار علمه في تحريم شيء بل ثبت بمجرد المناسبات  
 اعتبار الأسكار في التحريم حفظاً للعقل بمجرد ترتب الحكم على وفقه  
 فلا يكون مرسلًا لكنه غريب من حربه عدم النص أو الإجماع على  
 اعتبار عينه اي الأسكار أو جنسه في عين التحريم أو في جنسه  
**والقسم الرابع** وهو المناسب **المرسل** هو ما لم يثبت  
 في الشرع اعتبار **بشيء ما سبق** يعني ان المرسل ما لم يثبت في الشرع  
 اعتبار عينه في عين الحكم أصلاً بنص أو الإجماع ولا بمجرد ترتب الحكم على  
 وفقه وهو اي المناسب المرسل ثلاثة أقسام **أولها** ملائم وغريب وملغى  
**في القسم الأول الملائم المرسل** وهو ما لم يشهد له أصل معين بالاعتبار  
 يعني انه لم يثبت اعتبار عينه في عين الحكم أصلاً لكنه مطابق لبعض  
 مقاصد الشرع الحمليه **كقتل المسلمين** والمرس هم عند الضرورة يعني  
 إذا أترس **ال** الكفار هم وقصد ونافاة في قتلهم مصلحة راجعة وحفظ  
 بيضة الإسلام وقد دعت إليه الضرورة وهي المحافظة على الإسلام  
 حينئذ يجوز قتلهم ولا دليل على الجواز إلا القياس المرسل ورعايه الأصلح

لجملة الأسلاك

لجملة الأسلاك والأصل له معين يرد إليه ويشهد له بالاعتبار مما  
 ورد فيه نص أو إجماع أو ما يرد إلى جملي وهو رعايه مصالح  
 الإسلام فقد طابق بعض مقاصد الشرع الحمليه وهو رعايه  
 المصالح فيقاس عليها **و** **كقتل الرقيق** إذا طفر به وهو من نكاح القول  
 محدث العالم **و** **قوله** بقدمه **فإن** يقتل **وإن** أظهر **التوبة** **فإن** توبته  
 لا تقبل ولا يصير بذلك محقون الدم بل يفسى ويقتل وذلك لان  
 مذهبه النقيه بان يظهر خلاف ما يدين به ما قبلناها لم يكون زجر  
 نديق أصلاً والزجر مقصود في الشرع فلم يرجع بذلك إلى أصل  
 معين يشهد له بالاعتبار بل يرجع فيه إلى مصلحة حمليه اعتبر الشرع  
 فقسناه عليها وهي الزجر على سبيل الجملة **وكقولنا** بتحريم  
**النكاح على العاجز عن الوطن من نكاح** **لتركه** **فإن** من قال بذلك  
 بذلك لاجه له إلا القيا المرسل وهو انه يعرضها الفعل القبيح  
**والشرع** يمنع من تعريض الغير لفعل القبيح في بعض  
 الصور نحو المنع من الخلوة بغير المحرم من النساء للأحترار من  
 المعصية فلا أصل له معين يشهد له بالاعتبار بل مرجعه إلى  
 مصلحة حمليه اعتبرها الشرع وهي منعه من تعريض الغير لفعل



القبح واسباب ذلك كثير مما مسته القياس المرسل كما هو  
 موضوع في باب هذا الفن **وهذا النوع** من القياس  
 المرسل هو المعروف عند الأصوليين بالمصالح المرسله التي لا  
 يشهد لها اصل معين بالاعتبار ولا بالالفاء لا بالنص ولا بالاجماع  
 ولا بالقياس وانما سميت مصالح لان الطعن قد علم بان الحكم لا يطابق  
 مقصود الشارع ومصلحة المكلفين ومرسله مع حيث ان نصوص الشرع  
 لم تتناولها ولا ردت الى الاصل معين يستفاد حكمها من الرد اليه **والذهب**  
**اعتبار** وانه من الجهات التي يتوصل بها الى الحكم الشرعيه **والقسم**  
**الثاني** من المناسب المرسل المرسل الغريب وهو بالانظير له في الشرع  
 معتبر لاجمله ولا تفصيلا **لكن العقل يستحسن الحكم لاجله** كما يقال في  
 قياس البات لزوجه في مرضه المجوف للترث يعارض بنقيض قصده فتوش  
 قياسا على القاتل عند حيث عوض بنقيض قصده فلم يورث القاتل عند  
 بجامع كونها فعلا فعلا محرم لغرض فاسه فانه لم يثبت في الشرع ان  
 ذلك هو العله في القاتل ولا غيره فالاصل المقيس عليه القاتل عند  
 والفرض البات لزوجه في مرضه والحكم في الاصل عدم الارث والعله  
 المعارضه بنقيض قصده لانه قصد بالقتل الارث والحكم في الفرض

ثبوت الارث اذ قصد انها لا ترث والوصف المعارضه بنقيض  
 القصد ايضا فالمعارضه بنقيض القصد لا نظير لها في الشرع لكن العقل  
 يستحسن الحكم لاجله **والقسم الثالث** هو المرسل الملقى وهو  
 ما صادف النص وان كان لجنه نظير في الشرع وذلك كايضا **الصوم** يعني  
 شهرين متتابعين ابتداء يعني قبل العجز عن الاعتاق على المظاهر من روجه  
 وهو الجامع في شهر رمضان على القول بالوجوب والقاتل حط في الكفارة حيث  
 هو اي الفاعل اي هذه الاسباب من يسرل عليه العتق ليكون ذلك زياده في  
 روجه لاجل صعوبة الصوم فان حسن الرجز مقصود في الشرع **لكن**  
**النص** وهو قوله تعالى من لم يجد فصيام شهرين متتابعين وكذلك  
 الاجماع على تأخير الصوم ايضا منع من اعتبار اي ما هو واقع في الرجز  
 الصوم هنا اي في هذه الاحكام حيث هو يتمكن من العتق لان النص والاجماع صرحا  
 بالصوم انما يجزى من لم يجد رقبه كما هو ظاهر الآية فالعنى هذا  
 المناسب حينئذ **وهذا ان** القسم الاخير ان من المناسب المرسل اعني  
 الغريب والملقى **مطرحان** لا يعمل بهما اتفاقا عند العلماء اما الاول فلما  
 تقدم من انه لا نظير في الشرع واما الثاني فلما صادف منه النص والله اعلم  
**قيل** ومن طرق العله طريق خامسه وهي السبه وله معينان



اعلم و اخص اما الأعم فهو ما لا يرتبط بالحكم به على وجه يمكن القياس عليه  
 وهذا يعنى العلل جميعها واما الأخص وهو المراد هنا فقد بيده المصنف  
 بقوله **وهو ان يوهى الوصف المناسب** بينه وبين الحكم وذلك بان يدور معه  
 اى مع الوصف الحكم وجودا وعدمه بان يوجه الحكم متى وجد الوصف وعدم  
 متى عدم مع التماس الشارع اليه بان يكون مما قد اعتبره في بعض الأحكام  
 وبيان كونه من طرق العلة ان الوصف كما انه قد يكون مناسبا فيكون  
 بذلك كونه علة كذلك قد يكون سبيرا فيفيد طنا ما بالعليه وذلك كالكل  
 في تحريم التفاصيل على رأى اى عند من جعله هو العلة في التحريم فان التعليل به  
 لم يثبت بص ولا اجماع ولا تنبيه نص ولا جهة اجماع وانما ثبت كونه  
 الحكم يثبت بثبوتها ويتفق بانتفاءه وله مثال آخر وهو ان يقال  
**تطهير النجس على الحدث في تعيين الماء لأزالته يتعين له** اى التطهير  
 النجس الماكط رارة الحدث حيث تعين له الماء بجامع كون كل منهما اى تطهير  
 النجس وتطهير الحدث طهارة تراد للصلاة فيتعين لها اى لطهارة النجاسة  
 الماكطه اتمه الحدث فالجامع بينهما وصف شرعى وهو كون كل منهما طهارة  
 تراد للصلاة لأنه يوهى المناسبه بينهما من حيث انه قد اجمع في تطهير  
 النجس شيئا كونها طهارة للصلاة وكونها عن نجس والشارع قد اعتبر الأول

حيث رتب

حيث رتب عليه حكم تعيين الماء في الصلاة ونحوها ولم يعتبر الثاني وهو كونها  
 عن النجس فاعتبر الأول لطهور اعتبار الشارع له والتفاتة اليه والغنى  
 الثاني لعدم اعتبار الشارع له فتوهم من ذلك ان الوصف الذى اعتبره  
 الشارع وهو الطهارة للصلاة مناسب للحكم وهو تعيين الماء لأن الغاء  
 ما لم يعتبره الشارع أصلا انسب من الغاء ما قد اعتبره فتأمل ذلك والله  
**اعلم تنبيهه واما الاعتراض** للقياس المشروعة المتد اوله  
 في السنة الأصوليين فلا يليق **أيرادها به الخصم** لما فيها من كثرة المناش  
 التى أكثرها من علم الجدل الذى وضعه الجدليون باصطلاحهم وله كذا  
 كتب هذا الفن ومن تقن ماسبق من تفاصيل اركان القياس وما يتصل ذلك  
 من شرائطها وتقتل ما تقدم من تحرير المسالك وتبيينات المجمع الى ذكرها  
 اذ هي راجعة الى منع او معار اذا المنازعة في كمال الشروط والام تسمع فحينئذ  
 مرجعها الى اجمال شئ مما تقدم وانما حث الاعتراضات للمناظرة بين  
 الخصمين هذا ونحن نذكرها في شرحنا هذا على سبيل الاختصار اذ هي لا  
 تخلو عن نفع في القصور فنقول وبالله التوفيق حملة الاعتراضات  
 المتد اوله في السنة الأصوليين على ما ذكره ابن الحاجب رحمه وعشرون  
**اعتراضا الاول** لا يتفق وهو طلب بيان معنى



اللفظ وتفسيره لاجمال فيه او غرابه فلا يسمع الا اذا كان في لفظ المستدل  
ذلك وبيان وجودهما في اللفظ على المعترض اذا اصل عدمه مثاله ان  
يقول المستدل على قتل المكره على القتل بالقياس على المكره مختار فيقتض  
منه كالمكره فيقول المعترض ما تعني بالمختار فان فيه اجمالاً من حيث انه  
يقال للفاعل القادر والكفاعل الراغب هذا في دعوى الأجمال  
**واما في دعوى الغرابة** فمثاله ان يقول في الاستدلال  
على الكلب عن المعلم لا يؤكل صيده بالقياس على السبع اكل لم يرض  
فلا تحل فريسته كالسيد فيقول المعترض ما معنى الأكل وما معنى لم  
يرض وما الفريسة وما السيد وجوابه ببيان ظهور اللفظ في مقصود  
المستدل فلا اجمال حينئذ ولا غرابة وذلك اما بالنقل عن  
اهل اللغة انهم يستعملون اللفظ في ذلك اما حقيقة او مجازاً فالعرف  
العامة والخاص او بالقرائن المصنوعة معه فان عجز عن ذلك فالتفسير  
لما اراد بما يحتمل اللفظ كان يقول في المثال **الأول** اردت الفاعل القادر  
ويقول في المثال **الثاني** اردت بالأيل الكلب ويقول لم يرض لم يعلم وادت  
بالفريسة الصيد وبالسيد الأسد وهذا **الاستراض** داخل في المطالبة اذا  
المعترض يطلب من المستدل ما قصده باللفظ فيرجع الى ما ترجع اليه كاستدلاله

ادشاه تعالى

ان شاء الله تعالى **الاعتراض الثاني** فاد الاعتراض  
وهو مخالفة القياس للنص وسمى به لأن اعتبار القياس في مقابلة  
باطل وان كان تركيبه صحيحاً **مثاله** ان يقول من لم يشترط  
التسمية في الذبح قياساً على الناس ذبح من اهل في محله فيجوز وان  
لم يسم كناسي التسمية فيقول المعترض هذا القياس فاسد الاعتراض  
لخالفه النص وهو قول له تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وجوابه  
اما بالعلم في منه النص ان لم يكن متواتراً ويمنع ظهوره فيما يدعيه  
او بتأويله بان المراد به خلاف ظاهره او بان يقول بوجهه ان النص بان  
يدعي ان مدلوله لا ينافي مدلول القياس واطهار كونه غير مصادم  
للقياس او ببيان كونه ذلك النص مجازاً **بمثال** على النص  
ما يطابق القياس او ببيان ترجيح القياس على النص بايرجح به القياس  
على النص اذا ورد بخلاف القياس **فجواب** هذا الاعتراض بأحد هذه  
الأمر وليس المراد ان كل نص يعارض به القياس يمكن فيه هذه الوجوه  
بل قد يمكن بعضها فيجب بما يتأتى منها وقد لا يمكن شيء منها فتكون الدائرة  
على المستدل فيأتى من هذه الجوانب في المثال المذكور اما هو  
التأويل بان يقول الآية مؤله بعبدة الأوثان دون المسلمين



بدليل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسم الله على قلبه مؤمن سمي المسمي أو بلان  
 القياس على ظاهر الآية بكونه مقبلاً على الناس وهو مجمع عليه فهو مخصص  
 للآية باتفاق وهذا الاعتراض راجع إلى دعوى اختلال شرط من  
 شروط العلة بمصادمة النص **الاعتراض الثالث** فاد  
 الوضع وإن يمنع المعتز من القياس المخصوص وحاصله  
 بيان كون الجامع بين الأصل والفرع قد ثبت أن الشارع  
 اعتبره في نقيض الحكم المدعى وسمى بذلك لأن المعتز يدعى أن  
 المستدل وضع في المسألة قياساً لا يصح وضعه فيها مثاله أن يقول  
 المستدل على التكرار ين في التثني بالقياس على الاستحباب مع  
 قيس فيه التكرار كالاستحباب فيقول المعتز المصحح لا يناسب التكرار  
 لأن الشارع قد جعله على سقوطه وكراهته وذلك في المصحح على  
 الخف فكيف يعتبر في اثباته وجوابه ببيان وجود المانع في  
 أصل المعتز فيقول في المثال إنما اعتبره الشارع كرهته التكرار  
 في الخف لأنه يعرض الخف للتلف لأن الخف يتلف بكثرة الماء وتكرره  
 وهذه المانع قد نال في التثني فاقضاء المصحح التكرار باق فيه  
 وهذا الاعتراض يعود إلى كون الوصف على أنقاضه ذلك

خلل شرط

جلل شرط **الاعتراض الرابع** منع ثبوت الحكم في الأصل  
 وهو أن يمنع المعتز من ثبوت حكم الأصل مطلقاً أي من غير  
 تقسيم احتراز مما بعدها فيبطل بذلك استدلال المستدل  
 بهذا القياس ولا يكون هذا الاعتراض قطعاً للمستدل  
 مجردة وإنما ينقطع إذا عجز عن إثباته بالدليل على الصحيح مثاله  
 أن يقول المستدل على عدم قبول جلد الخنزير لا يباغ بالقياس  
 على جلد الكلب جلد الخنزير لا يقبل الدباغ النجاسة الغليظة  
 كالكلب فيقول المعتز لأن لم أن لم أن جلد الكلب لا يقبل  
 الدباغ ولما قلت أن جلد الكلب لا يقبل الدباغ فامنع والمطالبة  
 بالرد واحد **وجوابه** بإقامه الدليل على ذلك ثم للمعتز بعد أن  
 أقام المستدل الدليل على صحة ما ادعاه أن يعترض ثانياً ولا ينقطع  
 بمجرد إقامه الدليل إذا لم يرم منه صورة الدليل صحته فيطالب بصحته  
 والله أعلم وهذا الاعتراض راجع إلى دعوى اختلال الشرط  
**الاعتراض الخامس** التقسيم أي منع ثبوت الحكم بالتقسيم  
 وحقيقته أن يكون اللفظ متردداً بين أمرين أحدهما ممنوع فيمنعه  
 المعتز إمام مع السكوت عن الآخر لأنه لا يضره أو مع التعرض



لتسليمه لانه ايضا لا يضره وهذا الاعتراض مقبول اذا كان المنع  
 لما يلزم المستدل ببيانه **وجوابه** بمقتل ما تقدم في المنع مطلقا  
**مثاله** ان يقول المستدل في قيا الصحيح الحاضر اذا تقدم  
 عليه الماء على المافر والمريض في جوارز التيمم مكلف وجد السبب  
 في جوارز التيمم بتعدد المافر والتيمم كالمافر والمريض فيقول المعارض  
 ما المراد بكونه معتبرا بعد المأسى في جوارز التيمم هل تعدد الماء مطلقا  
 او تعدد في السرف والمريض الأول ممنوع والثاني اما ان يسلمه او  
 يكت عنه واما اذا كان المنع لما يجحى الى التأثير **مثال ذلك**  
 لا يلزم المستدل ببيانه فانه لا يقبل وذلك بان يكون المنع راجعا الى التأثير  
**مثال ذلك** ان يقول المستدل في مسئلة الملتجى الى الحرم القتل العمد العدوان  
 سبب للقصاص فيقول المعارض متى هو سبب اجمع مانع الألتى الأبدونه  
 الأول ممنوع فلهذا لا يقبل لان حاصله ان الألتى مانع من القصاص  
 فهو يطالب بمبيان عدم كونه مانعا والمستدل لا يلزمه ذلك لان الدليل  
 ما وجد النظر اليه افاد الظن والله اعلم وهذا الاعتراض راجع ايضا  
 الى دعوى اختلاف شرط **الاعتراض السادس** منع  
 وجود المدعى عليه في الأصل وهو ان يمنع المعارض من وجود ما ادعى

المستدل

المستدل عليه في الأصل فضلا عن ان يكون  
 هو العلة **مثاله** ان يقول المستدل في المنع من تطهير  
 الدباغ جلد الكلب بالقياس على جلد الخنزير حيوان يغسل الأناث  
 سبعاً فلا يطهر بالدباغ كالخنزير فيمنع المعارض من ذلك بان يقول  
 لان لم بأن الخنزير يغسل الأناث من ولوغه سبعاً **وجوابه**  
 اثبات وجوب الوصف المدعى عليه في الأصل بما هو طريق تبوت  
 مثله فاذا كان الوصف حسيًا فبالحسن او عقليًا فبالعقل او  
 شرعاً فبالشرع مثلاً اذا قال في قياس وجوب القصاص في القتل  
 بالمثل على القتل بالمجد قتل عمه عدوان فيقتص منه كالقتل بالمجد فلهذا  
 ثلاثه اوصاف حسي وعقلي وشرعي فاذا منع المعارض من كون القتل  
 بالمجد قتلاً قال المستدل معلوم حساً وان منع من كونه عمداً قال  
 معلوم عقلاً بامارته ولو منع من كونه عدواناً قال لان الشرع  
 حرمه وبقيت الوصف المدعى في المثال الأول بالشرع اذ هو شرعي  
 والله اعلم وهذا الاعتراض ايضا يعود الى دعوى اختلاف شرط  
**الاعتراض السابع** منع كون الوصف المدعى انه العلة في  
 الأصل علة وان كان موجوداً فيه وهو من اعظم الأسئلة لعموم مسئلة



وتشعب مسائلك الحلال أي كغزتها وهو مقبول على المختار إذا لم  
يقبل لأدى التمسك بكل وصف طردي أي لا تأثير له في الحكم فيؤيد إلى  
اللعب فيصيح القياس إذا لا بد في العلم الجامعة بين الأصل والفرع من أن  
يقرب في الفن صحتها واللام يصح القياس وهذه القيود لا بد منه في  
حد القياس وإن لم يذكر مثال <sup>في المثال السابق</sup> يقال في المثال السابق في الاعتراض  
السادس لأنسلم أن العلم في كون جلد الخنزير لا يقبل الدباغ هو كونه  
يفصل الأمان ولو غده سبعا وجوابه أن يثبت المستدل عليه الوصف

بأحد طرقها المتقدمة وهذا الاعتراض راجع إلى ما رجع إليه ما قبله  
**الاعتراض الثامن** عدم التأثير وهو عبارة عن إبداء المعارض  
في قيا المستدل وصفا لا تأثير له في إثبات الحكم فإن أظهر عدم تأثيره  
مطلقا فهو عدم التأثير في الأصل أو عدم تأثيره في ذلك الأصل <sup>في الوصف أو عن تأثيره في ذلك الأصل</sup> لا يقبل عليه  
في الحكم أو يظهر عدم تأثيره بعد طرده في محل النزاع وإن كان مناسبا كونه

عدم التأثير في الفرع فريده أربع أمثلة  
الأول أن يقول يقول المستدل على أن صلوة <sup>في</sup>  
الفرع لا يصح تقديمها قبل طلوعه بالقياس على المغرب  
صلاة لا يقصر فلا يقدم إذا كان كالمغرب فيقول المعارض

عدم القصر

عدم القصر لا تأثير له في عدم التقديم إذا مناسبه بينهما فهو وصفي طريق  
ولا تأثير له اتفاقا بدليل أنه يستوي المغرب وغيره مما يقصر في ذلك ووجه  
هذا إلى المطالبة بكون العلم على وقد تقدم فجوابه جوابها ومثال

**الثاني** أن يقول المستدل على أن بيع الغائب لا يصح قياسا على بيع  
الظاهر في الرهوي مبيع غير مرئي فلا يصح بيعه كالطير في الرهوي فيقول  
المعارض كونه غير مرئي لا تأثير له في الأصل عن مسألة الطير إذا التأثير للغير  
عن التسليم فهو كاف في عدم الصحة بدليل أن المرئي وغيره سواء في ذلك ووجه  
هذا إلى المعارض في الأصل وسيأتي أن شاء الله تعالى جوابه جوابها ومثال

**الثالث** أن يقول الحنفى في الاستدلال على أن المرتدين إذا أكلوا  
أموال المسلمين لا يصحونها بالقياس على الحربيين مشركون ارتكفوا  
أموالهم في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحربيين فيقول المعارض دار  
الحرب لا تأثير لها عندكم في عدم جوب الضمان لأستواء الاتفاق  
منه المشتركين في دار الحرب وغيرهما في عدم إيجاب الضمان عندكم  
ومرجع هذا إلى المطالبة بكون العلم على فهو كالقائم الأول إلا أن هذا  
في جزء العلم وهذا في جميعها ومثال **الرابع** أن يقول المستدل  
على أنه لا يصح انكاح المرأة نفسها بغير إذن وليها بالقياس



على التزويج من غير الكفو امرأه زوجت نفسها بخير اذن وليها  
 فلا يصح كما لو زوجت من غير كفؤ فيقول المعترض لا تأثير لعدم  
 الكفاة في فساد تزويجها نفسها وانما المؤثر عدم الولي اذ الكفو  
 وغيره سواء في ذلك بدليل انها لو زوجت نفسها من كفؤ لم يصح  
 مرجع هذا الى المعارضه في الأصل فهو كالقسم الثاني الا ان المؤثر في  
 هذا هو نفس التزويج بخير اذن المولى وهو مذكور في القياس وفي  
 الثاني المؤثر العجز عن التسليم وهو غير مذكور في قياس ان هذا  
 الاعتراض ليس سؤا لأبرأسه اذ الاول منه والثالث يرجحان الى  
 منع كون الوصف المدعى عليه وهو الاعتراض السلب وقد تقدم والثاني  
 منه والرابع يرجحان الى المعارضه في الأصل وسيأتي وعدم التأثير  
 راجع الى المنازعه في كمال شروط العلم **الاعتراض التاسع** القدح  
 في افضاء الحكم الى المقصود اى القدح في افضاء المناسبه الى المصلحة  
 المقصوده من شرع الحكم له **مثاله** ان يقول المصلح في تحريم نكاح الخي  
 بالصهاره على التأييد العلم في ذلك الحاجة الى ارتفاع الحجاب ويحول  
 وجه المناسبه بين تحريم المحارم بالصهاره على التأييد كأم الزوجه  
 وبين الحاجة الى ارتفاع الحجاب ان التحريم يقضى الى رفع الجوارح لان

التحريم

التحريم على التأييد يرفع المصلحة الى مقدمة العلم بها والنظر اليها المقصوده  
 الى الجوارح فربما المناسبه بين التحريم وبين الحاجة الى ارتفاع الحجاب  
 مقتضيه الى المصلحة المقصوده من شرع الحكم على التحريم وهو سد باب  
 الجوارح ورفعه فيقول المعترض التحريم على التأييد وسد باب النكاح لا  
 يقضى الى رفع الجوارح بل هو يقضى الى الجوارح راشدا فضا منه الى رفع  
 الجوارح لان التفسير مماثل الى ما مضى منه بالطبع وكذا قال صلى الله عليه وسلم  
 لوضع الناس من فت البعرة لفتوها قال الشاعر  
 منعت شيئا فكثر الولع به **حاشيتا** الى الانسان ما مضى  
**وجوابه** بيبيا الأفضا اليه بأن يقول التأييد يمنع عادة مما  
 ذكرنا من العلم والنظر فيه وانه يصير كالأمر الطبيعي كما في الأمر بالتحريم يمنع  
 الميل الى الجوارح فلا يبقى المحل مشتهى **الاعتراض العاشر**  
 القدح في المناسبه بأن يوجد معارض لتلك المصلحة من مفده  
 راجحه على تلك المصلحة او مساويه لها مما من ان المناسبه تنخرم  
 بمفده تلزم راجحه او مساويه **وجوابه** بتزجيح المصلحة على  
 تلك المفده اما اجمالى كما مر في انحراف المناسبه بمفده او تفصيلا  
 بحسب خصوص المسئلة كان يقول هذه المصلحة ضرورية وتلك المفده



حاجية والصوري اول من الحاجي **مثال** ان يقول المستدل  
على ان الامر الكافر لاحضائه لها على ولدها الصغير بالقياس على العاقل اصى  
ملم فلا يجوز ان تخففه امه الكافره رعايه المصلح الدين كما لو كانت عاقل فيقول  
للمعترض انه يلزم من هذه المصلحة منه وهو تركى حضانه الام  
للصبي مع حاجته اليها فيجب المستدل بان المصلحة دينيه والمنه  
حاجيه والدينيه ارجح ان حفظ الدين ارجح او يقول المستدل هذه  
ضروره نفسيه اي تعود الى النفس وتلك المصلحة حاجيه مثال  
ذلك ان يقول المستدل على جواز بيع الحاكم طعاما المحتك بالقياس على  
الشفعة احد مال كرها لدفع ضرر عا فيجوز كالاكره في السعه فيقول  
المعترض انه يعارض هذه المصلحة اعني دفع الضرر العام وجود منه  
وهو احد طعام الغير مع حاجته اليه فيجب المستدل بان المصلحة تعود الى  
حفظ النفس وهذه المفسده حاجيه وضروره النفس ارجح من الحاجيه  
ونحو ذلك مما ترجح به المصلحة على المفسده بحسب خصوص المثال كثير  
**الاعتراض الحادي عشر** كونه الوصف المعمله حقا غير ظاهر وجوبه  
ان بان المستدل وصفه ظاهر فدل عليه اعادة مثال ان يقول  
المستدل على وجوب القصاص في القتل قتل عملا ان فيجب القصاص

فيقول المعترض

فيقول المعترض وصف العمليه حقا لان القصد وعدمه امر  
نفسى لا يدرك شيئا منه ولا شك ان الخفي لا يعرف في نفسه فكيف  
يعرف به غيره فيأتى المستدل بما يلزم ويدل عليه من افعال مخصوصه  
يقضى العرف عليها بكونها عمدا كما يستعمل الجراح في القتل فيقول ان حال  
الجراح في القتل يدل على العمه وكان يقول المستدل على صحة البيع عقد  
بيع وقع من راض فيصح فيقول المعترض الرضى في العقود امر خفي اذ هو  
امر نفسى لا يدرك منه شئ فيأتى المستدل بما يلزم ذلك ويدل عليه فيقول  
صحة العقد تدل على الرضى **الاعتراض الثاني عشر** كون الو  
صف غير منطبق كأن يجعل المستدل حكما بحكمه او مصلحه **مثال**  
ان يقول في الاستدلال على الترخيص في الفطره السفر والقصر فيه السفر  
مظنه الحرج والمشقه فيجوز فيه الأظفار والقصر في ذلك حكمه ومصلحه  
فيقول المعترض المشقه غير منطبقه لأنها تختلف باختلاف الأشخاص  
والأزمان ولا يمكن ان يعلق الترخيص بالكل ولا يمتنع البعض بنف فيجب  
المستدل اما بانه منطبق بنفسه كأن يقول المشقه مبني على عرف او يأتي  
بوصف منطبق يلزم المشقه مثلا كصبر بالسفر ونحو **الاعتراض**  
**الثالث عشر** النقض وهو عبارة عن ثبوت الوصف المدعى عليه في بعض



الصور مع خلاف الحكم عنه **وجوابه** اما بان يمنع المستدل من وجود الوصف  
 المدعى عليه في صور النقص او بان يمنع من عدم الحكم فيها بان يقول الحكم الذي يقتضيه  
 الوصف موجود في هذه الصورة فلا يتحقق النقص وهذا اذا كان المستدل لا يرى  
 جواز تخصيص العلة ان كان يرى ذلك فجوابه ان يبين ما حصصها في ذلك  
 الموضع من دليل اقتضى نقيض الحكم في صورة النقص او في دليل اقتضى خلافه  
 او يبين محصيتها لدفع مفه كذا **مثال الأول** ان يقول المستدل x  
 على تحريم التفاضل والنسابة في بيع التمر الرطب على سائر الربويات متلى  
 استوى في الجنس والتقدير فيجزم فيه التفاضل والنسابة كسائر الربويات  
 فيقول المعارض هذا منقوض بمثله العرايا وهو بيع الرطب في رس  
 النخل بخرضه تمر مؤجلا فانه وجه الوصف المدعى عليه وهو كونه مثليا استوى  
 في الجنس والتقدير ولم يوجد **الحكم المدعى عليه** كونه الحكم وهو عدم  
 جواز النسابة وجد نقيضه وهو جواز النسابة فيقول انه وجه في هذه الصورة دليل  
 اقتضاء نقيض الحكم وهو تحريمه صلى الله عليه وسلم كالحاجة الفقراء الى الرطب وقد  
 لا يكون عندهم من آخر **ومثال الثاني** ان يقول المستدل على جوازها البر مثلاً  
 اذا تلافى بمثله مثلي يتضمن بمثله كسائر المثليات فيقول المعارض  
 هذا منقوض بلى المصراه فانه وجه في العلة

وهو كونه

٧١  
 وهو كونه مثلياً ولم يوجد الحكم وهو ضماؤه به بمثل بل واحد  
 خلافة وهو ان يصمم بالقيمة فيقول المستدل انه واحد في هذه  
 الصورة دليل اقتضى خلاف الحكم وهو قوله صلى الله عليه عليه  
 وعلى الله وسلم فليردوها وصاعاً من تمر فخصص تلك العلة  
**ومثال الثالث** ان يقول المستدل على تحريم اكل  
 الميتة مستقذر فلا محل اكله كسائر المستقذرات  
 فيقول المعارض هذا منقوض بالمضطر فانه يجوز له اكلها  
 فقد وجد العلة وهي الاستقذار وتختلف الحكم وهو التحريم  
 فيقول المستدل انما جاز ذلك في المضطر لدفع مفه هلاك  
 النفس وهو كذا من اكل المستقذر والله اعلم **الاعتراض**  
**الرابع عشر** الكسر وهو ان يظن المستدل ان لبعض  
 الأوصاف تأثير في الحكم فيجعله جزءاً من العلة ويظن المعارض  
 انه لا تأثير له فيقطعه ويكرس الباقي من الأوصاف **وجوابه**  
 ان يبين المستدل ان للوصف الذي استقطعه المعارض تأثير في الحكم  
 مثاله ان يقول المستدل على جواز ادائها صلاة الخوف قياساً على صلاة  
 الأمن صلاة يجب قضاؤها فيجب ادائها صلاة الأمن ويجعل كونها



صلاة جبراً من العلة فيسقطه المعترض ويقول انا نريك عباده ويجب  
قضاؤها ولم يجب اداؤها وهي صوم الحائض في رمضان فيقول  
المستدل ان الوصف الذي اسقطت اعني كونها صلاة تأثيراً في الحكم  
وهو وجوب الأذى وان الصلاة تخالف الصوم في ذلك **الأعتراض**  
**الخامس عشر** المعارضه في الأصل وهي اتيان المعترض بعلة  
اخرى للأصل المقيس عليه غير التي علل بها المستدل اما صاحبه للاستقلال  
بالعلة او غير صاحبه له والأولى تحتمل ان يكون علة مستقلة ومحتمل ان يكون جزء  
علتها ان تكون العلة هي الوصف الذي علل بها المستدل والذي انا به المعترض  
والثانية لا تحتمل ان تكون علة مستقلة بل عايتها ان تكون جزء علة  
مجبته لا يحصل الحكم بالوصف الذي جاء به المستدل **مثال الأول** ان يعمل  
المستدل حرمة الربا في الربويين بالطعم فيعارضه المعترض الكيل والقوت  
فهذا تحتمل ان تكون المعارضه فيه باعتبار ان العلة الكيل والقوت وحده  
ويحتمل ان تكون باعتبار ان العلة مجموع الطعم والقوت **ومثال الثاني**  
ان يعمل المستدل وجوب القصاص بالمجدد بكونه قتل عمد وانما يجب  
في القتل بالمتقل مثله فيقول المعترض ليس العلة في وجوب القصاص المجدد  
ما ذكرته بل كونه قتل عمد وانما المجدد وهذا لا يحتمل الا ان يكون جزء العلة

لانه لا يصلح

لانه لا يصلح الاستقلال **الخامس عشر** المعارضه في الأصل وهي اتيان المعترض بعلة  
اخرى للأصل المقيس عليه غير التي علل بها المستدل اما صاحبه للاستقلال  
بالعلة او غير صاحبه له والأولى تحتمل ان يكون علة مستقلة ومحتمل ان يكون جزء  
علتها ان تكون العلة هي الوصف الذي علل بها المستدل والذي انا به المعترض  
والثانية لا تحتمل ان تكون علة مستقلة بل عايتها ان تكون جزء علة  
مجبته لا يحصل الحكم بالوصف الذي جاء به المستدل **مثال الأول** ان يعمل  
المستدل حرمة الربا في الربويين بالطعم فيعارضه المعترض الكيل والقوت  
فهذا تحتمل ان تكون المعارضه فيه باعتبار ان العلة الكيل والقوت وحده  
ويحتمل ان تكون باعتبار ان العلة مجموع الطعم والقوت **ومثال الثاني**  
ان يعمل المستدل وجوب القصاص بالمجدد بكونه قتل عمد وانما يجب  
في القتل بالمتقل مثله فيقول المعترض ليس العلة في وجوب القصاص المجدد  
ما ذكرته بل كونه قتل عمد وانما المجدد وهذا لا يحتمل الا ان يكون جزء العلة







او منع حكم الأصل المقيس عليه وسمى هذا مركب الوصف لان العلة فيه مركبة من  
وصف وعليق واللام تثبت الحكم وجواب هذا الاعتراض ان يثبت  
المستدل ان العلة هي ما علة به وانها موجودة به ليل من عقل او حس او  
شعور او غيرهما فيصح القياس حينئذ وان لم يسلم الخصم اذ لو استرطنا  
تليمة لم تقبل مقدمه يقبل المنع والله اعلم **الاعتراض السابع**  
**عشر** التعدييه وقد ذكر في مثالها ان يقول المستدل على ان البكر البالغة  
تجبر الصغرة بكر فتجبر كالصغرة ويجعل العلة المتعدية هي العكس فيقول  
المعترض هذا معارض بالصغر وعلتك وان تعدى بها الحكم الى البكر البالغة  
فعلتي يتعدى بها الحكم الى الشيب الصغير وهذا الاعتراض راجع  
الى المعارضة في الأصل بوصف اخر فانه في هذا المثال عارض البكار  
بالصغر وهما متساويان في التعدييه فلا يرجع وصف المستدل بها فلا  
يكون سوى الابرأسمه والله اعلم **الاعتراض الثامن عشر**  
منع وجود الوصف المدعى في الفرع وان كان موجودا في الأصل وعله  
له مثال ان يقول المستدل يعبد الخمر المأذون قياسا على  
المأذون ايمان صدر من اهله فيصح كإيمان المأذون فيمنع المعترض من  
وجود الأهلية في المخور بأن يقول الأهلية فيه **جوابه** ان يبين ما قصد

بالأهلية

بالأهلية ولا تخم تبين وحدها في الفرع بما يبين به وجود العلة في الأصل  
صل فيقول ارسبا الأهلية كونه مظنة لرعايه مصلحه الأيمان ثم يبين وجود  
ذلك في الفرع اما بحسب العقل او شرع بأن يقول العبد بواسطه رسالته  
وبلوغه مظنة لرعايه مصلحه الأيمان اي يظن فيه انه يرعاها به لاله العقل  
والله اعلم **الاعتراض التاسع عشر** المعارضة في  
الفرع وهي التي تعرف بالمعارضة عند الإطلاق في باب القياس بخلاف  
المعارضة في الأصل فانها تقيد بذلك وهي اعني المعارضة في الفرع  
ان يأتي المعارض بوصف يقتضي نقيض الحكم فيه بأن يقول ما  
ذكرته من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعند وصف  
اخر يقتضي نفيه فيتوقف دليلك ولا بد فيها من نبأ العوض على اصلك  
يثبت عليه بالمسلك الذي اثبت به المستدل عليه وصفه اذا تقر  
ذلك فقد اختلف في قبولها والصحيح قبولها لئلا تختل فائدة المناظر  
وهي ثبوت الحكم اذ لا يتحقق اعني ثبوت الحكم بمجرد الدليل ما لم يعلم عدم  
المعارض بما هدم دليل المستدل وقصوره عن افادة مدلوله فكانه  
يقول ليك لا يفيد ما ادعيت لقيام المعارض وهو دليل عليك  
بإبطال دليلك ليسام فلكه وفيه وليس مقصوده بها اثبات ما يقتضيه



دليله فلا يصير استدلالاً من معترض فلا يكون فيه قلب المناظره كما هو  
 قيل وجوب المعارضه بما يعترض به على المستدل من جميع ما من الاعتراف  
 مثاله ان يقول المستدل على ان العبد اذا احب عليه انه يفيض بقيمته بالغه  
 ما بلغت قياساً على غيره من المملوكات مملوك فتجب فيه قيمته بالغه  
 ما بلغت كغيره من المملوكات فيقول المعترض عند وصف اخر  
 يقتضي نقيض هذا او هو ان يقال كذا في فلا يتعدى به دية الحر  
 فعند من علة المستدل وهي كونه مملوكاً لا يقتضي نقيض الحكم وهو كونه  
 آدم والمختار قبول التزجج فيتعين الأجمع وهو المقصود  
**الاعتراض العشرون** الفرق وهو ان يخرج  
 المعترض من العلة التي على المستدل علة اخر غير التي على  
 يبطل القياس ويحصل الفرق بين الأصل القيس عليه والفرع القيس  
**مثاله** قول الحنفى في الاستدلال على ان مسح الرأس لا يمسح على  
 الخف فيقول المعترض ان العلة في سقوط التكرار في المسح على خفه كونه بدلاً عن  
 يغليظ وهو على القدمين تنحيف والتعشى ليس كذلك فاستخرج علة  
 للأصل تعليق الحكم عليها أولاً لأنه ابداء خصوصيه في الأصل مع شرط مكانه  
 يدعى عليه الوصف في الأصل مع خصوصيه الوجود في الفرع والمستدلى به

عليه الوصف

عليه الوصف من دون خصوصيه فيعود حينئذ الى المعارضه في الأصل  
 وان ابد اختصاصيه في الفرع لا توجد في الأصل كانت معارضه في الفرع  
 وحينئذ جواب العرق جواباً بما قاتل والله اعلم **الاعتراض الحادي عشر**  
**والعشرون** اختلاف الظابط في الأصل والفرع وهو  
 الوصف المشتمل على الحكم المقصود مثاله ان يقول المستدل  
 في الاستدلال على وجوب القصاص على شهود الزور بالقتل اقل  
 المشهود عليه بسبب شهادتهم بالقياس على المكره تسبب القتل  
 بالشهاده عليه فيجب عليهم القصاص كالمكره فيقول المعترض ان الضابط  
 في الأصل والفرع مختلف وهو في الأصل الأكره وفي الفرع الشهاده  
 فلا يتحقق التساوى **جوابه** بوجهين احدهما ان الضابط ليس هو  
 الشهاده والأكره بل هو القدر المشترك وهو التسبب فانه امر منضبط  
 عرفاً فيصلح مظهره وثانيهما بيان ان افضأه الى الحكم في الفرع مثل افضأه  
 في الأصل او ارجح منه وثبت التعديه كالمعنى على الأصل الميسر عليه لثبوت  
 المعنى الحيوان ان يقول المستدل تسبب القتل فيجب القصاص كالمعنى الحيوان على القتل  
 فيقول المعترض الضابط في الأصل اغراء الحيوان وفي الفرع الشهاده معجب  
 المستدل بأن افضأ التسبب بالشهاده الى القتل اقوى من افضأ التسبب



بالأعراء فان اتبعات اولياء المقتول على قتل من سهدوا عليه بأن  
قتل طلباً للتشفى بالانتقام اغلب من ابتغى الحيوان على قتل من يغري  
هو عليه وذلك بسبب نغره الحيوان المغري عن الأذى فاول واخرى ان  
يقضي الشهادة الأقصاص من الشهود كما ذكرنا ولايض اختلاف اصيل  
التسليب وهو كونه شهاده واعراء فانه اختلاف فرع واصل وذلك  
كما يقال ارث المرأة التي يطلقها زوجها في مرض موته على القاتل عما في منع الارث  
فيقتوهم ان الحكم في الفرع هو الارث وفي الاصل عدمه فيمنع صحته وليس كذلك  
لأن الحكم هو وجوب ارث المرأة ووجوب ارث القاتل فلا اختلاف في محل  
الحكم لافيه فتأمل والله أعلم **الاعتراض الثاني والعشرون**  
اختلاف جنس المصلحة في الاصل والفرع مثال ما ان يقول المستدل  
في الاستدلال على وجوب الحد على اللانك بالقياس على الزاني  
ايلاج فرج في فرج محرر شرعاً مشتركين طبعاً فيحد كالزاني فيقول  
المعترض المصلحة المقصودة من تحريمها مختلفة اذ هي في الاصل وقع محذور  
اختلاف الرتبة المفضى الي عدم تعهد الأولاد في اللواط دفع رذيله اللواطه  
وقد يتفاوتان في نظر الشارع وهذا الاعتراض راجع الى المعارضة في الاصل  
بأنه اختصاصيه مع علم كانه قال ليس العلة في ما ذكرت من اليلاج المذكور

بل مع كونه

بل مع كونه موجبا لاختلاف النسب **وجوابه** بالغائلك المخصوص صيه  
وبين استقلال الوصف بشئ من ماله العله بان يقول لو كانت  
العله هو الوصف مع المخصوص صيه للزم جوان الربا بالصغير والايسه  
ونحو ذلك **الاعتراض الثالث والعشرون** مخالفة  
حكم الفرع لحكم الاصل مثال ما ان يقول المستدل في الاستدلال  
على عدم صحه النكاح من غير ايجاب وقبول بالقياس على البيع عقد  
ملك به البضع فلا يصح من دون ايجاب وقبول فيقول المعترض  
عله الاصل وان وان وجدت في الفرع الحكم فيهما مختلف اذ معنى  
عدم الصحه في الاصل حرمة الانتفاع في المبيع وفي الفرع حرمة المباشرة  
وهما مختلفان حقيقة وان تساويا بالدليل صورة وانما المطلوب المماثلة  
لما تقر ان معنى القياس اثبات حكم الاصل في الفرع **وجوابه**  
ان البطلان الثابت بالدليل فيهما شئ واحد وهو عدم ترتب المقصود  
من العقد عليه وانما اختلف في محل الحكم واختلاف المحل لا يوجب اختلاف  
الحال بل اختلاف المحل شرط في صحه القياس فيكيف يجعل ما هو شرطاً  
نعا عنه اذ يلزم من ذلك امتناعه اياه فتأمل والله أعلم **الاعتراض**  
**الرابع والعشرون** القلب وهو ان يدعى المعترض



الوصف الذي على به المستدل حكم الفروع يقضي حكماً مخالفاً للحكم الذي  
اثبت به المستدل فيه وهو ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون بتصحيح مذهب المعترض  
فيلزم منه بطلان مذهب المستدل لتنافيها أو بإبطال مذهب المستدل  
ابتداءً أي من غير نظر إلى إثبات مذهب المعترض وذلك إما صريحاً أو  
بالإلزام **القسم الأول** وهو القلب بتصحيح مذهب المعترض مثلاً ما إن يقول  
الحنفى في الاستدلال على وجوب الصوم في الاعتكاف بالقياس على الوقوف  
بعرفه لبت في مكان مخصوص فلا يكون قربه بنفسه كالوقوف بعرفة  
فيقول الشافعى فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف بعرفة فصحيح الشافعى  
مذهبه بعله الحنفى ولزم بطلان مذهب الحنفى لتنافيها **القسم الثاني**  
وهو القلب بإبطال مذهب الخصم صريحاً مثلاً ما إن يقول الحنفى في  
الاستدلال على أنه لا يكتفى بأقل من أربع الراس في المسح بالقياس على سائر  
الأعضاء عضو من أعضاء فلا يكتفى فيه بأقله كسائر الأعضاء فيقول  
الشافعى فلا يقدر بأربع كسائر الأعضاء فعلى المعترض على المستدل  
ما يبطل مذهب صريحاً ولا يلزم من هذا تصحيح مذهب الشافعى إذ  
مذهبه أنه لا يكتفى بأول يثبت القلب **القسم الثالث** وهو القلب  
لإبطال مذهب الخصم التام مثلاً ما إن يقول الحنفى في الاستدلال

على صحة

على صحة بيع الشيء الغائب بالقياس على النكاح عقد معاوضة بينهما  
مع الجهل بأهل المعاوضة كالنكاح فيقول الشافعى فلا يشترط فيه جارية  
كالنكاح **وجوه** أنه من قال بصحة بيع المجهول قال بحيار الرؤية فيد  
الرؤية لازم للصحة فقد علق الخصم على المستدل ما يهمل مذهبهم  
بالإلزام لأنه علق عليها إبطال اللازم وهو خيار الرؤية وانقائه  
وهو يلزم منه انتفاء الصحة لأنه إذا انتفى اللازم انتفى الملتزم  
الصحيح أن القليق يفسد ما يرجع إلى المعارضين لأنها دليل ثبت به خلاف  
حكم المستدل والقلب كذلك فيكون مقبولاً لمن يبل هو أو ليس بالقبول منها  
لأن قصد هدم الدليل فيه بأدائه إلى التناقض أظهر منه فيها  
ولأنه أيضاً مانع للمستدل من الترجيح لدليله لأن الترجيح إنما يتصور  
بين دليلين وهما هنا دليل مذهب المستدل ومذهب المعترض  
والله أعلم **الأدعاء الخمسة والعشرون**  
القول بالموجب وهو تسليم مدلول الدليل مع بقا المنازع به بأن  
يدعى المعترض أن المستدل ناصب الدليل في غير محل النزاع وهذا  
الأعتراف لا يختص بالقياس بل يجرى في كل دليل وهو على ثلاثة أصناف  
**الأول** أن ينتج المستدل من الدليل ما يتوهم أنه محل النزاع وإن



فبئذ وهو ليس كذلك مثله ان يقول السافع في الاستدلال  
على جوب القضاء في القتل بالقياس على القتل بالحرق لمجدد  
قل بما قل يقبل في العادة فلا ينافي وجوب القضاء كالقتل  
بالحرق فيقول المعارض نحن نقول بوجوب هذا الدليل  
وهو عدم المناقاة لكنه ليس محل النزاع انه هو وجوب القتل  
ايضا لا يقتضي محل النزاع اذ لا يلزم من عدم منافاة الوجوبين  
يجب جوابه ان ينو المتد ان اللازم من الدليل محل  
النزاع او ملازمه كما اذا قال المتد لا يجوز قتل المسلم بالوقاية  
على حرفه فيقول المعارض انا اقوي بان لا يجوز لانه ليس بجائر  
بل واجب فيقول المتد ان المراد بقوله لا يجوز هو التحريم وهو محل  
النزاع لا ممانعة واذا كان ذلك هو المراد لزم اتفاق الدلائل  
التحريم يستلزم عدم الوجوب **الضرب الثاني** يستلزم  
الاستدلال من الدليل ابطال ما يوجب انه ماخذ خصم من مذهبه  
وتخصم يمنع من كونه ماخذ مذهب فلا يلزم من ابطال ابطال ما  
مثال ان يقول السافع في القتل المتقدم وهو القتل بالقتل  
الفاوت في الوكيله وجه القتل لا يمنع من جوب القضاء

ينبغي

يمنع من التوسل اليه وهي انواع الجراحات العاقله فيرد القول بالوجوب  
ان يقول الخفي نحن نقول بوجوب هذا لكن الحكم لا يثبت الا باقتناع جميع  
الواع ووجوب الشرائط بعد قيا المقضى وهذا عاينه انتقاما مانع واحد  
من وجود الحكم ولا يلزم اثبات بقية المانع ولا وجود الشرائط ولا جود  
المقتضى فلا يلزم ثبوت الحكم والمختار ان المعارض اذا قال ليس هذا ماخذ  
مذهبي ومذهب امامي قبل قوله لانه اعرف مذهبهم ومذهب امامه  
فيصدق في ذلك وان لم مانعا اخر او شرطا اخر او مقتضيا لم يحصلوا اكثر القول  
بالموجب من هذا الضرب اعني ما يقع لاسما المأخذ لحقا ماخذ الا  
حكما او جواب هذا الضرب ببيان ان ادان مستنتى ما احدث  
المخصم باسرها به بين اهل النظر والنقل عن ائمه اهل المذهب  
**الضرب الثالث** ان يسكت المتد عن المقدمه الصغرى  
في القياس المنطق وهي الاولى للوزن المشهور **مثال**  
ان يقول المتد في الاستدلال على ان الوضو يجب فيه النية  
ما ثبت قرينه فشرطه النية كالصاوه ويسكت عن الصغرى  
فلا يقول الوضو قرينه فيقول المعارض نحن نقول بوجوب هذا  
اعني ما ثبت قويه يجب فيه النية لكن من اين يلزم ان الوضو



شرطه التيقن فورد هذا لما شئت لم تتدلى عن الصغرى واما ما اذا  
 كانت الصغرى معدومة فانه لا يراد الا منعها بان يقولوا ان  
 الوترية وهو يكون حينئذ منعاً لعلها لا يكون وجوباً في هذه الصغرى  
 ان تحذف عند العلم بالجدوى في شائع والمحدوف في مراد معلوم فلا يضر  
 حذوقه والدليل هو مجموع لا المذكور وحده فلهذا عمله لا اعتراضاً  
 على ما ذكره ابن الحاجب وكل واحد منها نوع مستقل ويصح تعددها  
 اذا كانت من نوع واحد كاستفسار او معارضة تور على قياس  
 واحد اتفاقاً واما اذا كانت من نوعين فصاعداً كان يورد على مسئلة  
 واحدة استفسار ومنع ونقض مثلاً فقد اختلف فيه قال ابن الحاجب  
 والمختار جواربه واذا جاز ذلك فيبغي ايرادها مترتبة والا كان منعاً  
 بعد تسليم مثلاً اذا قال لا نسلم ان الحكم معلل بكذا فقد سلم ضمان ثبوت  
 الحكم حيث منع علته فقط فاذ قال بعد ذلك لم يسمع منه بخلاف العكس  
 فاذا اتفقت ذلك والترتيب الا ان يقدّم منها الاستفسار ثم  
 فاد الاعتبار ثم فاد الوضع ثم منع ثبوت حكم الأصل ثم منع وجود  
 العلة فيه ثم الأسئلة المتعلقة بالعلية كالمطالبة وعدم التأثير  
 والقدح في المناسبه والتقسيم وكون الوصف غير طاهر ولا منطبق

وكونه غير

٧٩  
 وكونه غير معين الى المقصود ثم العمل بالنقض وانكسر ثم المعارضه في  
 الأصل ثم ما يتعلق بالفرع لمنع وجود العلة فيه وبخالفه حكم الأصل واختلف  
 الضابط والحكمه والمعارضه في الفرع والقلب في القول بالوجوب والله  
 اعلم وتما هذا في الكلام في الاعتراض والقياس **فصل**  
**وبعض العلماء يذكرون** من جملة الأدلة الشرعية **دليلاً خامساً** غير الكتاب  
 والسنة والاجماع والقياس وهو الذي يسمى **الاستدلال** قالوا هو  
 في اللغة طلب الدليل وفي الفرق يطلق على اقامه الدليل مطلقاً من نص  
 او اجماع او غيرها وعلى نوع خاص منه وهو المقصود هنا وهو **المس**  
**بمنع والاجماع والقياس** علة قيد حل قياس الدلالة والقياس في معنى الأصل  
 وقد يجذف في الحد لفظ علة فيقال ولا قياس فيخرج من الاستدلال على  
 هذا جميع اقسام القياس وهو **الاستدلال** **ثلاثة انواع** على  
 المختار **الأول** **تلازم** بين حكيمين **غير تعيين العلة** والا كان قياساً  
 والتلازم اربعة اقسام لانه اما ان يكون بين حكيمين والحكمه اما اثبات  
 او نفي **وحصل** **حسب التركيب** اربعة اقسام لانه اما بين ثنتين  
 او بين فئتين او بين ثبوت ونفي بأن يكون الثبوت ملزوماً والنفي لازماً او بين  
 نفي وثبوت بأن يكون النفي ملزوماً والثبوت لازماً **والأول** وهو **تلازم**



الثبوتين مثل ان يقال من صح طهاره صح طلاقه ووجه التلازم  
انما نتعنا فوجهنا كل شخص يصح طهاره يصح طلاقه وكل شخص يصح طهاره  
لا يصح طلاقه **والثاني** وهو تلازم النفين نحو لو لم تشترط اليه في الوضوء  
لم يشترط في التيمم ووجه التلازم مثل ما تقدم **والثالث** وهو تلازم  
الثبوت والنفى مثل ما يكون مباحا لا يكون حراما **والرابع** وهو تلازم  
النفى والثبوت مثل ما لا يكون جائزا لا يكون حراما فهداه اقام التلازم  
والله اعلم **والنوع الثاني من انواع الاستدلال الاستصحاب**  
للحال وهو ثبوت الحكم في وقت لثبوته في وقت آخر قبل لفقدان ما  
يصح للتغير لثبوت الحكم في وقت دون وقت وذلك كقول بعض  
الشافعية في التيمم اذا تيمم لعدم الماء فحفظ ثم رأى الماء في صلاته فان  
قال يتركها ولا يبطل تيممه يرويه الماء وذلك استصحابا للحال  
الأولى لانه اي التيمم قد كان وجب عليه المضي فيها اي في الحال قبل  
رؤيه الماء ولم يوجد ما يصلح للتغير **واعلم** انه قد اختلف  
في كون الاستصحاب دليلا شرعيا فقل ليس بحجة وقيل بل هو حجة  
والأولى ان يقال ان ساءت الحال الأولى الثانية ولم يظن طوعا وعرض  
ينيله عمل به مثلا انه لو شك في حصول الزوجية ابتداء فانه يحرم عليه

الاستمتاع

الاستمتاع استصحابا للحال الأولى وهي عدم الزوجية ولو شك في  
دوام الزوجية جازله الاستمتاع استصحابا بالحال الأولى وهي بقاء الزوجية  
وان لم يساوى الحال الأولى الثانية لم يعمل به لمصلحة التيمم فان الحال الثانية  
غير مساوية للأولى لوجود الماء فيها دون الأولى وليس مقتضى لصحة  
الصلاة في الحالة الأولى الافقده ان الماء وقد وجد فلم يتشركا في مقتضى  
لجواز التيمم وهذا واضح كما ترى **والنوع الثالث**  
من انواع الاستدلال شرع من قبلنا من الأنبياء عليهم السلام فقد قيل  
انه دليل في حقنا يجب العمل به اذا عدم علينا الدليل وقيل لا واما في  
حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد اختلف في ذلك على ثلاثين الحالة الأولى قيل  
بعثته فمنهم من قال انه تعبد بشريعة نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى  
وقيل بما ثبت انه شرع ومنهم من قال وهو المختار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قبل  
البعثة متعبد بشرع من شرائع الأنبياء عليهم السلام اذ لو كلف بذلك وتعبد  
به لم يكن له يد من طريق الى العلم به ولا طريق له الى ذلك لعدم التقيد  
بالنقل مع تحريف الكتابين وايضا لم يعرف بالأخذ من احد من اهل  
الكتاب الحالة الثانية بعد البعثه فقل انه صلى الله عليه وآله وسلم انى شريعة  
مبتدأه والمختار عند المصنف انه صلعم بعدها اي بعد البعثه متعبد



بما لم ينسخ من الشرائع المتقدمة جميعها واما ما نسخ بشرع الله فظاهر  
انه لم يتعبده بل غير ذلك وهذه القول هو مذهب المؤيد بالله وابن طلال  
والمصور بالله وغيرهم قالوا للاتفاق على الاستدلال على وجوب القصاص  
بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيه ان النفس بالنفس الا انه فلو لا انه متعبدا  
شرع من قبل لما صح الاستدلال بوجوب القصاص في دين بني اسرائيل على  
وجوبه في دينه صلى الله عليه وسلم وايضا فانه علم الله عليه السلام قال من علم حلاله  
او نسيها فليصلها اذا ذكرها وتلا قوله تعالى واقم الصلاة لذكرك وهي مقوله  
ملوس فدل ذلك على تعبد الشرائع التي لم تنسخ من شرائع من قبله ويمكن ان  
يجاب عن هذا الاستدلال بأن يقال في الآية الأولى انه حكاية وقررها الله تعالى  
في شريعته فاتفق الشريعتان في الحكم وكذا يقال في قوله تعالى واقم الصلاة لذكرك  
كذا ذكره الإمام المعتمد عليه السلام في شرح المعيار وقال بعض  
المحققين من اهل المذهب الصحيح عندنا انه صلى الله عليه وآله وسلم  
لم يكن متعبدا بشئ من الشرائع المتقدمة لا قبل البعثة ولا  
بعدها الا ما احكاما الله تعالى بالوحى ولم يثبت فيه نسخ ولا انكاس  
له فانه متعبده وكذلك نحن متعبدون به والله اعلم واذ صرح تعبد  
صلى الله عليه وآله وسلم بما لم ينسخ من الشرائع فيجب علينا حينئذ الاخلاص له عند

عدم الدليل

عدم الدليل في شرعنا كما ذكرنا في وجوب القصاص قيل ومنه اي  
ومن الاستدلال نوع رابع وهو الاستحسان والمختار انه دليل  
ثابت عندنا وهو عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي كما يقال مثلا  
ان القياس يقتضي ان المثلى مضمون بمثله فالعمل بخبر المصراع استحسان  
لانه دليل قابل القياس كما ترى وقد يكون ثبوته اي الاستحسان  
بالأثر كما في خبر المصراع وبالاجماع كما في دخول الحمام باجرة مجهولة  
والقياس ان لا يجوز لكن استحسان جوارحه بالاجماع وبالضرورة كما في  
طهارة الحيض والابار على اصول الحنفية وبالقياس الحنفى كما يقال في  
الصير في مثلا اذا ملك دون نصيب من الذهب او الفضة قيمته نصيب من  
الجنس الآخر فالقياس الجلي على امول التجار وانها لا تجب عليه الزكاة كما اذا ملك  
ما قيمته دون النصيب من عروض التجار لان تقوى الصيارفة كسلع التجار  
والاستحسان يجب القياس الحنفى لانه قد ملكا نصيبا كاملا مما تجب فيه الزكاة  
على غيره والله اعلم واعلم انه لا يتحقق استحسان مختلف فيه لانه قد  
ذكر في حقيقته امور الاتصال محلا للخلاف لان بعضها مقبول اتفاقا مثل ما ذكره  
المصنف ومثل قول ابن عبد الله البصري وابن الحسن الكرخي انه العدول عن  
الحكم في الشئ عن حكم ظاهره لئلا يتخصه ونحو ذلك وبعضها متردد بين ما هو



مقبول اتفاقا وبين ما هو ما هو مردود وفاقا مثل ما ذكره بعضهم  
 من انه دليل يتقيد في نفس المحقق بعينه لا به يقال ما المعنى بقوله  
 يتقيد ان كان بمعنى انه يتحقق بثبوته فيجب عليه العمل به الاثر ليجزى عن  
 التعبير بالنسبة اليه اذ ليس عليه ان يمكنه ان يحتاج بل العمل بما عليه بعد توقيفه  
 الاختصاص حقيقة وان كان بمعنى انه يشاك فيه فهو مردود اتفاقا اذ لا  
 تثبت الخطأ بمجرد الشك والاحتمال **واما مذهب الصواب**  
 وقوله **فالأثر من العلماء هو الصحيح المختار** **البرهان** يجب على المجتهد  
 الرجوع اليها بل **الصواب** وغيره على سوا الآراء المؤقتين على كرم الله وجهه  
 فان قوله حجة عند عامة اهل البيت عليهم السلام كما تقدم واما غيره فليس  
 بحجة اما على الصواب في مثله فذلك اتفاق واما على غيره فالمختار ما ذكره  
 المصنف وقد قيل بل هو حجة مقدمه على القياس واحتجوا بما روى عنه صلى  
 الله عليه وسلم وهو قوله **قوله اصحابي كالنجوم** **الخبر** وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 بأيهم اقتديتم اهتديتم **ونحوه** من الاحاديث الدالة على قوله صلى الله عليه وسلم **عليكم بمتي**  
**وسنة الخلفاء من بعدي** وقوله صلى الله عليه وسلم **خير القرون قرون** **قرون** فخذ ذلك قلنا  
 الدليل في ذلك على ما ذكرتم اذ **المراعاة المقتضية** في انه يجوز لهم تقليد هم  
 واما قوله صلى الله عليه وسلم **خير القرون قرون** فيدل على فضلهم لا على الاجتهاد بقوله

والله اعلم

والله اعلم **خاتمة** اي هذه الخاتمة لدلالة الشرع عليه وهو انه اذا  
 عدم الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والاجماع والقياس والافراس  
 الاسد لال عند من جعله من الأدلة **فان** دأبت هذه الأدلة **عل** حينئذ  
 بدليل العقل اي بما يقتضيه من حسن وقبح فمن شرط العمل به عدم الدليل  
 الشرعي **واعلم ان الله قد اختلف** في اصل الأشياء هل على الخطأ  
 على البلاحة **والمختار** عند اكثر الفقهاء والمتكلمين ان **كلما يستقبح به من**  
**دون ضرر عاجل فحكمه الاباحه** بمعنى انه لا اذن ولا حرج في ذلك **عقلا**  
 اي يقضي العقل بذلك نحو اقتطاع الشجر والاعتقاع بها ونحت  
 الصغور لينفع بها واستخراج المعادن ونحو ذلك فدره يقضي العقل  
 بالاباحه فيها اذ لا ضرر علينا فيها الا عابثا ولا اجلا **وقيل** اي قال  
 بعض الشافعية وبعض الامامية **بل الاصل فيها هو الحظر**  
**واختلف الفاضل** به فذهب من قال ما لا يقول البتة لآية  
 طعنا وشراب ونحوه فباح عقلا وما زاد على ذلك فمحظور ومنهم من قال  
 بكل ما مست الحاجة اليه فباح وما سواه محظور ومنهم من قال بالجمع  
 على الحظر **وبعضهم** وهو ابو الحسن الأشعري والصيرفي **توقف**  
 وقال بل يلزم منا الامتناع من غير ان نحكم بحظره **والوجه لنا على**



القول بالاباحة **انا نعلم قطعاً** حاله اي الانتفاع من  
غير ضرر عاجل ولا اجل **لعلمنا بحسن الاصناف** و **الاحسان** **وقبح**  
**الظلم** من غير تفرقه ونعلم انتفاء الضرر العامل بفقد الثألم والاعتقاد او ما  
الاجل فنبتدئ السمع اذ لو جونا اننا نعاقب عليه لكان مفهوماً ولو كان مفهوماً  
لما جان من الله تعالى ان يخيل من الأدلة والله اعلم وتما هذه الجملة من الكلام في شرح  
باب الأدلة **الباب الثالث من ابواب الكتاب في المنطوق والمنقول**  
وهما وصفان لما يدل عليه اللفظ العربي المنطوق ما يدل عليه اللفظ في محل النطق  
اي يكون حكماً للفظ مذكور وحالاً من احواله فان افاد اللفظ معنى  
لا يحتمل ذلك غير **فص** في المقصود **والله** اي دلالة ذلك اللفظ على المقصود  
**قطعيه** والايضد ذلك بل افاد معنى يحتمل المقصود وغيره **فظاهر** اي في هو لم ي  
بالظاهر **ودلالة** اي دلالة اللفظ على المقصود **ظنية** للاحتما المذكور  
**قيل ومنه** اي ومن الطاهر **العالم قبل التخصيص** لأن دلالة الله على المقصود  
ظنية لاحتمال التخصيص ثم النص اما **صرح** وهو ما وضع له اللفظ ودل  
عليه دلالة مطابقة او دلالة تضمن **بخصوصه** يخرج العالم فان كان  
اللفظ له خصوصية بل مع مساركة غير المقصود وذلك لقوله  
صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشرة فان صرح في

بيان ما

بيان ما يجب فيه الزكاه من ذلك حديث الغدير فانه صرح في المقصود  
ودلالة امامه امير المؤمنين صلى الله عليه وعنده اهل البيت واما غير  
**صرح** وهو ما لم يوضع له اللفظ بخصوصه واما **ما لم يصرح** اي يدل عليه  
اللفظ بالآخر فغير الصريح دلالة اللفظ على ما لم يوضع له وغير صريح ثلاثة  
اقلاً اقتضاه واما اشارته وذلك لانه اما ان يكون فيها مذكور ذلك اللازم  
مقصود المتكلم فان قصد فيها مذكور ذلك اللازم بأطلاق اللفظ وهو قولنا اما ان  
يتوقف الصدق او الصحة العقلية او الصحة الشرعية عليه لا فان **توقف**  
**الصدق او توقف الصحة العقلية او الصحة الشرعية عليه** اي على  
قصد ذلك اللازم **فدلالة اقتضاه** اي فاللفظ يدل على ذلك المعنى دلالة  
اقتضاه اي يقتضيه اللفظ وليس بنص صريح فالذي يتوقف الصدق عليه مثل  
قوله صلى الله عليه وسلم **رفع عن امتي الخطا والنيان** لم ترد لغو الخطا والنيان بل اراد  
المواخاة ونحوها والا كان لذي بالاً لانه لم يرفع عنهم اذ المعلوم انهم بنون  
ومخطون فعلم ان المراد المواخاة واللفظ لا يدل عليه **الصحة العقلية** وقوله  
**واسئل القريب** بصرحه بل يقتضيهما توقف الصدق على ذلك كما بينا والذي يتوقف عليه الصحة  
العقلية نحو قوله تعالى **واسئل القريب** فان العقل قاص بأنه لم يرفع القريب لأن لا عقل والعلم  
قل لا يأمر غيره بسؤاله لا يعقل فعلم انه اراد اهلها واللفظ لا يدل عليه صريحاً يقتضيه



لتوقف الصحة العقلية على ذلك **والذي يتوقف عليه الصحة**  
 الشرعية مثل قول القائل **اعتق عبدك** عنى **على ان** فانه لم يرد اعتقه عنى  
 وهو مملوك لان العتق عن الغير لا يصح بل اراد اجعله مملوكا ثم اعتقه لتوقف  
 العتق على ذلك واللفظ لا يدل عليه صريحا بل يقتضيه لتوقف الصحة الشرعية  
 على ذلك فدلالة اللفظية على استبعاد الملك دلالة اقتضا وان قصد المتكلم ذلك  
 اللازم ولكن لم يتوقف صدق ذلك النطق ولا الصحة العقلية ولا الشرعية على  
 ذلك المعنى الذي يلزم من اللفظ ولكن قد اقترن ذلك اللفظ **بحكم لو لم يكن**  
 ذلك اللفظ **لتعليله** اى لتعليل الحكم الذي اقترن به **لكان** اقتران  
 اللفظ بعيدا لعدم الملازمة بينهما وبين ما اقترن به فتنبه **ص** واما  
 اى فهو المسمى بتعيينه نص واما النص فيقال بانه النص على هذا او ما اليه  
 لانه نص صريح فيه وذلك محمول على قوله **عليك بالكفارة** جوابا **لمن قال**  
**جاءت اهل في نهار رمضان** فان الامر بالكفارة قد اقترن بوصف وهو  
 الجماعة في نهار رمضان الذي لم يكن لتعليله اى لبيان انه المعلة في الاعتناق  
 وهو فاد الصوم كان بعيدا وكذلك قوله **عليك بالكفارة** **بمع** جوابا لمن  
 اكبر عليه دخول بيت فيه همره **وكذلك قوله** **عليك بالكفارة** **اريت او عصمت** جوابا  
 لمن سأل عن القبلة وهو غير هل تظن وقدم حقيقة هذا ببيان طرق المعلة وفصل

القياس فليرجع اليه **واما ان لم يقصد** ذلك اللازم للفظ لم يقصد المتكلم  
 بل فهم منه عند اطلاق اللفظ **دلالة** **اشارة** اى دلالة اللفظ على ذلك كما هو في  
 الاصطلاح دلالة اشارة فيقال اشارة اليه النص ولم يقضيه ولا بانه ولا وما  
 اليه **وكذلك قوله** **عليك بالكفارة** **النساء** **اقصا عقل** **ومن** **قل** **قل** **له صلى**  
**الله عليه وآله وسلم** **واما نقصان دينه** قال تملت احدا من **طرد** **هرا** **الاقصا** **فانه** **صلعم**  
**لم يقصد** بذلك اللفظ **بيان** **الحيض** **واقل** **الطهر** **ولكن** **المبالغة** اى في  
 نقصان دينه لما قصد **ها** **صلى الله عليه وآله وسلم** **يقضى** **ذلك** اى يكون اكثر الحيض  
 نصف عمر المرأة فيكون اكثره خمسة عشر يوما وقل الطهر كذلك اذ لو كان طهره  
 الصلاة وهو ما في الحيض اكثر من ذلك او زمان الصلاة وهو ايام الطهر اقل  
 لذكره فاللفظ لا يدل على ذلك صريحا ولا باقتضائه ولا بآيائه بل يشير  
 اليه اسارة فقط كالتبيين ومن هذا قوله تعالى **وجعله فصالة ثلاثون**  
**شرا** مع قوله في اية اخرى **وفصالة في عامين** فانه يعلم منهما ان اقل الحمل  
 ستة اشهر ولكنه سبحانه وتعالى لم يقصد بالاثنتين بيان ذلك لان المقصود  
 في الاولى بيان حق الولادة وما تقاسيه المرأة من التعب في الحمل والفصال  
 والمقصود في الثانية بيان اكثر مدة الفصال ولكن لم يرد منه **لك** **لانه** **اذا كان**  
 اكثر مدة الرضاع حولين كاملين ومدة الحمل ثلاثون شهرا لم يرد منه اقل الحمل



وذلك واضح كاترى **فصل المفهوم وحقيقته ما دل**  
 عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا  
 من غير احواله وهو **نوع الاول متفق عليه** وسمى مفهوما موافقه ومفهوم مخالف  
**النوع الاول متفق عليه** وسمى مفهوما موافقه ومفهوم مخالف  
 يكون اى يكون المفهوم من اللفظ اى **المسكوت عنه** موافقا  
 للمنطوق به في الحكم المذكور فان كان فيه اى في المسكوت  
 عنه معنى **الاول** اى تبوت الحكم في المسكوت عنه او لا من تبوته  
 في المنطوق به فهو المسمى في الاصطلاح **الخطاب**  
 نحو قوله تعالى فلا تقل لهما اف فانه يدل على تبوت الحكم وهو  
**تحريم الضرب بطريق الاول** فانه يعلم من تحريم التأفبق  
 المنطوق به ان تحريم الضرب المفهوم منه او لا اذ اذله فيلها  
 ابلغ والمقصود المنع منها وهما متفقان في الحكم وهو اثبات  
 التحريم ومن ذلك فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل  
 مثقال ذرة شرا يره فانه يعلم منه تبوت الحكم وهو  
 الجزا في المسكوت عنه وهو ما فوق المتقال **بطريق الاول**  
 لانه اذا ثبت الجزا المسمى بالرفق به في المثال فما فوقه اولى

واخرى

70  
 واخرى وان لم يكن فيه اى المسكوت عنه معنى **الاول** بان يكون مساويا  
 للمنطوق به في تبوت الحكم فهو **خطاب** اى معناه قال تعالى وتو  
 فترهم في الحق قول وذلك نحو قوله تعالى ان يكون منكم عشرون صابرون  
 يغلبون مائتين فانه اى هذا اللفظ يدل بالمفهوم على وجوب ثبات  
**الواحد العشرة** للاتحاد في الحكم وهو وجوب الثبوت لكن لا بطريق الاول  
 ونحو ذلك والله اعلم **النوع الثاني** من انواع الحكم هو المفهوم  
 مختلف فيه بين العلماء فهم من يأخذ به اجمع ومنهم من نقاه ومنهم من فصل  
 واخذ البعض دون بعض وهو المختار وسمى هذا النوع مفهوما مخالفا  
 لتخالف المنطوق والمفهوم في الحكم كذلك قيل في تفسيره هو ان يكون المسكوت  
 عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم اثباتا ونقيا وسمى هذا النوع مفهوما في الاصطلاح  
 الاصوليين **دليل الخطأ** اى الدليل الماخوذ من الخطأ فهو من باب  
 اضاقه الشيء الى حقه كما في حاتم فضله اى حاتم من فضله وكذلك دليل  
 الخطأ اى دليل من دلالة الخطاب وهو اى مفهوم المخالفة اقاسته  
 الاول **مفهوم اللقب** وهو في الحكم عما يتناول له الاسم مثل في الغنم ركاة فيفهم  
 منه ان غير الغنم لا ركاة فيها مثل زيد في الدار فيفهم منه ان غير زيد ليس في الدار  
 وهذا المفهوم هو اضعفها اى اضعف مفاهيم المخالفة لما يأتى **والاجن**



**به قليل** اي اقل من الاخذ بغيره من المفاهيم والصحيح انه غير  
 مأخوذه اذ لو اخذه للزم الكفر ايل من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نفى الرساله عن غيره من الانبياء عليهم السلام ومن قولنا زيد موجود وعمر عالم وبكر قادم  
 يفهم منه في هذه الصفات غيرهم فليزيم تغير ما عن الله تعالى والواجب ان باطل هذه  
 فكذلك الملزوم وهذا واضح كما ترى وقيل انه اخذه في السماء الأجناس  
 كالغنى **والثاني من الصفه** وهو تعليق الحكم بصفه من الصفات اللفظ  
 مثلاً في الغنى الساعه زكاه فان الغنى صفتين السواء والعلى وقد علق الحكم وهو  
 وجوب الزكاه بأخذ صفتيهما وهو السوم وهو اي اللفظ **اقوى** مما قبله  
**والأخذ به أكثر** من الأخذ بمفهوم القلب لان من اخذ بمفهوم القلب  
 اخذ به من دون عكس قال الامام المهدي عليه السلام في شرح العيار  
**والصحيح** انه لا يعمل به ايضاً اما الأول فانه لا يلزم في قوله تعالى ولا تأكلوا الربا  
 اضعافاً مضاعفه جواز اكل القليل منه اذ يفهم منه ذلك والمعلوم ان القليل  
 والكثير على سوي في التحريم واما ثانياً فلان تعليق الحكم بالوصف لا يفيد نفيه  
 اعني الحكم عما لا يتصف به بل انما ينتفى اما لعدم الدليل فيه فيبقى على الاصل  
 او الدليل خاص اذ الصفه انما وصفه في اللغة للتوضيح في المعارف  
 كما في جاني زيد العالم والتخصيص في النكرات كما جاني رجل عالم فلا يفيده الصفه

في المتألهين

في المتألهين المذكورين الاتوضيح الذي جاءه وتخصيصه لا تنفي الجني عن  
 ليس بعالم اذ لم يوضع للتقييد وهو قصر الحكم على المتصف بها وفيه على سواه  
 والله اعلم واعلم ان الذي اخذوا به المفهوم اختلفوا هل يدل على في  
 الحكم عما هو وصفه له في اللفظ وعن كل ما يتطابق به مثلاً في قوله صلى الله عليه وسلم  
 في الغنى الساعه زكاه هل يدل الصفه على نفى وجوب الزكاه عن المعلومه من  
 الغنى فقط او على نفيا عن المعلومه من جميع الاجناس الغنى وغيرها قيل  
**والصحيح** انها انما تدل على نفى ذلك الجنس الذي وقعت فيه الصفه  
 كالغنى ولعل ذلك بالنسب واما بالقياس فيصح والله اعلم **والثالث**  
**مفهوم الشرط** وهو تعليق الحكم على الشيء بكمله او غيرهما من ادوات الشرط  
 اللغويه **وقرأ** اي مفهوم الشرط **فوقها** اي فوق المفهومين المتقدمين  
 في القوه والأخذ به أكثر من الأخذ بهما لان من اخذ بهما اخذ به من دون  
 عكس **مثاله** قوله تعالى فان كن اولاً تحمل فأنفقوا عليهن يفرهم منه  
 انه من لم يكن اولاً تحمل فلا تنفقوا عليهن **واعلم** انه لا خلاف في انه  
 يثبت المشروط عند ثبوت الشرط بدلالة ان عليه او هو انه  
 بعدم المشروط عند عدم الشرط واختلفوا هل ذلك بدلالة ان عليه  
 او هو متضمن بالاصل والصحيح انه بدلالة ان عليه لان النجاة ضواعة انما



للشروط ويلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط والالام يكن له فائدة  
**والرابع مفهوم الغاية** وهو استمرار الحكم الى وقت معلوم مثل قوله تعالى  
ثم اتوا الصبا الى الليل فهو من ارتفاع وجوبه عند دخول الليل وكذا قوله  
تعالى فانفقوا عليهم حتى يضع حملهن فهو من عدم الاتفاق عند وضع  
الحمل وهذا المفهوم هو اقوى اى من الثلاثة المتقدمة والاخذ به اكثر  
من الاخذ بما قبله لان من اخذ بما قبله اخذ به من غير عكس والمختار انه يؤخذ  
به لان وضع حرف الغاية لرفع الحكم عما بعدهما كما في المثالين المذكورين والام  
يتبين بالفعل اخر ولا نه بمنزلة قوله اخر وقت وجوب كذا او وقت كذا او يقتضى  
ارتفاع الوجوب عند دخول ذلك الوقت فكذا اذا قال ان كذا او حتى كذا  
**والخامس مفهوم العدد** وهو تعليق الحكم بعد معنى مثل قوله تعالى واجله  
وهم ثمانين جله مفهومه تحريم الريادة وهو ما خوض من عند اكثر **والسادس**  
**مفهوم نحو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء** او كذا اما افاد القصر والاستثنى نحو ما الصدقات  
اللفقراء واما انها لا تجب لغيرهم فنظوق فتأمل وكقديم الوصف على  
الموصوف الخاص وجعله مبتداء والموصوف خبر نحو العالم زيد فيهم  
لا عالم غيره **وقيل هما** اى مفهوم العدد وانما كذا اما افاد الحصر كقوله  
منظوقان اى يدان على الحكم بالمنظوق لابل المفهوم الافاده المختصه لعليه

وشروط الاخذ

وشروط الاخذ مفهوم المخالفة على القول به اى عند من يقول به ويعمل  
بعقضاءه ثلاثة شروط **الاول** **الاخراج** **الاعلى** اى ما قد اعتيد  
فى اغلب الاحوال فان كان كذلك لم يؤخذ به مثل قوله تعالى وربكم اللاتي  
فى حجوركم فلم يرنكم بعد لكم التقية وان الربائب فى الحجور حلالات لا جماع على  
تحريم الرية مطلقا لان الغالب كقول الربائب فى الحجور ومن شأنه ذلك فقيده  
به لذلك الغالب لان اللاتي ليس فى الحجور بخلافه **والثاني** ان الايات بالمفهوم  
جوابا **السؤال** سوسا عن المذكور نحو ان يسأل صلى الله عليه وسلم هل ساءه  
الغنم زكاة فيقول فى سائمة الغنم زكاة فلا يؤخذ منه ان المعلومه  
لا زكاة فيها لان الوصف انما اتى به لمطابقة السؤال فقط لا لتقيده **والثالث**  
**قوله** او يأتى المفهوم لسبب حادثه **تجده** او لسبب تقدير **جره** **والرابع**  
فى الحكم المسكوت عنه مثال **الاول** ان يقول فى حمزة صلى الله عليه وسلم انما  
غنم سائمة فيقول فيها زكاة فانه لا يعمل به المفهوم ومثال **الثاني** ان يقول  
المكلف ان فى المعلومه زكاة ولم يعلم بها فى السائمة فيقول صلى الله عليه وسلم  
فى السائمة زكاة فلا يؤخذ به المفهوم لانه صلى الله عليه وسلم لم يرد التقييد  
بل اراد فى الاول مطابقة السؤال وفى الثاني بيان انما فى السائمة كفاى  
المعلومه او غير ذلك مما يقتضى المذكور **بالذكر** وعلى الجملة انه لا يؤخذ بمفهوم



الخافه الا اذا لم يظهر لتخصيص تلك الصفة بالذكور فانه اخر غير في الحكم  
 عما عدا الوصف المذكور فان ظهرت له فانه فلا يؤخذ به والله اعلم واحكم  
**الباب الرابع من كتاب في الحقيقة والحجرات** اي بيان لفظها  
 ومعناها لغة واصطلاحاً ما لفظ الحقيقة فهو بها فاعيله وهي مشتقة  
 من الحق والحق لغة الشئ ولكن حقت كلمة العدا على الكافرين ومن  
 اسمائه تعالى الحق لانه الشا واما معناها لغة فهو اما بمعنى فاعل  
 لان فاعيله قد يكون بمعناه كسميع بمعنى سامع فمعناها الثانية من  
 قولهم حق اذ اثبت وهي ثانية فيما وضعت له واما بمعنى مقول وعما  
 ح المثبتة من حقت الشئ اذ اثبتته وهي كذلك في محملها الاصل في هذا هو  
 معناها لغة فهي بهذا الاعتبار صفة واما معناها اصطلاحاً فقد  
 بينه المصنف بقوله الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما له في الخطاب  
 فالكلمة جنس الحد لانها تشمل الحقيقة وغيرها ولم يقل اللفظة لان اللفظة  
 جنس بعيد من شمول المرسل وغيره بخلاف الكلمة فهي جنس قريب لخروج  
 المرسل منها وان وضعت فانها لا تسمى حقيقة ولا مجاز او قوله فيما وضعت  
 ليخرج الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيراً الى الكتاب والمجاز لانه يستعمل فيما  
 لم يوضع له كالأسد في الرجل الشجاع وقوله في الاصطلاح الخطاب مجاز

المتعمل

المتعمل لكن في غير اصطلاح الخطاب كالصلاة مثلاً اذا استعملها  
 الشارع في الدعاء فانه قد استعملها فيما وضعت له لكن في الاصطلاح  
 اخر غير اصطلاحه وهذا الحد يشمل جميع اقسام الحقيقة والمجاز بالوضع  
 اما في الحقيقة اللغوية فهو تخصيص اللفظ بما يستعمل فيه واما في غيرها  
 فهو عليه الاستعمال فهذا المعنى الحقيقة اصطلاحاً فالتأخير بالنقل  
 من الوصف الى الاسمية كالنطيم والاكيله فانها بالنقل اذ لا تأتي في  
 الصفة فلا يقال شاه اكيله ونطيمه فان قلت فما يكون لفظ  
 الحقيقة بعد استعمالها في هذا المعنى قلنا **المتعمل** اي غير ثابت  
 حقيقة عرفية ان كان استعمالها في هذا المعنى عالياً فانه كان غير غالب  
 فهي مجاز لانها قد استعملت في غير ما وضع له في الاصل والله اعلم  
**وهو** على المختار خمسة اقسام **العواد** وهي ما استعملها الوضع الاصل  
 فيما وضع له كالأسد للشيء والفرس والان والفرس والسماء  
 والارض في سمياتها المعروفة والواضع الاصل للثا هو البشر  
 واحداً وجماعه على المختار وتحصل تعرفها بالاشارة والقرائن  
 كالاطفال وطريق محرفتها النقل وهو بالتواتر فيما لا يقبل التسلية  
 كالارض والسماء والبرد ونحوها والاباحاد في غير ذلك



فإن طريقه النقل عن أئمة اللغة فإن اتفقوا وهم عدد كثير لا يتواطأ  
مثلم على اللب فقطعي كنص من القرآن الصريحه فإنها مما اتفق أئمة  
اللغة على أن معانيها ما دللت عليه واللفظية فتأمل والله أعلم **وعرفناه** وهي  
ما نقله العرف من معناه الأصلي إلى معنى آخر وغلب عليه كالدابة لنور  
الأربع بعد أن كانت في الأصل لكل ماداب وكالقارورة لما استقر  
فيها الشيء من الرجاء بعد أن كانت في الأصل لكل ما استقر فيه الشيء  
من اناء وغيره واشباهها كثير **واصطلاحه** وهي العرفية الخاصة وهو  
ما نقله ناس مخصوصون من معناه الأصلي إلى معناه آخر وغلب عليه بينهم  
وذلك في اصطلاح النحاة لمخاطبة الرفع لعلامة الفاعل أو ما يشبهه بعد  
أن كان في الأصل للارتقاء ضد الانخفاض وكأصطلاح علماء الكلام في  
جعلهم الجوهر المتخير بعد أن كان في الأصل للنفيس وما أشبه ذلك **شرعه**  
وهو ما نقله الشرع من معناه الأصلي إلى معناه آخر وغلب عليه عنده  
وذلك كالصلوة لذات الادكار والاركان كان المخصوص به بعد أن كانت  
في الأصل للدعاء قال تعالى صل عليهم أي ادع لهم وقالت لائش  
عليك مثل الذي صليت فاعطى **بشيء** نوما فإن الجنب المحرم مطبوعاً  
أي دعوت وكذلك الركاه فإنها في الشرع أم الأداء مال مخصوص بعد

أن كانت

٨٩  
أن كانت في الأصل المعناه وكذلك الصيا في الشرع للأماكن مطلقاً  
وكذلك الح اسم للعاده المختصة بالبيت الحرام بعد أن كانت في الأصل  
للقصد للشيء المعظم على حره التكرار **ودينيه** وهي اسم لنوع خاص من  
الشريعه وهي ما وما وصغه الشارع ابتداء بعد أن كان لا يعرف  
أهل اللغة لفظه أو معناه أو كليهما وليس من أسماء الأفعال كالصلاه  
والصيا والمصل والصيا والظاهر أن الواقع هو **القسم الثاني** وهو ما لم يعرف  
أهل اللغة معناه وذلك المؤمن والأيمان فربزه هي أقسام الحقيقة  
على الصحيح **والدليل** اثبات الشريعه وقوعها في لفظ الصلاه والركاه كاتين على  
اثبات الدينه أن الأيمان في اللغة التصديق وفي الشرع العبادات المخصوصة لأئمة الدين  
المعتبر بدليل قوله تعالى يعبدوا الله مخلصين له الدين ولهم صوابه العبادات  
المذكورة وغيرها لكن اكتفى بذكرها لأنها الأساس والدين للمعتبر هو الاسلام  
لقوله تعالى أن الدين عند الله الاسلام والمراد به الأيمان حيث يقبل من متبعيه  
أذ لو كان غير لما قبل لقوله تعالى من يقبل منه وهو مقبول أجماعاً فثبت أن  
الأيمان هو العبادات وهو المطلوب والله أعلم **واعلم** أنه قد يخرج عن الأربعه  
الأقرب قيد الغلبه لأن اللفظ إذا أطلق بعد أن قد غلبت شيء ففهم  
منه ذلك الشيء من غير قرينه والمجان ليس كذلك والحقيقة ثم



اقسام متباينه ومنفردة ومترادفة ومكسكة ومتواطئة وذلك ان  
 تعددت لفظا ومعنى او لا **ان تعددت لفظا ومعنى فمتباينه** كالانسان  
 والفرس فانهما متعددان لفظا وهو ظاهر ومعنا لأن الانسان هو الحيوان  
 الناطق والفرس هو الحيوان الصاهل **وان يتعدد كذلك فاما ان يتحد**  
**لفظا ومعنى او لا ان اتحدت لفظا ومعنا فمفردة** ان فهم الحقيقة المنفردة  
 وذلك كالانسان في افرادة لانه يتحد لفظا ومعنى وهو ظاهر **وان لم يتحد**  
**لكذلك بل بعد لفظا واتحد معنى فترادفة** وذلك كالانسان والناطق فان لفظها  
 متعددا ومعناها واحد ولو قال متساوية لكان اولى **وان تعددت معنى**  
**واتحدت لفظا فان وضع اللفظ لتلك المعاني المتعددة باعتبار امر كل مشترك**  
**تلك المعاني فيه** اي في ذلك الامر **فمشكلة** لكن **تفاوتت** تلك المعاني في  
 استحقاق ذلك اللفظ باوليه او اولوته اي بان يكون حصول اللفظ في  
 بعض افراده قبل حصوله في الأخرى واولى من حصوله فيه وذلك  
**كالموجود للقديم والمحدث** فان لفظ الموجود حاصل في القدم قبل حصوله في المحدث  
 اولى وانتم تسمي مشككا لأن النظر فيه يقع في الشك هل هو متواطئ من حيث  
 اتفاق افراده في اصل المعنى او مشترك من حيث تفاوت افراده في  
 الاستحقاق **وان لم تتفاوت** افراده في استحقاق اللفظ بالتساوي فيه

فتواطئ

فتواطئ اذ صدق عليها على سواء كالانسان والفرس فان صدقها على  
 افرادهما بالسهولة وليس بعض الافراد اولى من بعض سمي متواطئا  
 لتوافق الافراد في معناه من التواطئ وهو التوافق **حينئذ** **اجاب** عن استحقاق  
 بل اتحدت **حقائق تلك المعاني** لانه لا يلزم اللفظ بان يكون **فصل** كل حقيقة غير  
**فصل الآخر فهو الجنس كحيوان** فان لفظه قد دل على معان مختلفة الحقائق  
 كالانسان والفرس والحمل والحمار وهو لا تتفاوت في استحقاق لفظ الحيوان  
 وحقيقة الجنس هو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو  
 وهو ينقسم الى قسمين قريب وبعيد لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية  
 وبين جميع ما تشترك فيه كالحوان مثلا فانه تمام الكاشتركة بين الانسان  
 وبين جميع ما يشترك فيه في الحيوانية فيكون ايضا مشتركا في المشترك  
 بينه وبين بعض المشاركة فيه فهو الجنس القريب وان لم يكن تمام المشترك  
 وبين الماهية وبين جميع المشاركة كما بل بينها وبين بعض المشاركات  
 فيه فهو البعيد كالجسم النافي فانه تمام المشترك بين بعض الانسان  
 وبين بعض المشاركات فيه وهو الشجر مثلا واما بعض المشاركات  
 فيه فليس تمام المشترك بين الانسان وبين ذلك البعض كالفرس  
 فانه ليس مشترك في الجسم النافي الحساس المتحرك **بالارادة** **والا**



تختلف حقائق تلك المعاني بل اتحدت **فهو النوع كالإنسان فان**  
لفظه قد دل على معان متحدة الحقيقة كزيد وعمرو وكبر وحال وهي لا تتفاوت  
في استحقاق لفظ الإنسان وحقيقته النوع المقول على كثرة المتفكرات  
الحقيقة في جواب ما هو **وبعضهم يعكس** ويقول ان اختلاف حقائق  
تلك المعاني فهو النوع وان اتحدت فهو الجنس وهذا هو اصطلاح الأ  
صوليين فأخرجهم قالوا المندرج كالإنسان والمندرج فيه كالحيوان  
نوع والأول اصطلاح أهل المنطق وعلى اصطلاح أهل الأصول يقال  
للاتفاق في الحقيقة نجاس وللأختلاف تنوع **وان وضع اللفظ**  
**الواحد للمعاني المتعددة الأبا اعتبارا من اشتراك فيه** بل انما وضع أولا  
شيء واحد ثم حصل الاشتراك من بعده من جهة تعدد الواضع **فهو**  
**المشترك اللفظي** اذ الاشتراك في اللفظ فقط وذلك كعين الجارحة  
**والجارحة** فتسمية كل واحد منهما عينا ليس باعتبار اشتراكها فيه  
اذ الواضع الأول وضع العين للجارية مثلا فقط والثاني وضع الجارحة  
فقط فلما تعدد الواضع حصل الاشتراك بخلاف لفظ الحيوان  
فإنه موضوع للإنسان والفرس والجمال وغيرهما باعتبار ام  
اشتركت هذه الأسماء فيه وهو الحيوانية اذ الواضع وضعها كلها

يتصف بها

يتصف بها والله اعلم **فصل** **واما لفظ الجار** فهو من **نوع** مفعول  
لأن اصله مجوز أعلا أصله وجاز بأن نقل وحركه حرف العلة  
إلى ما قبله ثم قلبت الفاء وأما معناه في اللغة فهو انما بمعنى المصدر  
وهو الجواز او بمعنى مكانه او زمانه لأن مفعلا يتعمل لشيء  
الثلاثة المعاني ثم استعمل الكلمة الجارزة أي المتعدية مكانها الأصل  
واستعمله فيها مجاز لغوي للاستعمال في غير ما وضع له لعلاقة وهي  
الجزئية ان نقل من المصدر لأنه جزم منه والجواز ان نقل من اسم  
المكان **قيل** ولا يمكن ان ينقل من اسم الزمان لعدم العلاقة بينه  
وبين الجارز وأما استعماله في المعنى المصطلح عليه فهو حقيقة عرفية  
خاصة **والله اعلم** والمعنى المصطلح عليه **هو الكلمة المستعملة في**  
**غير ما وضعت له في اصطلاح الخطاب لعلاقة مع قرينه** قوله  
الكلمة جنس قريب للحد وقوله المستعملة احتراز من الكلمة قبل  
الاستعمال وبعد الوضع فأزالت حقيقة ولا مجاز وقوله في  
اصطلاح الخطاب متعلق بقوله وضعت أي لا يشترط ان تكون  
مستعملة لغير ما وضعت له إلا في اصطلاح الخطاب ولو استعملت  
فيما وضعت له في الاصطلاح آخر ذلك كالأصله اذ استعملها



الشارع في الدعاء كما في قوله تعالى وصل عليهم فانرا عنده مجاز وان  
 كانت سجع فيما وصعت له لكن في اصطلاح اخر وقوله لعلافة اي  
 بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي واحترس به عن الغلط نحو استعمال  
 الأرض في السماء فانه لا يكون مجاز لعدم العلاقة بينهما والعلاقة  
 تتعلق ما بين المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وسيأتي تفصيله بقوله مع  
 قريبه اي تدل على انه لم يرد معناه الحقيقي قوله في اصطلاح التخابر  
 شمل المجازات كلها اللغوية كالأسد للرجل الشجاع والشرعي  
 كاستعمال الصلاة في الدعاء والعرف في العام كاستعمال  
 الدابة في كل ما يدب والعرف في الخاص كاستعمال الجوهر في  
 القدر والديني كاستعمال الإيمان في التصديق مطلقا **واعلم ان**  
 المجاز لا يقف على نقل العرب بمعنى اننا لا نقصر في التجوز على ما تجوزت  
 فيه على الصحيح بل اذا صح العلاقة فلكل ان يتجوز ويعز ذلك من كمال  
 البلاغة واما العلاقة **المعتبرة** مع المجاز من كل احد **واسم علم وهو**  
 فالصحيح انه لا بد من اعتبار العرب لهما فاذا وجدت العلاقة **المعتبرة** مع المجاز  
 من كل احد والله اعلم **وهو** اي المجاز باعتبار العلاقة **نوعان** **مرسل** ان كانت العلاقة  
 غير المشابهة كالسببية اي اطلاق السبب على المسبب لقولهم عينا

الغيث

الغيث اي البتة لان الغيث سبب فيه او العكس اي اطلاق المسبب  
 على السبب نحو شربت الأثم اي الخمر لان الأثم سبب عن شرب الخمر او  
 او تسميه الشيء باسم التثنية **كاليد** التي هي حقيقة في الجاحل اذا استعملت  
**للمعنى** كما يقال لفلان على يدي نعمه **واطلاق** اسم الجاحل على الكل كاطلاق  
 اسم **العبد** التي هي الحقيقة في الحقيقة اذا استعملت **للمعنى** وهو  
 الجاسوس او العكس اي تسميه الجاحل باسم الكل كتسميه السوء قروا  
 وغير ذلك علائق المجاز كما هو مذكور في موضعه **واستعار** ان كانت  
 العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي المشابهة فان ذكر المشبه به  
 واريد المشبه فمن الاستعارة الحقيقية **كالأسد للرجل الشجاع**  
 وان لم يذكر المشبه به بل ذكر ما هو من لوازمه مضافا الى المشبه به  
 الاستعارة بالكناية لقولهم اظفار المنية نشت بفلان شبيه  
 المنية بالسبع وذكر ما هو من لوازمه وهي الاظفار وضافه الى المنية  
 وان ذكر ما عاقره والتشبيه **والمجاز قد يكون** مفردا كما تقدم من الأمثلة  
 وقد يكون **مركبا** اذا كان وجهه منتركا من متعدد **كما يقال للمتردد في**  
**امرا** انك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فقد شبه صورة تردده في ذلك  
 الأمر بصورة تردده من قائل يذهب فتارة يريد الذهاب فيقه من رجلا



وتلزم لا يريد فيؤثر أخرى وقد اترع وجه التسبيه من متعدد كما  
 ترى وقد يقع المجاز في **الأسناد** فقط اذا كان الى غير من هوله وهو  
 المسمى بالمعقل مثل قولهم **جدته** ومنه قولهم **شعري**  
**سبه كرى قومي** اذا وجدهم **جدته** وفي الليلة الظلماء يفقد البدر  
 ومثل قوله تعالى واخرجت الأرض **ثقلها** اثقالها فاسناد الأخرج الى الأرض  
 مجاز اذا المجاز هو الله تعالى وقد يقع فيها اي في المفرد والأسناد جميعا كقولك  
 لمن تحبه احياني التحياتي بطلعتك اي سرني رؤيتك فاستعمل الأحياء  
 في السرور والالتحال في الرؤيه وهذا مجاز في المفرد ثم اسند الأحياء الى  
 الالتحال وهو مجاز في الأسناد لأن المحيي هو الله تعالى **والاستيفاء الظاهر**  
**في ذلك** اي في الحقيقة والمجاز وما يتعلق بذلك في آخر وهو في المعاني  
 والبيان فربما الذي ذكره المصنف هو الذي يليق بهذه الفن ومن اراد  
 الاستيفاء فليرجع الى ذلك **واذا ترد الكلام بين المجاز والاشتراك**  
 اي اذا ورد لفظا يحتمل المعنيين وتردد بينهما هل حقيقة في أحدهما مجاز  
 في الآخر او مشترك بينهما **جمل على المجاز** في أحدهما والحقيقة في الأخرى  
 اي يحتمل على أنه مجاز في أحدهما ومجاز في الأخرى ولا يحمل على  
 أنه مشترك وذلك كالنكاح فإنه يحتمل ان يكون حقيقة في العقد مجاز

في الوطئ

في الوطئ وأنه مشترك بينهما حقيقة فيهما فيحمل حيثما علم على أنه  
 مجاز في الوطئ **حقيقته** في العقد ولا يحمل على أنه مشترك بينهما لأن  
 المجاز أكثر وأغلب من الاشتراك علم ذلك بالاستقراء والظن  
 يقضي بأن المفرد يلحق بالأغلب ولأنه قد يكون ابلغ من  
 الحقيقة فان قولك اشتعل رأسي شيئا ابلغ من ثبت وأنه لا يحمل  
 بالفهم اذ يحمل مع القرينه عليه ومع عدمها على الحقيقة بخلاف الاشتراك  
 عند خفا القرينه فإنه لا يفهم منه شيء على التعيين ولأن المجاز يليق  
 فيه قرينه واحدة والمشتراك لا بد فيه من قرينتين **ويتميز**  
**المجاز من الحقيقة** بأمر من هاهنا يتميز **بعدم الطراد**  
 في كل ما يصاحبه كخلة الرجل الطويل فقط ولا يطرد في كل طويل فلا يقال  
 الجدار الطويل خله بخلاف الحقيقة فإنه لا تطرد **ومنها صدق** بخلاف  
 الحقيقة كما يقال للبلية ليس مجاز ومنها استعمال اللفظ مع القرينه وهي  
 اما مقاليه كقولك رأيت اسدا في يده سيف او حامله كان يحمل على  
 القوم رجل شجاع فيقول اتاكم الأسيد او يستعمل اللفظ في المستحيل  
 كقوله تعالى واسأل القرينه **وعبر ذلك** من قرائن المجاز واصاب  
 قرائن الحقيقة فمنها ما سبق ففهم جماعة من أهل اللغة الى أحد



المعنيين بدون قرينه فان يدل على ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى  
 كما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم لما سمع قول العباس بن فداء  
 ايقم نهرى ونهب العبيد بين عيينة وقرينه والآخر  
 قال اقطع لسانه تجوزا في تكينه بالعطاف متبادرا الى فهم بعضهم  
 ان المراد القطع حقيقة اي بالكين وتسبق الفهم اليه لعدم القرينة  
 وقد دل ذلك على ان اللفظ حقيقة فيما سبق الفهم اليه لان السامع  
 لو لم يعلم ان الواضع وضعه له لم يسبق فهمه اليه لظن دون غيره  
 واما تبعد اللفظ عن القرائن حيث سمعنا العرب يعبرون  
 باللفظ واحد عن معنيين لكن لا يتعملونه مع احدهما الا بقرينه  
 فيكون اللفظ في المعنى الآخر حقيقة كاللفظ الأسد فانه يستعمل  
 في الرجل الشجاع وفي السبع الفرس لكن في الرجل بقرينه وفي  
 السبع بعيره اما ان ينص امام في اللغة على ان هذا اللفظ  
 حقيقة او محال ونحو ذلك من القرائن كثير **ابن الجارم** من  
**ابن الجارم** في **الامر والتبدي** اما الامر فالصحيح انه حقيقة  
 في الصيغة المخصوصة لسبق الفهم عند اطلاقه الى ذلك من دون قرينه  
 وهي قول القائل **لغيره افعل او نحو ذلك** الاستعمال في ما تناوله

قوله افعل

قوله **افعل** او نحو جنس الحدوي يخرج النهر ونحو افعل يفعل  
 والافعل واسم الفعل بعده نحو زال وقدياتي بصيغة الجر لقوله تعالى  
 والوالدات يرضعن اولادهن كماياتي الخبر بصيغة الامر لقوله  
 صلى الله عليه وسلم ان لم تستحي فاصنع ما شئت اي صنعت ونحو ذلك قوله على حرة  
 الاستعلاء يخرج ما كان على حرة التفل وهو الدعا نحو اللهم اعف عني وما  
 كان على حرة التساوي وهو الالتماس كقولك لعلني يا وليك رتبة  
 او على كذا ومنهم من اشترط العلو ومنهم من لم يشترطها والاول هو  
 المختار والفرق بين العلو والاستعلاء ان العلو هو ان يكون الطالب اعلى  
 رتبة من المطلوب منه فان تساوى فالتماس او كان الطالب دون  
 المطلوب فهو الدعا والاستعلاء هو الطلب الاعلى وجه التلاذليل  
 بعطفه ورفع صوته وحاصله ان العلو صيغة المتكلم والاستعلاء  
 صفة الكلام وقوله في يد الماتى وله اي الصفة ليخرج التهديه نحو  
 اعمالا ما شئت **والمختار** عند اكثر من العلماء انه اي الامر **للجواب**  
 اي حقيقة فيه لغة **وغيرها** اما في اللغة فذلك **لمبادء العقلاء**  
 من اهل اللغة **الذي لم يبدل ام سيدة** وهم لا يذمون على  
 ترك فعل الا والفعل الواجب فلو لانه حقيقة للجواب لما فربها



ذلك منه وتبادروا إليه وكذا فأنهم يصفون كل ما هو لم يفعل ما  
 أمر به الله عاص ولا يوصف بالعصيان إلا من خالف ما حتم عليه  
**ومن ذلك قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** الله يخاطب مملوكه  
 امرأ جازما وعصيتني فذلك أن لم يقبل النصح عاشر: أما  
 في الشرع فذلك **الاستدلال بالسلف** الماضية من الصحابة وغيرهم  
 بظواهر صريح الأمر مطلقه مجردة عن القرائن **على الوجوب** وتكرر ذلك  
 وشا وذا ع ولم ينكر عليهم أحد ولا النقل وذلك يوجب العلم بآثارهم  
 على ما اخترناه كالقول الصحيح من ذلك حملهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 سنة أهل الكتاب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ناسي الصلاة فليقتصر إذا ذكرها وقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم في ولوغ الكلب في فضلها ونظائر ذلك كثير لا يقال إن السلف كانوا  
**الوجوب** الأمر على الوجوب حملاوه أيضا على الندب ونقل ذلك عنهم كما نقل الحمل على  
 الوجوب حملاوه أيضا على الإباحة فلا يصح هذا الاستدلال لأننا نقول إنهم  
 وإن حملوه على الندب والإباحة ونقل عنهم ذلك فإنه نقل عنهم أنهم  
 إنما حكموا بذلك لقرائن أظهروا عند الاستدلال تدل على ذلك بخلاف  
**الوجوب** فلم ينقل عنهم أنهم افتقروا إلى قرينة في حمل الأمر عليه  
 فصحا ما قلنا والله أعلم **وقد ترصيعه** الأمر وهو أفعل للندب والإباحة

والترديد

٩٥  
**والترديد وغيرهما** الجازم لا بد فيه من علاقة مستند لها في  
 سياق الأمثلة أن نشأ الله تعالى أما النذر فذلك لقوله تعالى فما تبوءهم  
 إن علمتم فيهم خيرا **والندب** التاديب كقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل ما يليك  
 فالأدب مندوب إليه والعلاقة بين المندوب والوجوب مشابهة معنوية  
 وهي الأكثر في الطلب وأما الإباحة فكقوله تعالى كل من الطيبات ولو ما  
 قوله تعالى كلوا وشربوا فلا يكون للإباحة لأن الأكل والشرب واجبان  
 الأحياء النفس **واعلم** أنه يجب أن تكون الإباحة معلومة من غير الأمر  
 ليكون قرينة لحملها على الإباحة كما وقع في إباحة الأكل من الطيبات  
 والعلاقة هنا هي الأذن وهي مشابهة معنوية فاستعمال صيغة الأمر  
 في هذين الاستعارتين لأن العلاقة هي المشابهة كما ترى وأما التردد  
 فكقوله تعالى أعلموا ما شئتم فليس المراد الأمر بكل عمل شأوا وذلك ظاهر  
 بل المراد التردد والتخويف وهو أعم من الأمر لأنه أبلغ مع التخويف  
 مثله قل **فحشوا** فإن مصيركم إلى النار والعلاقة بين التردد والإباحة  
 هي المضادة لأن الشيء المهدد عليه إما حرام أو مكروه بخلاف الواجب فيكون  
 محاربا أمر سلا وقوله وغيرها من غير هذه الثلاثة وذلك كسوية لقوله تعالى  
 اصبروا ولا تنصبروا وسواء عليكم أي الصبر وعدمه والفرق بين



التسوية والأباحة ان المخاطب في الأباحة كأنه توهم كون الفعل محظوراً  
 عليه فأذن له فيه مع عدم الحرج في تركه وفي التسوية كأنه توهم ان أحد الطرفين  
 من الفعل والترك انجح ففتح هذا الوهم بالتسوية بينهما وعلاقة التسوية  
 هي المضادة ايضا لأن التسوية بين الفعل والترك مضادة لوجوب  
 الفعل والدعا كقول القائل اللهم اعف عني وهو طلب الفعل على سبيل التضرع  
 والعلاقة فيه هي الطلب والتعجيز كقوله تعالى فأتوا بواحدة من مثله ليس المراد  
 بطلب اتياهم سورة من مثله لكونه محالاً والعلاقة بينه وبين الأحياء  
 هي المضادة لأن التعجيز انما هو في المستحبات والأحياء في الممكنات  
 والتعجيز كقوله تعالى كوني قدرة خاسئين فليس المراد ان يطلب منهم ذلك  
 لعدم قدرتهم عليه لكن في التعجيز يحصل الفعل اعني كونهم قدرة الأمانة  
 ومعناها الترخي الانتقال الى حاله مترنه لأن الترخي هو إلهاء والأمران في العمل  
 ومنه قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا أي ذلله وإهانته لتركه والعلاقة فيه  
 مشابهة معنوية في وقوعه وفعله الواجب والأمانة كقوله تعالى كون حجارة  
 أو حديد أو فليس الغرض طلب ذلك منهم لعدم القدرة عليه ولا يحصل منهم  
 ايضا بل القصد قوله المبالات بهم والعلاقة فيه هي المضادة لأن الأحياء  
 على العباد تشريف لهم طافيه من رفع درجاتهم بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم

المثقفون يمثل آداء

المتقون يمثل آداء ما فرضت عليهم وكما قال ولا تتكلموا بكلمات من ياب ويكرهه  
 افعل كذا والعلاقة فيه هي الطلب ونحو ذلك كثير مما يرد بصيغة الأمر ولم يرد بها الوجوب هذا  
**واعلم** ان الأمر موقيد بالمرور حمل عليها وان لم يرد موقيد بالكرار حمل  
 عليه وكذا الفور الترخي لأن ذلك قريب منه داله عليها وان ورد مطلقا أي غير  
 موقيد بشئ من هذه القيود فقد اختلف فيه من حريتين احدهما هل  
 يدل على المرة ام على التكرار فقول يدل على المرة وقيل يدل على التكرار وقد اخرج  
**والمتكلم لا يدل على المرة ولا على التكرار** بل يفيد طلب الماهية من غير اشعار  
 بآية ما لا بد له لا يمكن ادخال تلك الماهية في الوجوب بأقل من مرة ففصل  
 من ضرورة تلك الأمور به محينة يدل عليها من هذه المحينة فتأمل اما  
 انه لا يقتضي التكرار فلان الأمر بعد متمثلاً بمره واحدة ولما انه لا يدل  
 على المرة فلانه لو ورد موقيداً بالكرار أو لو ورد موقيداً بالمرّة لكان مقتضاه  
 ما دل عليه الأمر واما اذا ورد موقيداً بشرط كقوله تعالى وان لستم حينئذ فاعلموا  
 أو بصيغة كقوله والشارق والشارقة فأقطعوا ايديهم فاعلموا فاعلموا  
 عند تكرار شرطه أو صفة من قال بذلك في الأمر المطلق قال به هنا ومن قال  
 انه لا يدل على ذلك فقد اختلفوا على ثلاثة اقوال فقول لا يقتضي الامر به  
 اللفظ والامر به **القياس وقيل** يقتضيه من مره اللفظ أي هذا اللفظ



قد وضع للتكرار وقيل وهو المختار انه لا يقتضيه لفظا يقتضيه من حرر  
 القياس اما انه لا يدل عليه من جهة اللفظ فلانه لو قال طلقها ان دخلت  
 الدار لم يلزم تكرار الطلاق بتكرار الدخول بل يعده لا وذلك بمره وذلك  
 معلوم لغيره شرعا ولو كان يقتضيه لتكرار كالوقال كلما واما ان  
 يقتضيه قياس فلان ترتب الحكم على الشرط او الصفة يفيد كونه اعلاه لذلك  
 الحكم فتكرار ذلك الحكم بتكرار علته كالحكم في القياس الثاني هل يدل على الفور  
 ام على التراخي فمن قال بالتكرار قال بالفور ومن لم يقل به فقد اختلفوا ففيل فيه  
 الفور اي وجوبا وقيل انه يفيد التراخي اي وجوبا **والمختار انه لا يدل ايضا**  
**على الفور ولا على التراخي** بل يدل على الطلب الفعول **وانما يرجع في ذلك**  
 امره والتكرار الى **القرائن** الدالة عليه اما على المره كما في الحج واما على التكرار  
 كما في الصلاه والزكاه والصيام **والمختار ايضا انه** اي الامر اذ كان بفرض وقت  
 معين **لا يستلزم وجوب القضا** ولا الادا فيها بعد ذلك الوقت اذ لم يفعل  
 فيه **وانما يعلم ذلك** اي وجوب القضا بدليل **اخر** غير الامر بقوله تعالى  
 فعد من ايام اخر وقوله صلى الله عليه وسلم من ناسى صلاته او سيرا فليصلها اذا  
 ذكرها وذلك لاننا علم ان حكم ما بعد الوقت حكم ما فعل قبله فكلما لا يجب الفعل قبل  
 الوقت الا بدليل كذلك بعد اذ الشئ صالح ولا يستلزم ان يعلم الله تعالى

ان المصلحة

المكتبة المركزية  
 جامعة الكويت  
 قسم المخطوطات

ان المصلحة في الفعل في وقته بعينه دون ما قبله وما بعده وايضا  
 فان الوقت كالمعلق بمكان فكان ان العطف بمكان لا يقتضي  
 الفعل في غير ذلك المكان كذلك هذا كما اذا قال لعبد اضرب يدك  
 في الدار لم يلزم ضربه في غير هذا الموضع **فالمختار انه لا يقتضي**  
**العطف** نحو صلى ركعتين وصلى ركعتين **يقتضي تكرار الامر** بحسب  
 تكرار الامر **اتفاقا** بين العلماء اذ لو لم يقتضيه لكان الثاني تأكيداً  
 للاول وكمر بعد التأكيد بول العطف عن العرب او نقل فان ورد في  
 المعطوف ما يقتضي التأكيد كالتعريف نحو صلى ركعتين وصلى ركعتين او غير نحو  
 اقبل زيدا او اقبل زيدا او وقع التعارض بين العطف المقتضي للتكرار  
 والقربة المانعة منه المناسبة للتأكيد فيرجع الى الترخيص بينهما  
 فان لم يرجع الى وجوب الوقف **وكذا** اذا تكرر الامر  
 بغير حرف عطف نحو صلى ركعتين فانه يقتضي تكرار  
 الامر **موجباً** به **على القول بالمختار** لان فائدة التأسيس هي ان يقتضي  
 التكرار ايجابا اخر اظهر من فائدة التأكيد للاول وهو في التجوز وكذا يقال الا  
 فانه خير من الاعادة ولانه اذا انفرد كل واحد منهما اقتضى مطلقا فكذا  
 اذا جمعا لان ذلك مقتضى اهل الامر والله اعلم **القربة** منع من



ذلك من تعريف المباني فحصل ركعتين صل ركعتين فان التعريف  
 ح للعهد الخارج فيكون عبارة عن الاول لان اعنائه للملك معرفة  
 يقتضي الايجاب فهو من باب وضع الظاهر من وضع المضم فكأنه قال  
 صلها او غيره من اهل القرائن المقتضية ان الثاني عبارة عن الاول  
 كعاده استقنما فان العاده قاضيه بان المراد ان يقيده  
 ما يزيل به العطش وذلك يحصل بمرقة واشارة مخصوص هذا اليوم  
 فان ذلك كله يقتضي ان الثاني تأكيد للاول فلا يقتضي الامر للتكرار والله  
 اعلم واذا ورد الامر بشي مطلقا غير مشروط بما لا يتم الابه **وجب**  
**تحصيل الامور به** ويجب ايضا تحصيل ما لا يتم الابه حيث كان ما  
 لا يتم الامور به الابه مقدورا **للمامور** قوله مطلقا غير مشروط بغيره  
 ان يرد الامر مشروطا بما لا يتم الابه نحو قوله اصعد الصطح ان كان  
 السلم منصوبا فانه لا يجب عليه الصعود الا حيث وجد منصوبا ولا يجب عليه  
 تحصيل ما لا يتم الصعود الابه اعني نصب السلم لان الامر لم يوجب  
 عليه الصعود الا حيث وجد منصوبا لا غير وقوله وكان مقدرا للمامور آخره  
 مما لا يدل تحت قدره المكلف نحو تحصيل القدم للقيام وكذا المقدره فان  
 الواجب وان لم يحصل الا بها فليس يجب تحصيلها اذ ليست داخله في تحصيل

المكلف وكذا الاسباب الوجوب كالوقت للصلاة كالتكليف فانه  
 لا يجب تحصيلها وان الواجب لا يتم الا بها فاذا حصلت هذه الشروط  
**وجب تحصيل ما لا يتم الواجب الابه** سواء جعله الشارع شرطا للفعل  
 وان كان يتصور وجوده بدونه كالطه للصلاة ولم يجعل شرطا لكنه  
 يلزم فعله كترك الاضداد في الواجب وفعل ضد المحرم او عاده  
 كأدخال جزء من الرأس في عسل كل الوجه وجزء من الساق في ستر كل  
 الركبة وجزء من الليل في الصبا وانما وجب ذلك لانه يجب ما امر به الحكم على  
 كل حال لا يقتضي وجوب تحصيل ما لا يتم الابه لان العلم قطعاً ان لا يتمكن  
 عن الخروج عن عهد الامر الابه الذي يتوقف عليه وهذا يقتضي  
 وجوبه اذ لو لم يجب لكان الامر كانه قال افعل كذا احتما وانت مخير في  
 فعل ما لا يتم الابه وهذا يستلزم بما لا يطاق او نقص الحكم وهو لا  
 يصدر من حكيم فاستلزم ذلك ان الامر بالشئ امر بما لا يتم الابه  
 فهذا هو المختار عند الأكثر **وقيل** ان الامر بالشئ لا يقتضي وجوب  
 ما لا يتم الابه مطلقا اي سواء كان شرط او غير شرط **وقيل** يجب بالامر  
 مطلقا **فيل** ولا حفا في ان وجوب الشرط الشرعي واجب معلوم قطعاً  
 اذ لا معنى لشرطية سواء حكم الشارع به انه يجب الاتيان به عند الاتيان



بذلك الواجب فلا نزاع في ذلك وإنما النزاع في أن الأمر بالشئ  
هل يكون أمراً بما لا يتم الابه ومجاباً والله أعلم **والصحيح** عند الأكثر  
من أئمتنا والمحققين أنه **أن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضد** لا في المعنى  
ليخالف المفهوم فإن مفهوم الأمر مضاف إلى شئ والنهي المصداق  
ولا في اللفظ لأن صيغة الأمر أفعل ذلك الأمر نفس النهي عن ضده  
مثلاً إذا قال تحرك فإن ذلك بعينه نهى عن الكون لأن فعل الحركة  
هو عين ترك الكون قيل وهذا الخلاف يعود إلى الفعل المأمور  
به هل يسمى تركاً لضده أو يسمى طلباً نهياً عن ضده فحينئذ لفظياً **والله أعلم**  
**والعكس** وهو أن النهي عن الشئ ليس أمراً لضده والخلاف فيه كالأول  
**فصل في النهي قول القائل لغيره لا تفعل أو نحو ذلك**  
**الاستعلاء كما رها** ذلك القائل لما تناوله **النهي** وهذه القيود كلها قد  
عرفت في حد الأمر فلا حاجة إلى إعادة تأويلها ولا تفعل حرمت عليك أو  
نهيتك ونحو ذلك **والنهي يقتضي مطلقه** **الامر** على ترك النهي عنه  
وذلك لأن المطلوب بالنهي مع الإطلاق أن لا يكون النهي عنه حاله وجود في جميع  
الأحوال لئلا يفعل له المماثلة كلف عن هذا الفعل والمعنى المكلف عنه إلا أنه  
لا يوجد فإذا وجد في حال فقد حالف ولم يمثل النهي بخلاف الأمر فإن المطلوب

فيه ثبوت

فيه ثبوت المأمور به وإيجاده فمتى وجد فقد امتثل فقامل **والله أعلم**  
**لامقيد** بشرط أو وقت أو نحوهما نحو لا تفتح بابك إن لم يكن عندك  
أحد أو ليلاً فإن هذا لا يدل على دوام ترك النهي عنه بل لا يدل إلا على مرة  
وأحد فيقتضي بالترك مرة عند حصول القيد وهذه المرة تتعين أول  
أحوال وجود القيد وقيل بل القيد أيضاً يقتضي الدوام كالمطلق وهذا هو الأقرب  
لأنه قد ثبت اقتضاؤه للترك مع الإطلاق ومع التقييد أظهر الأثرى  
أنه قال بالترك في الأمر المقيد بمثل ذلك من لم يقل به في الأمر المطلق كما  
تقدم **وبدل النهي على قبح النهي عنه** فيكون حقيقته في الحذف دون  
الكراهة **لإفاده** أي النهي عنه لأن معنى الفساد في الشئ عدم ترتيب  
ثمراته وإثارة عليه والمعلوم أن النهي عنه وترتب ثمراته وإثارة عليه  
وذلك كطلاق البدعة فإنه منهي عنه وثمرته وهي انفاخ النكاح  
وأفعه ولو كان يقتضي الفساد لما وقعت وكذلك البيع وقت النداء لجمعه  
فأنه منهي عنه وثمرته وهي اقتضاؤه **الامر** حاصله **على المختار** فيهما أي  
في الطرفين جميعاً وهو كونه مطلقاً يقتضي الدوام لامقيد  
وكونه **بديل** على قبح النهي عنه لإفاده والله أعلم **في الأساس**  
**أبو بكر في كتاب في العموم والخصوص**



**والإطلاق والتقيد** العوم مصدر عوم أي شمل والخصوص

مصدر خص يخص وهو خلاف العوم وأم الفاعل عا أو خاص **العام**  
وهو اللفظ المستغرق لما يصلح له من دون تعيين مدلوله ولا عده

قوله اللفظ جنس الحد قيل ولو قال الكلمة كان أولى لأن اللفظ جنس  
بعيد للحد وبه لأنه يطلق على الماهل والمستعمل والمفرد والمركب بخلاف  
الكلمة وقوله المستغرق خرج به ما لم يستغرق كالناتق في سياق الأثبات  
كرجل ورجلين ورجال فأنزلت استغرق جميع ما يصلح له أما في الخبر  
نحو جاني رجل فلا يعي وما في الأمر نحو ضرب رجلا فإنه يعي عموم البدل أي  
يصدق على كل واحد من الأخر وكذا إذا كانت النكرة عدده عشرة  
فأنزلت استغرق جميع العشرة وقوله ما يصلح له احتراز عما لا يصلح  
له فإنه عدم استغرق اللفظ لا يمنع من كونه عاما وذلك لمن فأنزلت لا  
تستغرق إلا العقلاء وعدم استغرقها لغير العقلاء لا يمنع من عمومها والمراد  
بالصلاحية أن يصدق عليه في اللغة وقوله من غير تعيين مدلوله ولا  
عده ليخرج نحو الرجال المعروفين ونحو عشرة فأنزلت وان استغرقا ما  
يصلحان له ولكن مع تعيين المدلول له والعدد فليس بعامين ومنهم من  
يراد في الحد موضع واحد وذلك ليدخل فيه المشترك إذا استغرق

جميع

جميع أفراد معين معنى واحد كالمعين إذا أريد بها المبصرة في قولك  
رأيت العيون فأنزلت استغرق جميع ما يصلح له من هذا المعنى وان  
لم يستغرق غيره صلاحيتها موضع ثان غير هذا الوضع ونحوه به أيضا  
المشترك إذا استعمل في حقائقه فإنه يصدق أنه مستغرق لما يصلح  
له وليس بعامة لتعدد الوضع فتأمل والله أعلم وهذا القيد يدخل المشترك  
باعتبار ونحوه باعتباره كاترى والخاص بخلافه وهو اللفظ الذي  
لا يستغرق ما يصلح له **والخصيص** خرج بعض ما تناوله **العام**  
أي إخراجها عما يقتضيه ظا اللفظ من الأرادة والحكم لاعت الحكم  
نفسه ولا عن الأرادة نفسها فإن ذلك الفرد لم يدخل فيها حتى  
يخرج ولا عن الدلالة فإن الدلالة هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم المعنى  
وهذا حاصل مع التخصيص هكذا ذكره بعض المحققين والمخصص  
بفتح الصاد هو العام الذي أخرج عنه البعض والمخصص بكسر هاء هو  
المخرج بكسر الهمزة والمخرج حقيقة هو إرادة المتكلم وقد يطلق مجازا على  
الدال على التخصيص شمية للدليل باسم المدلول **والفاظ العوم**  
الموضوعه له التي لا يفرم منها عند الإطلاق سواء كثيرة منها كل **جميع**  
وهي استعمال في كل شيء سواء كان من أول العلم أو من غيره **منها أسماء**



**الاستفهام** **والشرط** نحو من للعقلاء والغفهم في الأغلب أي لمرها  
 وابن وأنا في المكان ومتى وإيان في الزمان وهذه تستعمل تدخل فيه  
 الاستفهام أو الشرط جميعاً **ومنها النكر المنفية** بما ونحوها من  
 حروف النفي نحو ما من رجل لا رجل فأنها في سياق النفي تنقيح العموم  
**ومنها الجمع المضاف نحو عبيدي وعبيدك** يد في قولك أكرم عبيدي  
 أو عبيدك يد بخلاف غير المضاف إذ لم يعرق نحو أكرم عبيد أخا فأنه  
 ليس يعا لأنه كرجل فكأن رجلاً لا يعم الأعموم البديل **ومنها**  
 في قولك اضرب رجلاً كذلك حال وعبيد لا يعم الأعموم البديل **والله أعلم ومنها**  
**الموصول الجنس** أي الذي يراد به الجنس نحو الذي يأتي في فلان  
 درهم لا الذي يراد به الملعن بأقسامه لأن حكم الموصول حكم  
 المعرف باللام في إقسامه **ومنها المعرف بلام الجنس** الذي  
 يراد به الاستغراق مفرداً كان ذلك المعرف مثل أن الإنسان لفي  
 خسرو المسكين والسارق فلهذا تعميم المفردات **أو جمعاً نحو**  
 العبيد ورجال والأفراس والناس وهذه تعميم الجموع لأن التقييد  
 العمومي فيها دخلت عليه فأن دخلت على مفرد أفادة العموم في الأفراد  
 وإن دخلت على جمع أفادة في الجموع وفائدة هذه أنه يتعذر الاستدلال

به في حال

به في حال التي النهر على ثوب حكمه لفرد لأنه إنما حصل التقى والنهر  
 على أفراد عن الجموع والواحد ليس بجمع وهذا معنى قوله ولا يلزم من نفي  
 المجموع نفي كل فرد والام من النهر عن النهر عن كل فرد **والاختيار** عند الأكثر من  
 العلماء **أن المتكلم** إذا خاطب المكلفين مخاطب هو داخل في عموم  
 خطابيه وهو الحكم الذي وفيه الكلام فأنه **ج يدخل في عموم** متعلق  
**خطابه** لتناول صيغة الخطاب بحسب اللغة سواء كان أمراً أم نهياً  
 إليك فأكرمه فالتكلم داخل في عموم الأكرام أو نهياً مثل من حسن إليك  
 فلا ترنه أو خبر نحو والله بكل شيء عليم ونحو ذلك فوجب أن يتناول في الترتيب  
 ومنهم من قال لا يدخل الإقرينة كونه متكلماً أيضاً يلزم في قوله تعالى  
 خالق كل شيء والصحيح الأول لما ذكرنا من أن اللفظ يتناول ولا يمنع من  
 ذلك كونه متكلماً وأما قوله تعالى خالق كل شيء فخصص بالعقل قلت  
 وما يدل على أن المتكلم يدخل في عموم كلامه قوله تعالى كل شيء هالك  
 الا جبره إذ لو لم يدخل لما صح الاستثناء ولا يستقيم جعل الاعمى غير في  
 ذلك ولا جعل الاستثناء منقطعاً وذلك ظاهر فتأمل **والاختيار أيضاً**  
**أن يحكى العا للدمح أو الدم لا يطل عومه** بل يبقى كذلك فثبت الحكم في  
 جميع متناولاته مثاله قوله تعالى إن الأبرار لفي نعم وإن الجبار لفي عذاب



والدين يكزنون الذهب والفضة الآية فيعم ذلك كل ذهب وفضة  
 في وجوب الزكاة ونقل عن الشافعي خلاف ذلك حتى قال الصاحب  
 ان الذهب والفضة ليس عاماً فلا تدخل فيه حتى تجب فيه الزكاة بناءً على  
 ان سوق الكلا في قوله تعالى الذين يكزنون الآية للزم لا لايجاب  
 الزكاة في كل ذهب وفضة قلنا هو عام بصيغته وضعا ولا منافاة بين  
 المدح والذم وبين التعميم والمختار ايضا ان نحو قول القائل والله اكلت  
 ومثل ان اكلت عام في دفعه للته التي هي المأكولات وغيرها لانه في سياق  
 النفي والشرط فيكون عاماً لكل مأكول ولا يختص بنوع دون نوع واذا  
 كان كذلك كان كالفاء العموم فيصح تخصيصه بان ينوي شيئا  
 معينا او زمانا او مكانا معينا او استثناء ذلك فاذا قال اردت  
 اني لا اكلت التمر او في زمان كذا او في مكان كذا او الا التمر لم يثبت  
 وقيل لا يصح تخصيصه اذ لا تعميم فيه بما ذكر فيه اذ هو حقيقة  
 الفعل من غير نسبة الى شيء والحقيقة الذهبية لا يخلو بها زيادة ولا  
 نقصان فلا يصح تخصيصها قلنا نعم ولكن نفي الحقيقة انما  
 يتحقق بالنسبة الى كل مأكول ولذا يثبت بأي اكل اتفاقا وهذا معنى  
 العموم فوجب قبول التخصيص كسائر العمومات والله

اعلم

اعلم واعلم ان منشا الخلاف ان يكون فعلا متعديا لم يكن  
 مقيدا بشيء ووقعا بعد النفي او الشرط كما صور في الكتاب والمختار  
 انه يجب العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه لانه المحصن في الشرع ليس بمتنقيا  
 العام على ظهره فقد قيل ما من عموم الا وفيه حيلة التخصيص لا قوله تعالى  
 والله بكل شيء عليم واذا كان كذلك لم يحصل ظن ببقاء العموم على ظاهره  
 بعد البحث واذا لم يحصل ظن لم يحز العمل به مع الشك فيجب على المطلع على  
 العموم الوقوف عن العمل به حتى يحصل البحث وقد قيل ان هذا اجماع ومنهم من  
 نقل عن الصوفي في حواشي العمل عند الاطلاع عليه حتى يوجد التخصيص وذكر بعض  
 المحققين ان خلاف الصيرفي انما هو في اعتقاد عموم قبل دخول وقت العمل به  
 فانه قال اذا ورد لفظ العام لم يدخل وقت العمل به وجب اعتقاد  
 عموم ثم ان ظهر له تخصيص تغير ذلك الاعتقاد والله اعلم نعم واذا وجب  
 البحث عن التخصيص لفا الباحث اذا لم يجد ظنا فقهه اذا كان ذلك بعد الاطلاع  
 على ما يصح التخصيص به ولا يجب البيع اذ العلم بالعدم لا يتصور والله  
 اعلم وكذلك المختار ان ما وضع لخطا المشركه مثل يا ايها الناس يا ايها  
 الذين امنوا فمروا بغير خطا الموجودين فقط لا يدخل من سبوجه بعد هم البديل  
 غير الخطا من اجماع او قياس او ما يجرد الصيغة فلا يدخل



وذهبت الخنايله الى دخولهم في الخطا مع الموحدين قلنا المعلوم  
قطعا انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحوه وانكاره  
مكابر وايضا فانه لا يتناول الصبي والمجنون اذ لا يخاطبون بمثل  
ذلك لقصورهم عن الخطا واذ لم يتناولهم مع وجودهم فالمعدومون  
او الابان لا يتناولهم اذ تناولهم بعد **علم** **والمختار** **الخطاب**  
الذكر الذي يتناولون عن الخطاب بعلامته كالسليم وفعلوا  
لا يدخل فيه الا انما ارجاع اهل العربية على ان مثل ذلك جمع مذكر هو  
جمع مسلم وفعل ولا نزاع في ان المسلم وفعل فاعل المذكر خاصة  
وكذلك جمعه **واما دخول النساء في عموم** ذلك وفيما اشبهه  
مثل يا ايها الذين امنوا او نحوه فذلك انما هو **بنقل الشرح**  
لدخولهن لحمل الصحا به والتابعين ما كان كذلك على الجنين  
وذلك دليل خارجي ولا مانع من دخولهن به ولما لم يدخلن في  
الجهاد والجمعة في قوله تعالى فجاهدوا فاسعوا لعدم الدليل  
**واعلم** ان الصيغة التي يصح اطلاقها على الذكور قد توضع بحسب  
المادة للذكور مثل الرجال والنساء في انهما لا يتناول النساء  
وقد يوضع لما هو عم مثل الناس ومن وما والنزاع ايضا في انهما يتناولهن

وقد يكون

وقد يكون بحسب المادة موضوعا لهما وبحسب  
الصيغة للذكور نحو مسلمين وافعلوا وهذا  
هو المختار فيه ذكره عن ذلك بعض المحققين **او**  
**بالغلب** عطف على قوله او بنقل الشرح كما بينا وبالغلب  
للكور على الاشارة لا يشتركون في صفة الايمان لذلك المختار  
**ان ذكر حكم الجملة لا يخصه ذكره** اي ذكر الحكم مرة ثانية **لعموم**  
يعني اذ اورد بعد العالم احكام لايتأتى الا في بعض افراده لم يكن خصصا  
لذلك العالم مثاله قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لبعثتهن  
ثم قال لا تدرك لعل الله يحدث بعد ذلك امر اي المراجعة وهي الاتفاقي  
في البائن فعلم ان المراد الرجعي الاول عالم الرجعي والباين فيبقى حكم  
عمومه ولا يخصه ذلك البعض لانه ذكره بعض المحققين  
في بيان هذه المسئلة **وكذا عود الضمير الى بعض افراد العالم** يقتضي  
التخصيص بمعنى انه اذ اورد عام او بعده ضمير يرجع الى بعض  
ما يتناولها العالم فان عود الضمير الى ذلك البعض يقتضي تخصيص  
العالم ببقية على عمومه مثال ذلك قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن  
ثلاثة قرو فمن دنا عا الرجعت الى الوان ثم قال ومحولتهن احق



بردهن والضمير لا يعود الا الى الرجعية فقط لا الى البواين اذ الزوج  
 الاماك جمع من فيبقى الأول على عمومته فلا يخصه عود الصمير الى البعض  
 اذ لا تنافي بين ذلك اي بين انه يذكر بعد العام حكم لا ينافي الا في بعض  
 افراده وبين بقاء العام على عمومته ولا بين عود الضمير الى بعض افراد العام  
 وبين العام اذ يبقاء العام على عمومته في هاتين الصورتين جميعاً اذ يجوز  
 ان تخص بعض مدلول العموم بحكم دون البعض الآخر ولا تنافي في ذلك  
 والموجب للتخصيص هو التنافي او ما يجري مجراه فلا يحمل على التخصيص العت  
 يحصل ذلك اذ يتبع العمل به من كل وجه في صار الى العمل به من وجه  
 ومثلاً ما يجري مجراه اقتداء المشركين الرماة اهل الذمة فتأمل **والله اعلم**  
**والمخصص** بكسر الصاد للعام قد يقيد ان المخصص في الحقيقة هو اراده  
 المتكلم وانه يطلق مجازاً على العام الدال على التخصيص وهو المراد هنا  
 فالتخصيص بهذا المعنى قسمان متصل ومنفصل لانه اما ان يستقل  
 بنفسه او لا يستقل ان استقل فهو المنفصل وان لم يستقل فهو متصل  
 فالمخصص المنفصل منه اقام الأول الاستثنائي وهو قسمان  
 متصل وهو المخرج من متعدد بالاولا واخواتها مثل قاء القوم الاريد  
 ومنقطع وهو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج مثل قاء القوم الاحرار

وتسميه

وتسميه او مستثنا مجازاً كذا اكثر اذ لا يتبادر من لفظ الاستثناء  
 الا المتصل **والعلم** انه قد اختلف في تقدير الاله في الاستثناء في مثل  
 قول القائل على له عشرة الاثلاثه لانه يسبق الى الهمزة عند التلفظ  
 المتناقضه لانه قولك عندي له الاثلاثه اثبات لثلاثه في ضمن  
 العشره ونفي لهما صريحاً فتكون مثبتة منفيه وهو محال وقد ورد في كتاب  
 الله تعالى الذي لا ياتي به الباطل من بين يديه ولا من خلفه فاحتمل في ذلك قيل المراد  
 بقوله عشرة الاثلاثه سبعه ولفظ الاقرب منه ان على ذلك التخصيص غير الاستثنائي فيكون  
 غير داخل في المستثنا منه وهذا غير مستقيم للقطع بانه من قال اشترت الجارية  
 الانصاف لم يريد استثنى نصفها من نصفها لانه كان يلزم ان يعود الضمير  
 من نصف الجارية في قوله الانصاف الى المراد بالجارية ذلك والمعلوم  
 انه الجارية بكسر الجيم والالف متخففاً وايضاً قد اجمع اهل اللغة على ان الاستثنائي  
 اخراج والاخراج الاعم الدخول وقيل بل قولنا عشرة الاثلاثه كماله موزع  
 اسبعه فكان لسبعة سبعين احدهما سبعة والاخر عشرة الاثلاثه  
 فلا دخول ولا اخراج وهذه القول ضعيفه لعلالات الاستثنائي اخراج  
 بالاتفاق ولانه خارج عن قانون اللغة اذ الاسم مركب من ثلاثه  
 الفاظ ولا مركب معرب اوله وهو غير متناهي ولا متناه اعاده الضمير الى



بعض اصنافه في الانصاف **وقيل** هو الصحيح المنفذ عنه ما على هذين  
القولين من اشكال ان المراد بعشره عشرة باعتبار الأفراد ثم اخرجت  
الثلاثة والاسناد انما حصل بعد الاخراج فلم يستدل الا الى سببها  
والله اعلم فكانه قال المخرج منها ثلاثة له على فلا يناقض فحصل من هذه  
ان الاستشني **علم القول الاول** تخصيص **وعلى القول الثاني** ليس بتخصيص

**القول الثالث** محتمل الاول انه يختص اذ لا يحتمل سواه **الثامن**  
**الخصصة المتصلة الشطر** وهو في اللغة العلامة ومنه اشتراط

الاعادة علامتها وفي الشرع ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجوده وقولنا  
تأثير المؤثر دخل فيه علمه وجوهره وشرط علمه وقولنا لا وجوده يخرج هذه فان  
التأثير والوجود كلاهما متوقفان على ما بخلاف الشرط وانما تأثيره  
وجود المؤثر لا يتوقف عليه بل انما يتوقف عليه تأثيره فقط كما لا يحصى فانه تأثيره في الجسم  
لتنوقف تأثيره في الجسم فانه عليه وجوده الزا فلان يتوقف عليه لا البكر قد ترقى

**واعلم** ان الشرط ثلاثة انما في اشريعنا عقليا كما يقال الحياء  
شرط في العلم ولعونا نحو اكرم الناس ان كانوا علماء فقصر شرط الاكرام  
على العلماء دون غيرهم وهذا هو المراد هنا وهو الاستشني فيما سياتي من  
وجود الاتصال من انه ياتي بعد الحمل المتعاقبه ووجوده الى جميعها الا بقرينة

على الصحيح

على الصحيح كما سياتي **والقسم الثالث** الخمسة المتصلة  
**الصفة** نحو اكرم الرجال العلماء فان التقييد بالعلماء فخرج لغيرهم ويشترط

فيه ايضا وجوب واذ كانت بغير الحمل عادت الى جميعها الا لقرينة  
**والقسم الرابع** المتصلة **الغاية** وغاية الشيء طرفه ومنها

ولم يلفظان احدهما الى مثل اتعوا الصائم الى الليل والثاني حتى نحو ولا  
تقربوهن حتى يطهرن واما بعد الغاية مخالف لما قبلها لانها لا تكون  
محكومة عليه بنقيض ما قبلها لانها لو اتحد في الحكم لم يكن الحكم متريبا ولا

منقطعا فلا تكون الغاية غايه والله اعلم واما ادخال جزء من الليل  
في الصور وجوب غسل **الرفق** مع الساعد فلا احتياط فخرج

لما بعدها من الحكم ومخصه له وهي كالتى تقدم في وجوب الاتصال والعود  
الى الحمل المتقدمة **والقسم الخامس** من الخصصة المتصلة بدل

**بعض** كقولك اكرم الناس قريش فان ذكر قريش يقتضي تخصيص الناس بهم واعلم  
ان المشهور من الخصصة الاربعه الاول اما هذا فزاده المصنف تبعا لابن

الحاجب فزاده اقام المخصص وانت تعلم ان بعضها مخرج  
للمذكور كالاستشني والغاية في قولك اكرم الناس الا زيدا واتعوا  
الصائم الى الليل اخرجت زيدا والليل من الحكم وبعضها مخرج بغير



المذكور كالثلثة الباقية واما في قولك اكرم الناس ان دخلوا الدار  
 وكرم الناس العلماء وكرم الناس قريشا خرجت من لم يدخل الدار وغير  
 العلماء وغير قريش من المحاكم فتأمل **والمختار** عند الأكثر من العلماء انه اي  
 الشأن **لا يصح تراخي الاستثنى** عن المستثنى منه بل لا يرد من الاتصال  
 لفظا لان يفصل عنه ويتراخا **قد تنفس** **او يقع ريق** او نحوهما من معال  
 او تفكر ما استثنى مما لا يعد معه مفصلا في الغرض وقد روى عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما جوار التراخي قيل الى شهر وقيل الى سنة وقيل ابد  
 وعن بعضهم يجوز الى اربعة اشهر وعن آخرين في المخلص فقط والصحيح  
 هو الاول بدليل قوله صلى الله عليه واله وسلم من خلف عن شيء ورأى غير خير آمنه فليأتني  
 الذي هم خير ثم ليكفر عن يمينه معينا وكان يجوز تراخي الاستثنى لخير  
 بيخرها لان الاستثنى اسرل فاذا لم يعينه فالأقل من ان يخير بيخرها وايضا  
 لو جاز لم يقطع بمضمون جملة من طلاق او عتاق او نحوهما يجوز ان يرد  
 عليها الاستثناء انصرفا عن طاهرهما فيصيرها مصادقه وان كان  
 ظاهرهما الكذب والعكس اي كافا فان علم ان قائله لو قال على ما ذكره ثم قال  
 اشهر الا عشرة قطع بكذبه وعد كلامه اخو الله **علم** **علم**  
 انه لا خلاف في امتناع الاستثنى المستغرق وانه باطل سواء كان

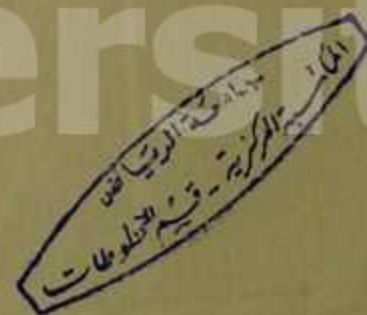
مثل المستثنى

مثل المستثنى منه او اكثر وخلاف ايضا في جوار استثنى الأقل اي دون  
 النصف ويبقى فوق النصف واحتلف في استثنى الاكثر حتى يبقى دون  
 النصف وفي استثنى المساوي حتى يبقى النصف المستثنى **والمختار**  
**انه يصح استثنى الاكثر** حتى يبقى دون النصف المستثنى منه وكذا  
 المساوي ومنهم من منع منها لما وقع ذلك وانه دليل الجواز وذلك  
 في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من تبغى من  
 الغاوين وهم اكثر من غيرهم بدليل وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين  
 فقلت على ان الاكثر ليس بمؤمنين وكل من ليس بمؤمن غاي وقوله تعالى  
 والبقرة والغنم حرما عليهم شحوا ما الا ما حملت طهورهما يريد شحم  
 الطهور والجنب والحوايا يريد ما حوت عليه من الشحم وهي المبايع  
 من الامعاء او ما اختلط بعظم وهو الشحم الا اليه فربده جحر ما مستقناه  
 من الشحم من انزاحلالهم وهي اكثر الشحم كما ترى وايضا  
 فان العلماء قد اجمعوا على ان القائل لو قال على له عشرة الا تسعة  
 يصح هذا الاستثنى ولم يرد المقدر هم فثبت وذلك دليل على جواز  
 لغة واللام يقع الاتفاق عليه عادة ولذا هي جماعه ولو قلنا الى لزوم  
 العشر هو يكون الاستثنى لغو كما في المستغرق واذا خالف استثنى الاكثر



فالمأوى بالاولى والمختار ايضا انه اى الاستثنى من النفي اثبات  
 لما استثنى نحو ما عندى له عشرة الادرهما فبروا اثبات للدرهم عند الاكثر  
 خلافا للحنيفة مخرج مما قبله غير محلول عليه بالشبوت اللفظ والمعنى لما اللفظ  
 فلعدم ما يدل عليه هذا التصدير واما المعنى فلان الأصل عدمه والدليل على ما  
 ذهبنا اليه ان المعتمد في دلاله الالفاظ هو النقل عن اهل العربية  
 والمنقول عنهم انه كذلك وايضا فلم يكن اثباتا لما كان قول القائل  
 لا اله الا الله توحيدا لان المعنى التوحيد نفي الالهية عما عدى الله عز وجل  
 واثباتها له فاذا لم يدل هذا اللفظ على اثبات الالهية لله تعالى بل كان كونه  
 عنه فاشطر التوحيد والمعلوم انه توحيد فثبت ما قلنا وكذا العكس  
 وهو انه من الاثبات نفي قيل وهو اتفاق لانه عند الحنفية موافق الحكم  
 الاصل برائته الزمه والظاهر انه يتفق عندهم للاجل الاستثنى  
 وعندنا للاستثنى ولنقل ذلك عن اهل العربية والمختار انه اى الاستثنى  
 بعد الجمل المتعاطفة اى المعطوف بعضها على بعض قيل بالاول فقط  
 وقيل مطلقا اى بالاول وغيره وقيل بل الاولى ان يفضل ففى بل والاولى يرجع  
 الى الجمع وسائر حروف العطف كالواو فاذا عرفت هذا فالانزعاف في انه يمكن  
 انه يرجع الى الجمع والى الاخير وانما الخلاف في الظهور والمختار عند الاكثر

انه ظاهر



انه ظاهر في انه يعود الى الجميع فيحمل على انه استثناء من كل واحد  
 منهما القريه تصرفه عنه وتقتضى العود الى بعضها مثال  
 قوله تعالى الذين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء  
 فاجلدوهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة ابد الا لو كانوا هم الفاسقون  
 الاول الذين تابوا وهذا الاستثنى واقع بعد ثلاث حمل  
 الاولى امر به والثانية نهي به والثالثة خبر به فيعود الى جميعها  
 فلا يحكم بنفي الثانية وقبل شهادته فكان القياس سقوط الحد  
 كنه حق لادمى فلا يقطع الا باسقاطه فلا يعود الى الاستثناء  
 اليه لقيام القريه وقيل بل الظاهر رجوعه الى التولية فيخرج عن  
 الفسق فقط ويبقى الجمله وعدم قبول الشهاده **والدليل على**  
 ما ذهب الى الجمهور ان العطف يصيرها كالجمله الواحده لان العطف  
 ربط كان عطف المفرد الواقعه موقع الخبر لبعدها يصيرها بمنزلة ام  
 واحد كما اذا قلت اضرب الذين هم قتلهم وورقه وزناه الاصل بتا عاد  
 الاستثنى الى الجميع اتفاقا لانها بمنزلة خبر فكل الجمل في قوله اضرب الذين قتلوا  
 وورقه الاصل ان العطف ما يصلح فارقا والله اعلم فان ثم قريه يقتضى  
 عود الاستثناء الى البعض وجب ان يعود الى ذلك البعض فقط كما يحصل تنا في



بين الجمل واضرب عن اولها مثال التنافي في ضرب بني تميم والفقرها  
 هم اصحاب الشافعي الا اهل البلد الفلاني فالجملتان متنافيتان لاختلاف  
 فيها في النوع فيعود الاستثنى الى الذي يليه والمجمله الاولى هي  
 مستقلة بنفسها لانها في نوع اخر ومثال الاضرب بني تميم ثم تضرب  
 عن هذا الكلام وتقول قريشا الا الاشرار فان الاستثنى يعود  
 الى الذي يليه فقط فتأمل **والله اعلم وما فرغ من بيان**  
**المخصص شرع في بيان المحصل المنفصل فقال** **اما المنفصل**  
**وهو الذي يستقل بنفسه** **فالكاتب والسنة** **باقا امرها والاجماع**  
**والقياس والعقل والمفروء على القول به** **ففردها المخصصا**  
**المنفصل** وهي قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي هو الكتاب والاجماع  
 والمعنوي الاجماع والقياس والعقل والفعل والتقرير اما الكتاب  
 والسنة فقد اختلف في تخصيص بعض البعض **والمختار** عند اكثر  
 من العلماء **انه يجوز تخصيص كل من الكتاب والسنة بمثله** اي  
 يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة اما الكتاب بالكتاب  
 فقد قيل انه اجماع وقيل بل منعه بعض الظاهرية لنا وقوعه كثير من  
 ذلك قوله تعالى **اولا الاحمال** اجمل من اهل بيته يرضى جملته فانه مخصص

لقوله تعالى

لقوله تعالى **والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بفقرهن**  
 اربعة اشهر وعشر الا ان هذا عام للحاملات وغيرهن فمخصص به  
 بالاول لان عدتهن ليست بالاشهر فقط بل بتمام الوضوح  
 فايرها تقدم لم يحكم به بل ينتظر الاخر ومخوذك كثير وايضا قال تعالى  
 تبينا لكل شيء والقرآن شيء والتخصيص نوع فيبين نفسه ولا مانع  
**واما السنة** بالسنة فالمختار اذ قد وقع وهو دليل الجواز وذلك  
 في قوله **صلى الله عليه وسلم** ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فانه  
 مخصص لقوله **صلى الله عليه وسلم** فيما دون خمسة اوسق صدقة فانه  
 فيما دون خمسة اوسق وقد خرج بالاول وكما يجوز تخصيص  
 الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة يجوز تخصيصها **بسانرها**  
 اي بسانر المخصص المنفصله فمجرد تخصيص الكتاب بالسنة  
 والاجماع والقياس والعقل والمفروء وكذلك السنة اما  
 تخصيص الكتاب بالسنة باق امرها فذلك جائز على المختار بل كان  
 قوله تعالى **واقر اجاز اتفاقا** وان كانت احاديا جائز على المختار بل وقوعه  
 فان قوله تعالى **واحل لكم ما وراءكم** عام يدخل فيه جواز نكاح المرأة  
 على غيرها خالتهما وقد اجمعت الصحابة على انه مخصص لقوله **صلى الله عليه وسلم**



لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها وكذلك قوله تعالى **يُؤْتِي سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ** فإنه يوجب الإرث للولد عمومًا وقد اجمعت على تخصيصه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث القاتل المقتول ولا الكافر المسلم ونحو ذلك وإن كان فعلًا جائزًا أيضًا وذلك كرجحه صلى الله عليه وسلم للخصص فإنه يخص لقوله تعالى الرأية والرأى فالجاء وأكل واحد منهما مائة جلد وهذا على مذهب من يقول بسقوط الجلاء وأما من لا يقول فلا تخصيص والله أعلم **وأما**  
**تخصيص القرآن بالعقل** فذلك جائز كما في قوله تعالى الله خالق كل شيء فإن العقل قاض بخروجه تعالى عن هذا العموم الاستحالة له وخلوقًا ونحو ذلك **وأما تخصيص القرآن بالقياس** فإن كاجليًا جائز التخصيص به عند الأكثر وذلك كما في القياس العبد على الأمة في تصفيف الحد بحاجج الملك فإنه يخص لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدًا وكذلك إن كان خفيًا فإنه يخص به على الصحيح مثل أن يعمر قوله تعالى من أموالهم صدقة لطيفون وغيره ثم رخص المديون قياسًا على الفقير **وأما تخصيص القرآن بالأجرام** فالمختار أيضًا جواز مثل إجماعهم على أن القريب إذا كان مملوكًا لا يرث فإن ذلك يخص عموم آية الموارث والتحقيق أن التخصيص به إنما هو لضعفه نصًا وهو المختص في الحقيقة إذا اجماع متأخر فتأمل **وأما**

جائز التخصيص بما ذكر

جائز التخصيص بما ذكر لأن كل واحد منها دليل على العمل به كالتبيين في موضعه فجاء التخصيص به كما في تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة إذا لافق **وأما تخصيص السنة بالكتاب** فهو أيضًا جائز كما قال تعالى تبيننا لكل شيء فجاءت السنة أذهى شيء والتخصيص نوعين **وأما تخصيصها بالسنة** فهو أيضًا جائز سواء كانت قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو قولًا كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر ثم قال صلى الله عليه وسلم ليس فجادون ثمه أو سق صدقه والفعل مثل أن يقول لا **تقبل** تقبل القبلة يقول ولا غائط ثم يفعل ذلك من غير تراخ فإن الفعل يخص عموم الأول فلا يبقى على ظاهره **وأما التقرير** فمثل أن يقول لا تقبلوا القبلة يقول ولا عايط ثم يرى من يفعل ذلك فسكت فإن يكون يخص لذلك الفاعل ثم يحمل عليه غيره **وأما بالقياس** إذا جاز عليه جماعه أو بقوله حكيم على الواحد حكيم على الجماعة **وأما تخصيصها بالأجرام** فهو أيضًا جائز إذ هو دليل قطعي قيل والخلاف فيه **وأما تخصيصها بالقياس** أيضًا كذلك لما ذكر مثل أن يقول الشارع لا تباع الموزون بالموزون متفاضلًا ثم يقول يبيع الحديد بالحديد كيف شئت في قياس القياس والصلح عليه جماع الأنظار وذلك يحصل به تحصيل الأول **وأما تخصيصها بالفعل** فذلك جائز أيضًا على



الصحيح كما اذا قل الشارع الح وجب على الناس فان العقل قاض بخرج  
 من لا يفرم الخطأ من هذا العموم وذلك تخصيص **و اما التخصيص**  
**للكتاب والسنة** بالفروم فان قل من قال به صح التخصيص به سواء  
 كان فروم موافقه او مفروم مخالف كما اذا قيل في مفروم المخالف  
 في العم زكاة فريد **اما** المعلوفه وغيره انم يقول في الغنم **السائمة**  
 زكاة فيدل بالفروم على ان ليس في المعلوفه زكاة فيخصص  
**الزوا** او غا مثله بالخالفه لانه اضعف فيثبت الموافقه بالاولى  
**والتواتر** من الكتاب والسنة يجوز تخصيصه **بالاحادي** وقد  
 من حقيقة فريد جملته **التخصص** المنفصله على المختار وقد ذكر منها  
 امور غير هذا منها عود الضمير الى بعض العام ومنها ذكر حكم بعض  
 جملة بعد ذكره لجمعها وقد تقدم ذلك ومنها **السبب** **وطائفة** عند المحققين  
**انه لا يقصر العموم الى سببه** ولا يخص به بل يبقى العام على عمومته  
 بمعنى انه اذا بني عام على سبب خاص سواء كان ذلك السبب سؤ الا  
 ام لا فربما يعتبر بعموم اللفظ او بخصوص السبب المختار ان المعبر بعموم  
 اللفظ لا بخصوص السبب مثاله في السؤال قوله **صلى الله عليه وسلم** حين  
 برضا خلق الماطروا لا ينحسه الا ما غير لونه وطعمه وشمه ومثاله

في غير السؤال

في غير السؤال قوله **صلى الله عليه وسلم** حين مر شباه يعمونه **وهي** ميسه **اما**  
 دبح فقد طهر فانه في هاتين الصورتين يعتبر بعموم اللفظ فيحكم بطهارة  
 كل ما لم يتغير احدا وصافه وطهارة كل اهاب بالادبغ ومنهم من اعتبر  
 خصوص السبب فيحكم بطهارة بغير بضاعه واهاب يشاه يعمونه بذلك  
 فقط وهذا ضعيف لان الصحابة رض الله عنهم تمت اكثر العمومات مع  
 ورودها في اسباب خاصة منها اية اللعان وهي نزلت في هلال ابن اميه  
 ومنها اية الظهار وهي نزلت في سلمه بن صخر ومنها اية الرقه وهي  
 نزلت في شرقه المجن او رداء صفوان على الخلاف واحتمال كون تعديده  
 الحكم في مثل هذا العلم بذلك من ضرورة الدين للخطا احتما بعيد الابع  
 الظهور الاحتجاج بجرم بنفس الخطا والله اعلم وهذا الخلاف اذا كان العام  
 مع قطع النظر عن السؤال وافيا بالمقصود مستقلا بنفسه واما اذا كان  
 غير مستقل بدون السؤال فانه تابع للسؤال في عمومته وخصوصه اتفاقا  
 فاذا قال هل يجوز الوضوء بما البحر فقال نعم كان عاما واذا قال هل يجوز  
 الوضوء بما البحر كان خاصا **والله اعلم ومنها** مذهب الراوي للعموم  
**والمختار** انه لا يخص العام **مذهب** **راويه** يعني ان الصحابة اذا روي  
 حديثا عاما وعمل بخلافه فان مذهبهم لا يخص مثال ذلك ما روي عن ابن



عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من دنا من دينه فاقتلوه وكان  
يدل ذلك في حق الرجال دون النساء فلهذا لا يخصص العموم عند  
الاكثر بل يبقى على عمومته فتقتل المرأة لا تخولها في العموم وكذا اذا كان مدعيه  
ولم يكن الراوي فنهى عن قتال يخصص به ذنبه ويجزئهم مطلقا وعرضهم اذا  
كان هو الراوي للعموم والصحيح انه لا يخصص مذهب الصحابة مطلقا لان  
العام حجه ومذهب الصحابي ليس بحجه فلا يجوز تخصيصه به والتركيب له دليل  
لغير دليل وذلك لان يجوز كون مخالفته للعامات تدعى دليلا يخصص  
انما هو في ظنه وما ظنه المجتهد دليل لا يكون دليلا عنه غيره ما لم يعلم بعينه  
ويعلم وجه دلالة **ومنها** العادة والمختار عند الجمهور **التي** يخصص  
العام بالعادة يعني اذ وردت اعم يتناول انواعا من المتناولات والمخاطبون  
انما يعتادون نوعا واحدا مما يتناول العامة يأكلونه فانه لا يخصص ذلك  
العام بالعادة بان يكون المراد به ذلك النوع خاصة مثل ان يقول  
حرمت الربا في الطعام فلهذا اعم يتناول البر وغيره والمفروض ان عاده  
المخاطبين يتناول البر فقط وعند الجمهور بان حرمت الربا يعم كل  
مطعم لان المعتبر يتناول اللفظ وعند بعضهم يتناول العادة فيخصص  
بالبر **وهو الاول** لان اللفظ عام اللغة وعرفاها في اللغة فذلك ظاهر ما في

العرف

العرف فلان لفظ الطعام لم يطرح عليه عرف ينقله اذ المفروض ان البر فقط واللفظ  
العام باق على عمومته فيجب العمل به حتى يدل دليل على تخصيصه والاصل عدمها  
اذ فرض انه قد صار لفظ الطعام حقيقة عرفية في الكلام لانه لفظ الاربع  
فلا عموم **ومنها** اذا كان المخاطب مركب من اثنين احدهما عطف  
على الآخر على ما ظهر في الاولى شي ان يضر في الثانية اذ لم يظهر في الاولى شي  
ذلك وكان ذلك هذا المضمرة في الجملة الثانية مخصصا بشي فربما يكون  
المضمرة في الجملة الاولى مخصصا بذلك الشي او الذي عليه الجمهور ان هذا  
ليس من المخصصات **وانه** لا يخصص عموم ما ظهر في الجملة الاولى المعطوف  
عليها **بالتقدير** الذي حصص به **ما اضم في المعطوف** وهو ما اضم **مع العام**  
**المعطوف عليه** ونهى من يوجب تخصيصه **لكن** مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم  
الا لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذوقا وعنده في عهده فالتقدير عنده من اوجب التخصيص  
هنا ولا ذوقا وعنده في عهده بكافرا **الجملة** في الحكم لان حروف  
العطف يقتضي ذلك ولما كان الكافر المعاهد يقتل بمثله علمنا ان الكافر  
المؤمن عن قتل المعاهد به في قولنا ولا ذوقا وعنده في عهده هو الحر فيخصص  
بذلك فيكون التقدير فيه بكافر حر واذا كان كذلك وجب ان يقتل في المعطوف  
عليه حربيا ايضا كما قدر في المعطوف فيخصص الكافر الاول به لان الثاني كذلك



فحينئذ يقتل المسلم بالذم في العموم قوله تعالى النفس بالنفس والمختار ان هذا  
لا يقتضي التخصيص لان الواجب للعموم في المذكور والمقدور بتحقيق وقوع  
النكره في سياق النفي والمخصص موجود في الثاني وهو النص والاجماع  
دون الأول فوجب القول بخصوص الثاني لوجود محصنه دون الأول  
لعدمه فتأمل والله أعلم **والمختار عند المصنف ان العلم بعد محصنه**  
بأي المحصنة المتقدمة لا يصير مجازاً فيما بقي داخل في صيغة العموم  
دون التخصيص بل حقيقة فيه وذلك لان تناوله للباقي قبل التخصيص  
كان حقيقة وذلك التناول بعد باق مكان حقيقة والذي عليه أكثر  
العلماء انه يصير مجازاً في الباقي مطلقاً لان الصيغة حقيقة في الاستغراق  
فلو كانت حقيقة في البعض ايضاً لزم الاشتراك وقد تقدم انه  
اذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك حمل على المجاز وايضاً فانه  
لا يحمل على البعض الاقرينه وهي علامة المجاز واما ما ذكره  
فالجواز عنه انما كان تنواله للباقي قبل التخصيص حقيقة لله عليه وعلى سائر  
الأفراد لا عليه **ومحسنة** فتأمل وعند بعضهم انه اذا خصص متصل بالشروط  
والاشتراك في حقيقة وان خصص بمنفصل كالكتاب والسنة ونحوهما مجازاً المختار  
عند المحققين انه يصح تخصيص الخبر بتخصيص الأمر والنهي فيهم من معناه

لانه يلزم

لانه يلزم منه الكذب فلا يصح الا في الأشياء كأمرو والنهي اذ لا يحتمل  
صدقاً ولا كذباً بخلاف الخبر في محتملها فإطلاق العموم فيه يقتضي الاخبار  
بما تناوله اللفظ **ومحسنة** والتخصيص كذلك فيلزم كذب أحدهما وايضاً فانه  
نفي فيصدق النفي فلا يصدق هو والصدق النفي والأشياء معاً وهو محال فإذا  
ثبت انه كذب فلا يقطع لان كلاماً الحكيم منزله عنه والصحيح هو الأول به ليل  
وقوعه كثيراً والله خلق كل شيء وهو مخصص بالعقل كما تقدم وتناول  
من كل شيء وهو كذلك لانها لم تؤت من كثير الأشياء والترها **والجواز**  
عما قالوا المنع من ذلك لأن الحكم لنا يثبت بعد التخصيص كما تقدم  
في الاستشأن من الاسناد انما يكون بعد الإخراج والثاني فلان صدق  
النفي انما هو بقيد العموم لا مطلقاً فعني قولك لم يؤت من كل شيء اعلم به  
العموم وقولك او تلئت اي على جهة التخصيص فلم يتوارى النفي والأشياء على أصل واحد  
فلا تنافي ومنهم من منع من تخصيص الأمر والنهي ايضاً قال لأنه بدأ **والجواز انما**  
يلزم البديل الوارد للعموم من أول الأمر واما اذا لم ير فلا فالتخصيص قديمه علمه  
لم ير للعموم فتأمل والله أعلم **واعلم انه يصح تعلم العمومين في حكم**  
**قطعي** عند جميع العلماء وذلك مسائل اصول الدين التي يستدل عليها بالسعي  
كالوعد والوعيد ومثله الشفاعة وجود ذلك من القطعي انما هو انما هو



لزم حقيقة مقتضاها فيلزم وقوع المتنافيين وهو محال ولا يلزم الرجوع  
الى الترتيب لانه فرع التفاوت في احتمال النقيضين وذلك لا يتصور  
في القطعي **ويصح التعارض في العام والخاص والعو به ح على المختار فيعمل**  
**بالتاخر منهما** اذا علم تأخره ولكن اذا كان المعلوم تأخره هو العام كان  
ناسخا للخاص وح يجب ان يتراخا عنه وقتا يتسع للعمل بالخاص وتمكن  
منه لانه شرط في النسخ على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وان كان الخاص  
فان تراخا كتر اخی الناسخ كان ناسخا لبعض ما تناوله العام وان لم يتراخ  
كان مخصصا ان مبينا للمراد بالعام **فانه جمل التاريخ** فلم يعلم انما المتأخر  
منهما **المحاج** واخذ في الحادثة بغيرهما لكن لا يخفى انما يطرح من العام  
ما يقال بل الخاص فقط دون ما عداه اذ لا موجب لسقوطه وهذا هو الذي عليه  
الجمهور **وقال الشافعي والصحابه** بل يقيني العام على الخاص ومعنى بناءه عليه **يعمل**  
**في الخاص فيما تناوله وبالعام فيما عداه** تقدم الخاص انا خرام **جمل التاريخ**  
واما جرد ذلك عندهم **ليحصل العمل بهما جميعا** فانه اولي من اطرهما وفي  
الطرح احدهما وظاهر كلامهم ان ذلك **مبني على التخصيص** حيث تقدم العمل ولو  
كان ورود العام متراخيا عنه وقولون تقدم الخاص قرينه تدبر بانه ما ربه  
العمل بل المراد ما عداه وكذا حيث جمل التاريخ واما حيث تأخر الخاص مفعلا

بالعام فلا اشكال في كونه تخصيصا فربما تحقيق مذهب الشافعي وهو المخصص  
رحمه الله تعالى يقوى هذا القول لما قالوا من ان العمل بحكم الله تعالى فيه **بمقتضى**  
عليه السلام وجب **ما لم يكن** فلا يجوز انما هما وذلك ذلك لمخصص رحمه الله تعالى على  
خلاف قاعده والله اعلم **فصل في المطلق والمقيد** وهما قريبان  
من العام والخاص فلذلك يذكران في بابهما اما **المطلق** فهو ما دل اي  
شيء **دل على ماهية مجردة** اي حقيقة من الحقائق غير مقيدة بشيء من  
القيود فتخرج المعارف كلها بالقيود هالبعض معين وجميع الاستغراقا  
نحو الرجال وكل رجل والرجل لا استغراق وح معناها دل على حصه ممكنه  
الصدق على خصص كثيره من الخصص المندرجه تحت مفروم كل ذلك للفظ الرجل  
مثلا **واما المقيد** فهو ما دل على اي على تلك الماهية لكن لا يخرج مجردة بل مع  
**زيادة قيد** فتدخل المعارف كلها وجميع الاستغراقا وذلك يدخل فيه نحو  
رقبه مؤمنه فانها وان كانت شايعة في الرقبه المؤمنه لكنها قد خرجت  
من شيعه ما لانها كانت شايعة بين المؤمنه وغير المؤمنه فحين  
قيدت بذلك القيد زال الشارح فتأمل **وهما اي المطلق والمقيد كالعام**  
**والخاص** في جميع ما تقدم من الأبحاث وخصيصا بزيادة بحث وهما انهما  
اذا ورد في حكم واحد حكم بالقيود اجماعا مثل ان يقول اطعم عييتي



اطعم جميعا عالمًا ومثل ان ظهرت فأعتق رقبته ان ظهرت فأعتق رقبته  
 مؤمنه فيحمل المطلق على المقيد اي ليحمل بان المراد من المطلق هو المقيد فلا  
 تطعم جميعا غير عالم ولا تعتق رقبته غير مؤمنه قيل بياننا اي ان المقيد  
 بيان المراد بالمطلق وقيل ناسخا ان تأخر المقيد وقتا يتبع للمحل  
 بالمطلق ونما وجب ذلك لان العمل بالمقيد عمل بالمطلق لان المطلق جزء منه  
 ففي العمل به جمع له دليلين بخلاف العكس وايضا يخرج عن العهده بيقين وذلك  
 واضح اذا وردا في حكمين مختلفين من جنسين فلا يحمل احدهما على الآخر  
 الاخر اتفاقا سواء كانا نهيين او امرين اتحد سببهما واختلف مثال  
 النهيين ان يقول لا تكس جميعا ولا تطعم جميعا عالمًا ومثل الامرين اطعم  
 جميعا وكس جميعا عالمًا وكذا لو قال كس ثوبا يانيا واطعم طعاما فلا يقيد  
 التمس المطعم بالعالم ولا الطعام بكونه يانيا **القياسا** يعني اذا كان  
 هناك علمه جامع وجب الحاق احدهما بالآخر لان القياس احد  
 طرق الشرع المقررة **والا** يحمل احدهما على الآخر **حيث اختلف السبب**  
**واتحد الجنس** مثل كفار في الظهار والقتل حيث اطلق في كفارة الظهار  
 فقال فخرير رقبته من قبل ان يتماسا وقيد في كفارة القتل فقال  
 فخرير رقبته مؤمنه فالجنس واحد وهو الكفار والسبب مختلف وهو الظهار

والقتل

والقتل فلا يحمل احدهما على الآخر **على المختار** مطلقا وقيل يحمل  
 مطلقا وقيل ان حصل قياس لتقييد المطلق بما يقيد به المقيد قيد  
 وذلك كاشتراك الظهار والقتل في خلاص الرقبه المؤمنه عن قيد  
 الرق لشوق الشارع اليه وان لم يحصل ذلك فلا هل اذكره بعض  
 المحققين فتأمل والله اعلم وبتمام هذه التمهيد في العموم والخاص  
**الباب الثاني في الحمل بين في الظاهر والمأول**  
 اما الحمل فهو في اللغة المجموع وجملة الشيء مجموعته واجمات الحسا  
 اي جمته وما في الاصطلاح فحقيقته **بالايفهم المراد به** تفصيلا بعد ان قول  
 اللفظ الذي الى لفظه ما لا يحتمل كل مجمل من لفظ او فعل لان الاحمال يكون  
 في الفعل كما يكون في اللفظ قوله المراد به يخرج المهرل لانه لم يرد به شيء  
 لاجمله ولا تفصيلا وقوله تفصيلا قيل انه لا يخرج المهرل وهو غير مستقيم  
 لانه خارج من قوله المراد كما بينا وحينئذ فلا حاجة اليه اللهم الا ان  
 يكون بياننا لقوله لا يفهم اي لا يشترط في الاحمال الاعداء فهم التفصيلي  
 لا الاحمال هذا **واعلم** ان الاحمال قد يكون في الفعل كالقيام من الركعة  
 الثانية من غير تشهد فانه يحتمل الجوان اذا فعله متعمدا او السهو فلم يفهم  
 المراد به فكان مجمل بينهما وقد يكون في اللفظ كالمشرك فانه



محل لمرده بين معانيه واجماله اما بالاصالة كالعين او بالاعلال  
 كالمختار فانه متردد بين اسم الفاعل واسم المفعول ولكن بعد الاعلال واما  
 قبل فانه كان مبينا بالحركة بالياء الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح وقد  
 يكون في اللفظ المركب وهو انواع منها ما هو في جملة اللفظ نحو قوله تعالى  
 او يعوذ الذي يبيد عترة النكاح فانه متردد بين الاستعاط والزيادة  
 لانه ان امر يديه الروح فالمراد به الزيادة وان امر يديه الولي فالمراد به  
 الاستعاط ومنها ما هو في مرجع الضمير حيث تقدم امر ان  
 يصلح ان يرجع اليها مثل قوله تعالى او لحم خزير فانه جرس فانه  
 يتردد بين اللحم والخزير ومنها ما هو مرجع في الصفة نحو جاني  
 علام يزيد الكاتب الاحتمال ان تكون الصفة لزيد او للغلام  
 ومثل يزيد طبيب ما هو فان الماهر محتمل ان يرجع الى زيد والى  
 طبيب ومنها ما هو في تعدد الجاز اذا عذر حمل الكلام على الحقيقة  
 مثل بل يدها مبطنتان فانه بعد تعذر الحقيقة وهي الجازحة متردد  
 بين مجاز الاحتمال ارادة النعمة و ارادة التشبيه وقد يكون في  
 غير هذه الامور فانه هو المحل باقامه **واما المبين فهو مقابل**  
 اي مقابل المحل وهو ما يفهم المراد به تفصيلا وكما ان قسم المحل الى مفرد

ومركب

ومركب فكل ذلك مقابل له وهو المبين قد يكون مفردا وقد يكون مركبا  
 وقد يكون في الفعل ايضا وقد يكون فيما سبق له اجمال وهو  
 واضح وقد يكون فيما سبق لمن يقول ابتداء والله بكل شي عليم  
**والبيان** يطلق على معنيين اعم وهو فعل المبين اي لتبيين كالمسألة  
 بمعنى التسليم وذلك لخلق العلوم الضرورية ونصب الادلة والامثلة  
 العقلية والشرعية واخص وهو المراد **هنا وهو ما يبين به المراد**  
**بالخطا الجمل** وهذا يشمل العلم الضرورية والدلالة والامارة سواء  
 كانتا قول او فعلا **واعلم انه يصح البيان للمحل بكل واحد من**  
**الادلة والامارات السبعية** وهي الكتاب والسنة المقالية والفعل  
 والتقريب والاجماع **والقياس** اما الكتاب والسنة المقالية والاجماع  
 فلا خلاف في صحة البيان بها واما الفعل والتقريب والقياس فيصح  
 البيان بها على المختار ومنهم من منع من البيان بالفعل لانه لا ظاهر له  
 واما البيان بما تضمنه من القول الذي يؤخذ منه ومنهم من منع من  
 البيان بالتقرير قال لان دلالة تضعيفه لاحتماله والصحيح هو  
 الاول بدليل رجوع الصحاح اليها الى الفعل صلى الله عليه وسلم  
 وتقريره في بيان المجملات واعتمادهم عليها كما اعتمادهم وجوعهم



الى قوله في ذلك من غير فرق وايضا ما شهد به الفعل اذ في بيانه  
من الاخبار عنه ولذا قيل في المثل النوى ليس الخبر كالمعاينة وايضا  
فان البيان بالفعل قد وقع كما في بيان الصلاة والحج لا يقال بل هما ميان  
بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلح حد وعني مناسككم لا تقول  
هذا دليل كون الفعل بياناً لانه هو البيان اذ ليس فيه بيان فتأمل ولانه **لوم**  
البيان بالتقرير لادى الى ان يكون **صلى الله عليه وسلم** سكت على منكر وذلك لا يجوز لما  
فيه من الاخلال بأدأ الشرايع كما اذا رأى رجلاً يفعل في الصلاة فعلاً  
بعد ان نرى عن الأفعال فيها فان سكوتها كالإباحة لذلك الفعل اذ لا  
يجوز سكوتها على منكر وفي ذلك بيان للقدر المحرم من الأفعال في الصلاة  
**والمختار انه لا يلزم سهو البيان في النقل كشره المبين** فلا يلزم اذا كان  
المجمل متواتراً او جلياً ان يكون البيان مثل بل مجزاً من القطع بالظن  
والجلي بالحفي ومنهم من **يشترط** **المساواة** بينهما ومنهم من **يشترط** ان يكون البيان  
اقوى والصحيح هو الأول بدليل انه يصحح البيان وغيره **فصل**  
بالقياس والخبر الواحد لانه دليل العمل بما قطع ولم يفرق بين البياني وغيره وايضا لا يكون  
الطبيين قطعياً والبيان ظني اذ لا يتبعه تعلق المصلحة بذلك ولان الظن  
كالمعلم في جلب النفع ودفع الضرر وايضا فقد وقع وهو دليل الجوان

وذلك

وذلك كتحصيل القرآن والخبر المتواتر بالخبر الاحادي كما تقدم في الفرق  
بين التحصيل العام والبيان للمجمل فتأمل **والله اعلم بالمختار** **المختار** **المختار**  
**في حسن الشيء بالمدح** عليه كما يتعلق في حسن اخراج الركعة بقوله تعالى  
والذين في اموالهم معلوم **اد هو** اي المدح على ذلك الشيء **فالمست** على ذلك  
الشيء **ويصح** **التعلق في قبحه بالمدح** عليه كما يتعلق في قبح جنس  
الزكاة بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية **اد هو** **الدم**  
**المن النهر** عليه لان النهر قد يكون عما حسن كما يكون وما لا يكون  
الا على القبيح فبصح حينئذ الاستدلال بذلك على حسن الفعل او قبحه  
لانهما لم يكونا مجملين بل ظاهرين كالأمر والنهي وذلك لانه الفعل  
الذي لا يعلم حسنه ولا قبحه اذا وصف به ثم تعقبه المدح او الذم اقتضى  
انهما لأجل الفعل لا لغيره فيلزم قبح الفعل او حسنه وذلك ظاهر والله  
اعلم **والمختار انه لا اجمال في امور منها الجمع المنكر نحو رجال اذ يجمع على الا**  
**قل** ما يدل عليه وهو ثلاثه اذ هو المتيقن دخوله في الخطا والاصل برأيه لانه  
عن الزايد وايضا فان السيد اذا قال لعبد اكرم رجالاً افاكرم ثلاثه عد  
ممتثل وسقط عنه الذم ولو كان محمداً لما كان كذلك وكذا اذا أمر شخص  
لآخر به لاهم وفسرها بثلاثه قبل ذلك منه فلو لانه مبين لما قبل ذلك منه



ومنها انه لا اجمال في تحريم الأعيان ان التحريم المضاف الى الأعيان  
 نحو قوله تعالى حرمت عليكم امواتكم حرمت عليكم الميتة الميتة ونحوها **لا اجمال على**  
**المعاد** من ذلك كالوطي والموطوء والاكل في الماكول والملبس في الملبوس  
 والمشرب في المشروب فاذا قال حرمت عليكم الاموات والميتة والحريم  
 والحريم منه تعريفا انتفاء بها الاكل ونحوه اذ لا يسبق الى الفهم الا ذلك فهو  
 متصبع الدلالة لا اجمال وايضا فان الصحابة ومن بعدهم استدلوا بها  
 على تحريم الفعل المقصود منها كما وقع منهم حين سئلوا عن صلاتهم **صلى الله عليه وسلم**  
 قد حرم الخمر يشكوا ان المراد تحريم شرها ولذا عد كل منزه الى ما عنده منها  
 فاهراقه وكذا فقهوا من قوله في الذهب والحريم هما حرامان على ذكر  
 اتي ان المراد تحريم لبها لا ملكها والنظر اليها **ومنها انه لا اجمال في**  
**نحو العام المخصص** والمراد بنحو العام المخصص المطلق اذ فيه واعلم ان  
 التخصيص لا يخلو اما ان يكون بعينه او مبين ان كان بعينه فلا يحتاج  
 به على شيء من الأفراد اتفاقا لو صرح اجماله مثاله قوله تعالى احلت  
 لكم برية الانعام الا ما يبلى عليكم وان خص بعين كماله قيل  
 اقتلوا المشركين الا اهل الذمة فالحكمة لانه لا اجمال فيه فيصح الاحتجاج  
 به على ما بقي بدليل انه كان قبل التخصيص حجة في الجميع فتبقى حجة حتى

يظهر المعارض

يظهر المعارض ولم يظهر الا في القدر المخصوص فيبقى حجة في الباقي واما  
 فان الصحابة كانوا يتدلون بالعمومات مع وجود محضات وشاع  
 ذلك عنهم وذاتهم وتكرروا ولم ينكر فكان اجماعا وذلك واضح  
 الدلالة على عدم الاجمال **ومنها انه لا اجمال في قوله صلى الله عليه وسلم**  
**صلاة الا بطهور** لا صلاة الا بقاءه لا تكاح الا بولي ومحو ذلك كثير ما في  
 فيه الفعل والمراد في صفته **والدليل** على ذلك انه ان ثبت عرف شرعي فمطلقه  
 للصحيح كان معناه الا صلاة صحيحة والاكاح صحيحا وفي مسماه  
 وهو ان يشهد بصدقه ممكن فيتعين فلا اجمال وان لم يثبت عرف شرعي فان ثبت عرف  
 لغوي وهو مثله فيصده في الفائدة والجدوى نحو لا علم الا مانع ولا  
 كلام الا ما افاد فيتعين فلا اجمال ايضا وان قد انتفى العرفين  
 فالأولى جملة على نفي الآخر اذ كون الكمال لأن ما لا يصح كالعدم في  
 عدم الجدوى بخلاف ما لا يكمل فكان اقرب المجازين الى الحقيقة  
 المتعذر فكان ظاهرا فيه فلا اجمال **ومنها انه لا اجمال في قوله**  
**صلى الله عليه وسلم** **الاعمال بالنية** فحينئذ يصح دليلا على وجوب النية في كل  
 عمل لان المراد بذلك انه لا عمل الا بنية والعمل نفسه بدون نية غير متعين  
 لعلمنا بوجوده فيبقى المراد في جميع احكامه من الصحة والكمال في الثواب



والطاعة ونحو ذلك اذ لا تنافي بينهما ولا قرينة تشعر بخصوصية احدهما  
 فلا اجمال في قوله صلى الله عليه وسلم **رفع عن امتي الخطأ والسيئ**  
 مما نفي صفة والمراعى لازم من لوازمها وذلك لأن العرف في مثله  
 قبل ورود الشرع رفع المؤاخذه والعقاب قطعاً بدليل ان السيئة اقل  
 لعبه رفعت عنك الخطأ والسيئ كان المفهوم اني لا اخذك  
 بهما والعاقبة عليهما فذلك بعد ورود الشرع فلا اجمال حينئذ  
**والله اعلم بالمختار انه يجوز** للرسول صلى الله عليه وسلم **تأخير التبليغ** لما وجب اليه  
 من الأحكام الى وقت الحاجة اليها اذ لا مانع من ذلك لأعقلا ولا  
 شرعاً وايضاً يجوز ان يكون في التأخير مصلحة يعلمها الله تعالى وقوم  
 لا يجوز ذلك لقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما انزل اليك والام للرجوب  
 وللغور قلنا لا يمنع جواز التأخير **اذا قصد المصلحة** فكانه قال بلغ على  
 ما تقتضيه المصلحة من التأخير وغيره لان المقصود بالشرائع المصالح  
 فتبليغها يكون على وفق المصالح لأن الفرع تابع للأصل وقد تكون  
 المصلحة في التأخير **والله اعلم** **والاجوز تأخير البيان للمحل والتخصيص**  
 للعلم والتقييد المطلق **عن وقت الحاجة** اي وقت امكان العمل  
 بما اقتضاه الدليل للمحل او العلم المطلق فلا يجوز ان يخاطب بها

بالصلاة مثلاً وقد علمنا انه لم يرد بها المعنى اللغوي من غير ان يبين لنا ما  
 قصد به مع تصديق وقتها فهذا ممتنع **اجماعاً اذ يلزم من ذلك التكليف**  
 للعبادة **ما لا يعلم** وهو قبيح على الله تعالى الا عند مجوزي تكليف ما لا يطاق  
 واكأنه لم تعتد بعدهم لخصته فلم يذاقل اجماعاً **فاما تأخير البيان**  
**والتخصيص ونحوهما عن وقت الخطأ** الى وقت الحاجة فقد اختلف  
 فيه على أقوال الأول انه يجوز مطلقاً لأن الصحابة سمعوا قوله تعالى  
 اقتلوا المشركين كافة وهو عام ولم يسموا تخصيصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 وله يوم في الجوس سنوهم سنة اهل الكتاب الا بعد حين ونحو ذلك  
 كثير الثاني لا يجوز لانه كالخطأ بالمرمل وما لا يفهم معناه وهو ممتنع  
**والجواب** انهم ما فرقوا لأن المحمل ونحوه يفهم منه احد مدلولاته فيطبع  
 او يعصى بالعزم على فعله او تركه بخلاف المرمل اذ لا يفهم منه شيء  
 الثالث يجوز التأخير في البيان اذ لا يقبل المحل طيب المحمل بشيء معين اذ  
 لا ظاهر له فيعقده فلا يحمل الخطأ به على اعتقاد الجرمل ولا يجوز في  
 التخصيص ونحوه لان التأخير يوجب حمل الكلام على ظاهره فيحققه  
 العموم ونحوه والمراد غير فيقبح لما فيه من اللبس واستقرب هذا  
 الأصا المهدى عليه السلام ورد بأن سماعه ممنوع من اعتقاد



ظاهرة اذ المجتهد لا يعمل بظاهر العام حتى يبحث عن تخصيصه كإياتي  
 وايضا فإنه منقوض بالمنع فإن ظاهر المصوح الدوام مع انه غير مراد  
**الرابع** اختاره المصنف حيث قال **فالمختار** **جواب ذلك** أي تأخير البيان  
 والتخصيص ونحوهما في **الأم والنهي** لأنهما انشاء فلا يحمل ساهما على اعتقاد  
 جبرل فجاز الخطاب بهما وان لم يبين **وحينئذ يجب على السامع للعموم**  
 فيهما ان لا يعتقد شاملا في العام ولا على ظاهر حتى يقع منه **البحث** عن  
 تخصيصه وبيانه كإياتي **والجواب** ذلك في **الأجل** اذ السامع اذ أخبر بعموم  
 اعتقد شموله فيكون اغراء بالحمل فيقيم هذا في العام وما الحمل فلا يكون عينا  
 اذ فائدة الاخبار الاخرى في الحمل اذ لا يفهم المراد به واحيب عن  
 هذا بان الخطاب بالعام لا يعتد شموله حتى يقع منه **البحث**  
 عن تخصيصه فلا يجده وما الخطاب بالحمل ففائدة توطين النفس  
 على الاشتغال اذ تبين اذ يفهم منه احد دلالاته كاتقدم **وله علم فائدة**  
 من منع من تأخير التخصيص لم يجوز اسماع بعض المخصصين دون بعض مشروطة  
 ولما المجورون فقد اختلفوا في ذلك **والمختار** به يجوز بدليل وقوة **الارتي**  
 ان قوله تعالى اقتلوا المشركين عام ثم المخرج منه اهل الذمة ثم العبد ثم  
 المراد بتدريج وايضا قد جاز مع ايها وجوب الاستعمال في الجميع مع براه

وجوب الاستعمال في البعض اجد فتأمل **والله اعلم** وهذا **فصل**  
 في الظاهر والمأمول **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح  
**يطلق على ما يقال في النص** فيكون قسما له حقيقة **والظاهر** في الاصطلاح  
 المقصود **ويطلق على ما يقال في الحمل** وحقيقته **والظاهر** في الاصطلاح  
 فيكون النص قسما منه **الظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
 سواه وهو النص وقد يفهم معنى **الظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
 في باب المنطوق والمفهوم **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
 المبين وقد تقدم تفسير المبين **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
 يفهم المراد به وهذا قد فهم ان المراد به خلاف ظاهره ويخرج الظاهر لأن  
 المراد به ظاهره ويخرج المراد به ان لا يرد به شيء **واما الناول**  
 فهو اللغة مستقن أن يؤول اذ اجمع **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
**صريح النظم عن حقيقة** **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
 القرآن بالغة اذ هي حقيقة في اصولها كما قامت دلالة العقلية القاطعة  
 على نفس الجسم علمنا ها على خلاف حقيقتهما وقلنا اراد براهمة  
 التسمية **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح  
 التجميع من الأيات بقرينة قوله تعالى ليس شيء **والظاهر** في الاصطلاح **والظاهر** في الاصطلاح



**على بعض مملوكة** فما يقهر العام على بعض ما يد له عليه **لقرينه اقصرها اي**  
 الصن والقصر فقرينه الصنف قد تقدمت وفريده القصر ما عقليه كما في  
 قوله تعالى والله على كل شي قدير فان طاهره العموم لكن القرينه العقليه كون  
 بعض الاشياء لا تدل في مقدوره تعالى كما عيان افعال العباد  
 وغير ذلك من التي تحل ان على تعالى قصرته على بعض مملوكة ولا ذلك  
 سائر المنحصات العقلية اما مقابل **كالمخصصة** المقالية المنفصلة  
 والمنفصلة مما تقدم **فأقول** لمفسر الماور والتاوتل ولم  
 يفسر الظهور وإنما في الظاهر فقط **قلت** لان المقصود من العجز  
 هو الظاهر دون الظهور فليس بمقصود وانما في التاوتل وان كان ايضا  
 غير مقصود من العجز لان بيانه للماويلية اي بالمعنى الذي صرف  
 اليه الظاهر فقام **والله اعلم نعم** والتاوتل ثلاثة اقسام لانه **قد يكون**  
**قريناً فيكون في الوجود** لقرينه كما ذكرنا في تاويلي اليه بالنوع فانها حجاز  
 في النعم في يقووه العلامة وكتاويل **الجلدي** الذي على النصف  
 في البعد قياساً على الامة لان هذا النوع من القياس الجلي فقد قصر العام  
 على بعض مملوكة **وقد يكون بعيداً** وبعد هي خفاء العلامة **فهي تخرج الى**  
**مرحى اقوى** تخرج به التاويل القرين لانه تخرج بالمرحى الذي من ذلك تاويل

بعض الخفية

بعض الخفية وبعض امتنا قوله تعالى فاطعام سنين مكيئاً بان المراد  
 اطعام طعام سنين مكيئاً واحداً واكثر قالوا لان المقصود دفع الحاجة  
 وحاجة مسكين واحد في سنين يوماً كالحاجة سنين شخصاً لا فرق  
 بينهما عقلاً ووجه بعده انهم جعلوا المقدم وهو طعام مذكور المحب  
 الالاه مع ظهور ان يكون المذکور وهو سنين هو المراد لانه يمكن ان يفهم  
 اطعام سنين مكيئاً دون واحد في سنين يوماً الفضل الجماع في كرم  
 بل دليل الله مع الجماعة وتطابق قولهم على الدعاء فيكون اقرب الى  
 الاجابة ولعل فيهم مستجاباً بجله الواحد وفرد ذلك من الاوليات  
 البعيدة على ما هو مبسوط في بسائط هذه الفن **وقد يكون مختصفاً**  
 لا يحتمل اللفظ **فلا يقل** حجة هو الحكم بطلانه وذلك كتناويل الباطنية مثل  
 تاويلهم ثعبان موسى بحجته ونبخ الماء من بين الاصابيح بكنزه العلم وقولهم  
 في قوله تعالى صرمت عليكم امراةكم المراد بالامراة العلماء وبالامرهم بحرم  
 مخالفهم ولما وبلغ الجب الطاعون ابن كرو عمر حجة الله عنهم وبالمفرق قوله عان  
 الله يا مكرم ان تدعى ليقوه بعائشه وغير ذلك كثير في اناطيلهم وبعام هذه الكثرة  
 فخرج بالجماع والبيان **الباطنية من اهل البيت** **والشع**  
 في اللغة يطلق على الالهة مثل شمس الظل اي الله وعلى النقل والتحويل

Copyrighted material



مثل نسخ الكتاب يفتك ما فيه الى اخره منه المناسبة لا تنقل المال  
من دار الى اخرى قد اختلف في حقيقة في احدها حبان في الارض امر  
مشارك بينهما فيقل هو حقيقة في النقل حبان في الارض وقيل العكس وقيل  
مشارك في اوله يتعلق بهذا الخلاف عرض علمي **وفي الاصل طريح**  
ان القول بالحكم الشرعي طريق شرعي مع تراخي بينهما انما قال العقل الحكيم ولم يقل ان الاله  
عينة لان الاله العاين لا يتصور على الله تعالى لا بد او هو مستحيل في  
حقه تعالى اذ لا يتكفله عالم مكن قد علمه لانه عالم لاله فحيث لا بد من عالم  
المكلف في الفعل قبل الشروع والاعاد على عرضه بالنقص واذا عكس في فاعلة  
خرج الامر مثلاً عن كونه عبثاً ثم اذا تراخى عن مثله في المستقبل علمنا ان هذه  
المصلحة فيه قد انقطعت محسن ثمة حيث لا بد من الشرعي احتراز عن  
الحكم العقلي فان الاله طريق شرعي ليس نسخاً وذلك كالدلالة المبحه لبع  
الانعام بعد ان كان محرراً بحكم العقلي قوله بطريقه ولم يقل دليل ليشمل القطع والظن  
وقوله شرعي يخرج الاله الحكم الشرعي بالموت والنوم والجنون والعفلة فان لم يكن شرعاً قوله  
مع تراخي بينهما يخرج التخصيص فانه ليس نسخاً وانما هو بيان لمرد المسكول لفظ الترخيم  
الحد قد اطلقوا على شروط النسخ وهو اربعة الاول ان لا يكون النسخ في ولا المسوخ  
عقلاً مثلاً الاول ارتفاع التكليف بالنوم ومثال الثاني اياجه ذبح الهرام

كما بينا

كما بينا الثاني ان لا يكون الذي يزيله النسخ صورة مجردة كنسخ التوجه  
الى البيت المقدس فان النسخ لوجوب التوجه اليه لم ينسخ صوراً وانما ازيل  
وجوبه وكذلك كل صورة **الثالث** ان غير النسخ من المنوخ بان يكون  
مخالفه بوجه **الرابع** ان يفصل عنه احتراز من الغايه ونحوها نحو اقوا  
الصياح الى الليل فانما متصله بالجملة فلا يكون نسخاً والله اعلم فان قلت  
هذا الحد لا يتناول نسخ التلاوة فقط انما الحكم باق لم يرفع قلت بل يتناول  
لان نسخها قد رفع حكماً لانه عبارة عن نسخ الاحكام المتعلقه بنفس  
النظم كالجواز في الصلاة وحرمة القراءة على الجنب والمأخوذ **واعلم**  
انه قد اختلف في النسخ هل هو باق في عرف على معناه اللغوي ام هو منقول  
الى معنى اخر والصحيح انه منقول لانه في اللغة ازاله العيان وفي الشرع ازاله الاحكام  
واين احدهما من الاخر حيث لا يكون حقيقة شرعية ان كان الناقل هو الشرعي وعرفيه  
اصلاً لحيه ان كان الناقل هو اهل الشرع **والله اعلم** **والمتأخر جواز** ان النسخ قد  
شد المخالف فيه من المسلمين والاكثر على وقوعه الا عن اصغرهم من فروى عنه  
وان كان جائزاً لكنه لم يقع وروى عنه انه منع من نسخ القرآن بالقرآن فقط  
**والصحيح** المختار عند جميع العلماء انه جائز واقع **والدليل** على ذلك العقل  
والنقل اما العقل فلانه قد ثبت انه صالح للعباد اما الواجب فلكونه الطائفة



مقر بهن فعل الطاعة العقلية واما المندوب فلكونها مسلمات للوجوب  
واما الحرمة فلكونها مفاسد واشك ان جلب للفائدة اهم من جلب  
المنفعة واما المكر وهما فلكونها مسلمات لا حتمية المحرمات وحينئذ فيلزم  
ان تتغير بتغيرها فانها تقطع بأن المصلحة قد تتغير بحسب الأوقات كما تتغير  
بحسب الأشخاص فلا بعد في ان تكون المصلحة تقتضي شرع حكم في وقت  
ورفعه في وقت آخر واما النقل فقوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها  
اي نؤخرها انما بخير منها او مثله او مثلهما فانها مخرجه بوقوع النسخ في القرآن  
وايضاً فانه قد وقع وهو دليل الجواز وذلك كما جاء في التوراة  
ان آدم عليه السلام امر بتزويج بناته من بنييه وقد حرر ذلك باتفاق  
وان كان قد روي عن ~~عنه~~ الصادق عليه السلام المنع من ان يكون آدم  
امر بتزويج بناته من بنييه بل انه انزل لابن آدم حواء فولدت فحازت  
ابنتها لابن اخيه قال الامام المهدي عليه السلام لا الزمان وبه مشادة  
مخووف غير مشهور عن الصادق عليه السلام والله اعلم قيل ونسخ من ضرورية  
الدين فهو معلوم ضرورة بدليل نسخ بعض احكام الشرائع السابقة من  
شرائع الانبياء عليهم السلام بالأدلة القاطعة على حقيقة شريعتنا ونسخ  
بعض احكام شريعتنا بالأدلة القاطعة منها والله اعلم وهو ايضا جائز

وان لم يقع

وان لم يقع الاشعار به على المختار فلا يشترط في جواز ذلك ومنهم  
من اشترط ان يقع الاشعار به ~~او لا~~ اي عند الابتداء بذلك المفسوخ مثل  
قوله تعالى او يحيل الله لهن سبيلا لا تدركه لعل الله يحدث بعد ذلك امرا  
قالوا لان الطاهر من الأمر السواء والخطا انما يراد به طاهر فلم يكن ثم اشعار  
لما قد ليس على المكلف وحمله على اعتقاد دوامه وهو قبيح فلا يجوز على الله تعالى  
فيجب الاشعار بأن الحكم سينسخ دفعا لهذا الظاهر والوجوب ان لا يلزم  
الاحتياج الى ذلك لان لفظ الأمر لا يقتضي ذلك اي الدوام لا الغة  
ولا عرفا لا عاما ولا خاصا بأهل الشرع فاذا اعتقد دوامه لم يغير دليل فقدي  
من جهة نفسه لا من جهة الله تعالى فيجوز لا يجب الاشعار به ~~والاحتياط~~  
جواز نسخ ما فيه بالتأييد ان كان التأييد قيد للفعل مثل ان يقول  
صوما ابد أو الدليل على ذلك انه قد ثبت جواز تخصيص العلم المؤكد كل  
واجمعين فيجوز نسخ ما قيد من الفعل بالتأييد بمثابة التاكيد بكل  
واجمعين والنسخ والتخصيص واحد غير ان احدهما في الأعيان  
والآخر في الأزمان وهذا لا يقتضي فرقا بينهما فيما ذكر فان كان التأنييد قيد  
للوجوب وبيان مله بقاء الوجوب واستمراره فان كان نصا فحوا  
يقول الصور واجب مستمر ابد لم يقبل خلافه وان لم يكن نصا بل ظاهرا مثل



الصوم واجب في الأيام والأشهر زمان ونحو ذلك قبل النسخ  
الذي خلاف الثابت وحمل ظاهر التأييد على الجواز كالتخصيص  
ونحوه كذا اقرره بعض المحققين والله أعلم **ولذلك يجوز النسخ على الأصل**  
**الى غير بدل** يعني انه يجوز نسخ التكليف من غير تكليف آخر بدل عنه ومنه  
الشافعي وقال النسخ فرض الا اذا ثبت مكان فرض آخر والصحيح هو  
الأول والدليل على ذلك اما اولاً فقد ثبت ان الأحكام مصالحة يجوز انقضاء الصلحة  
ولا يدل لها ولا يمنع من ذلك عقل ولا شرع وأما ثانياً فإنه قد وجع وأنه  
دليل الجواز وذلك كنسخ وجوب **الأمساك بعد الفطر** تقديم الصدقة  
قبل نحوى الرسول فإنه كان واجبا ثم نسخ الى غير بدل وكنسخ وجوب **الأمساك**  
بعد الفطر كما قال جابر الله انه كان الرجل اذا أمسى حازله الأكل والشرب والجماع الى  
ان يصلي العشاء الأخره فإذا صلاها أو نأى ولم يفطر حرر عليه كل صفة القابله  
ثم نسخ ذلك بقوله تعالى حل لكم الصيا الرفث الى نساكم الآية من غير بدل  
ونحو ذلك كثير **وكذا يجوز نسخ الحكم الأخف بالحكم بالاشق كالعكس** اي  
كما يجوز العكس وهو نسخ الأشق بالأخف اما الثاني فاتفق بين  
من اثبت النسخ وكذلك النسخ بالساوي واما الأول فمنهم من منعه  
والصحيح الجواز والدليل عليه العقل والسمع اما العقل فقد ثبت من

ان الأحكام

ان الأحكام مصالح والأمانع من ان تكون المصلحة بالاشق بعد الاحق  
الكثير ذلك كما ينقلهم من الصلحة الى القسم ومن وهذا واضح  
واما السمع فادلت كثيره منها نسخ التحريم بين الصوم والفدية الثابت بقوله  
تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الخ اي على المطيعين الصياك الذين لا عذر  
لهم فدية طعام ساكنين بقوله تعالى من سره منكم الشر فليصمه ولانشك  
ان التزم احد الأمرين اشق من التحريم بينهما ومنها نسخ صوم عاشوراء  
بصوم شهر رمضان وصوم شهر اشق من صوم يوم واحد ومنها نسخ وجوب  
الكف عن قتال المشركين الثابت بقوله تعالى ودع اذهم ونحوها بأيجاب  
القتل بآيات كثيرة مع التشديد فيه حتى اوجب ثلثا الواحد للعشرة ثم للأثنين  
وهو اقل من الكف ونحو ذلك كثير **واعلم ان المراد بالعكس في قوله**  
**كالعكس مجرد تقديم ما اخر وتأخير ما قدم لا معناه الاصطلاح اعني تبديل**  
**طرفي الفضية كما تقدم بيانه وتسميه ذلك عكسا** تجوز للمناسبة بينهما والله  
اعلم **وجوز نسخ التلاوة** فلا يبقى اللفظ قرأنا **والحكم** فلا يبقى الحكم بحواله **جميعا**  
قاله كان اي حال كون النسخ لهما جميعا وذلك كإروى مسلم عن عائشة انهما قالت  
كان فيما انزل من القرآن عشر منوعات محرما ثم نسخ من خمس فقد نسخ  
تلاوته وحكمه ويجوز ايضا نسخ **احدهما دون الآخر** اي اما التلاوة فلا يبقى



اللفظ قرأ دون الحكم فيبقى وأما الحكم دون التلاوة بأن يبقى اللفظ قرأناه  
يتلى معجزاً أو لا يبقى الحكم الدال هو عليه مثال الأول ما روى الشافعي عن عمر أنه  
قال لما نزل الله في كتابه الشيخ والشيخه إذا زنيا فأرحوهما البتة وفي  
بعض الروايات نكاحا من الله وسوله والمراد بهما المحصن والمحصنة ثم نسخ  
تلاوته دون حكمه فهو باق وهذا الأول وهو مانع تلاوته وحكمه الأصح  
أنه يجوز للمسلمين والحنابلة تلاوته ولمسه إذ ليس بقرآن حينئذ ومثال  
الثاني نسخ الاعتداد بالحوال في حق الميتة الثابت بقوله تعالى إلى الحول  
غير إخراج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن  
بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ونسخ إيه السيف وهي في قوله تعالى إذا نزل  
الأنشراح فاقتلوا المشركين الآية لاياً كثيرة كالآيات التي في  
الأعراس والصفحة وقد قيل إنها ناسخة لمائة وأربع وعشرين آية  
نعم والمراد بالأنشراح الحر ذو القعدة والحج ومحرر ورجب  
ونصف شهر رمضان عند الأكثر وقيل المراد بشر اللاجل وبما حرمها  
لحرمة العمد والله أعلم ومانع حله فلا دون تلاوته كما قدم لا يجوز  
للحدس تلاوته ولمسه لأنه قرآن ويجوز نسخ **مفهوم الموافقة** قد بيناه مع  
**أصله** أي الذي له المفهوم كما ينسخ تحريم الضرب وأصله الذي هو تحريم

التأفيف

التأفيف وجوب قضاها الاثنين وأصله الذي هو قضاها المائتين و  
يجوز نسخ **أصله** أي أصل مفهوم الموافقة دون أي دون المفهوم كما ينسخ  
تحريم التأفيف ويبقى تحريم الضرب **ولا يجوز العكس** أي يجوز نسخ المفهوم  
دون الأصل لكن **إن لم يكن المفهوم فحسب** بل كان لحفا كما ينسخ وجوب  
قضاها الواحد للعشرة ويبقى قضاها العشرين للمائتين وأما أن كان فحسب  
فلا يجوز فلا ينسخ تحريم الضرب الذي هو أولى بالحرص من التأفيف لأن الذي  
فيه أكثر دون التأفيف فيبقى تحريمه وهذه آية كثرى المختار عند المحققين  
من العلماء أنه لا يجوز نسخ الشيء قبل إمكان فعله سواء كان قبل دخول  
الوقت أو بعده قبل انقضاء زمانه يسع المأمور به فلا يصح أن يقول جواز هذه  
الشيء ثم يقول قبل دخول عهده عرفه لا يجوز أو لا أن يقول يوم عرفه  
قبل انقضاء زمانه يتبع لأسباب الحج لا يجوز **والدليل** على ذلك أنه لو  
صح نسخ الشيء قبل إمكان فعله أذ انتهى عن نفسه ما أمر به أو العكس فيكون  
أما به حيث تبين من بعد القبح أو الحسن أو قصد إلى النهي عن الحسن أو  
الأمر بالقبح أو عتبا حيث لم يتبين له ما لم يكن عرفه مما ذكر وكل  
من ذلك محال في حقه تعالى وأما إذا كان محال فهو محال فيكون النسخ قبل  
التمكين من فعل المنسوخ حتى نسخ محالاً لأن المكلف مع عدم التمكن



منه غير مكلف به فلا نسخ وان كان قد كلف به ولم يتمكن منه فهو يد الكا  
 بينا وما بعد التمكن فيجوز سوا كان قبل فعله او بعده فلا يترط  
 الفعل ولا هم من جواز النسخ قبل الامكان واقتوى حججهم على ذلك ما احتجوا به  
 من ان ابراهيم عليه السلام امر بنسخ ولد ثم نسخ قبل التمكن والنجوى انا لا  
 نعلم ان ابراهيم عليه السلام امر بالنسخ على الحقيقة وإنما فعله من اضجاع ولده  
 واخذ المديه فقط به ليل قوله تعالى يا ابراهيم قد صدقت رؤياي وهو لم يذبح  
 وان سلمنا انه امر به فلا يخلو الامر اما ان يكون مؤقتا او لا والاول باطل  
 اذ ليس في الايه ما يدل على التوقيت وان كان مطلقا كما هو الظاهر فلاحه  
 لهم فيه اذ ليس مما نحن بصدده لان الخلاف في الفعل المؤقت قبل  
 دخول وقته او بعد دخول الوقت قبل انقضاء زمان يسع المأمور به  
 والفعل عاجلا مطلقا هو سعي غير مصيق به ليل فانظر ماذا ترى  
 ولو كان مصيقا لما اشتغل عنه بمراودته وجئنا بالغرض حصول  
 الفعل فيجوز ان يكون قد مضى وقت يمكن فيه ايجاد الفعل فالنسخ بعد  
 التمكن لا قبله وذلك جائز كما بينا والله اعلم **والزيادة على العباد نسخ لها**  
**اي للعبادة المريد عليها** لكن لا مطلقا بل **ان لم يجز المريد عليه به ونهاى**  
 ان كان الزائد مخرجا للأصل عن الاعتداده بحيث يجب استشفاه لو فعل

وحده وقد كان يفعل اوله وحده ويحرم بحسب ما كان  
 وذلك لزياده ركعة او ركوع او سجود في احد الصلوات الخمس  
 ركعتين في الرباعية فانه من غير ان يفرض شي من هذه في الحرف فان هذه الزيادة  
 تبطل اجزاء المريد عليه وذلك واضح وان لم تكن كذلك بل كان فعله متنا  
 به دون الزيادة وانما يلزم ضم الزائد اليه لبحث الاستئناف فلا يكون  
 نسخا وذلك لزياده عشرين جلده في هذا فاذن زيادته التعريف على  
 الجمله في الزيادة وانما كانت الزيادة على العباد نسخا في الاول دون  
 الثاني لانه ارفع برأى الدول حكم شرعي هو لا حرج آفاقا لزيادته  
 ركعة على الفجر تبطل اجزاء الركعتين لواقعه عليه الصلاة والسلام  
 فلهذا ركعات متواليه جملتها في الثاني فان الزيادة لم ترفع حكما شرعيا بل عقليا  
 ومنه النسخ على كون المرتفع بالناسخ حكما شرعيا والله اعلم وهذا في  
 الزيادة الغير المستقلة واما زيادته عبادا مستقلة عما قد شرع من  
 العبادات المستقلة فنسخها على الصحيح كما اذا ريد على الصلوات الخمس صلواته  
 سادسة ومنه من قال ذلك نسخ لا يخرج بزيادته صلواته سادسة  
 مثلا الوسطى عن الزيادة وسطى فيبطل وجوب المحافظة غيرها وذلك حكم  
 شرعي وجوب الزيادة بطل وجوب ما صدق عليها الزيادة وسطى فبطلت







فطعنوا الأحاديث في المظنون لا يقابل الفاعل هذه أو علم  
 ان عدم جواز النسخ بالقياس والأجماع وكذا عدم جواز نسخ المتواتر  
 بالأحادى إنما هو عند من فرق بين التخصيص والنسخ وقال ان التخصيص  
 بيان وجمع بين الدليل والنسخ ابطال الرفع لأحدهما واما من لم يفرق  
 بينهما وحكم بأن النسخ يبيح الرفع وجعله نوعا من التخصيص  
 خاصا بالأزمان بخلاف غيره فإنه يكون في الأعيان والأزمان فإنه  
 يجوز النسخ بالأجماع والقياس بما يجوز التخصيص بهما ويجوز نسخ المتواتر  
 بالأحادى وجوايا نعم مما استدلل به الممانعون فذكر في المطول أو هي قبيحة  
 جدا والله أعلم **وطريقنا إلى العلم بالنسخ** اعلم ان معرفة الناسخ موقوفة  
 والمنسوخة طرقا منها صحيحة ومنها فاسدة والصحيحة هي ما ادله عمل  
 بها في المعلوم والمظنون ومنها ما لا يعمل بها في المظنون فقط **اما**  
**القسم الأول من الطرق الصحيحة هو ما نص الصادق من النبي صلى الله عليه وآله**  
**ومن أهل الأجماع** الذين هم جميع الأمة الذين يعتقد بهم الأجماع أو  
 عترة النبي صلى الله عليه وآله عند من جعل أجماعهم حجة ويكون ذلك النص  
 الصادقا من ذكرنا **ما روي** أن يقول أي هو الذي لا نسخ هذا به أو هذا  
 ناسخ وهذا منسوخ وغيره **فإن** بان ذكر ما هو في هذا النص صحيح فحوله

صلى الله عليه وآله

١٢٧  
 صلى الله عليه وآله كانت نهيتكم عن زيارة القبور الا فروروا هالكين نهيتكم عن  
 ادخال الجورم الاضاحى الأفاد حروها وقوله تعالى ان حلف الله عليكم بعد  
 قوله ان يكون عشرين صابرون يغلبون ماثنين وان يكن منكم مائة تغلبوا  
 الفاضل الذين كفروا فربما ان الطريقان دليلان على العمل بها في المعلوم والمظنون  
**والقسم الثاني من الطرق الأول** بينه بقوله **واما ما** ويشترط فيها  
 ان تكون **قوية** بحيث يحصل بها الظن بتعيين الناسخ من المنسوخ وذلك **كما نص**  
**الخبرين من كل واحد مع معرفته المتأخر منها ينقل** من احد الصحابة كان  
 يقول هذا الخبر متأخر عن ذلك وهذه الآية نزلت قبل تلك فأن  
 نقله قال بعضهم ولو كان يقتضى نسخ المتواتر بالأحادى لان النسخ إنما  
 حصل بطريق الشك قلت وهذا على قول من يعمل بهذا في القطعي والظني واما  
 من لم يعمل به الا في المظنون فقط كما سيأتى عن قريب فلا يقبل اذا كان  
 يقتضى ذلك فتأمل والله أعلم فاما لو قال هذا ناسخ وهذا منسوخ  
 فلنا لا نقبله لأنه من الطرق الفاسدة كما سيأتى او تعارضهما من كل  
 وجه مع حصول **قوته قوية** يحصل معها غلبة الظن كابتن آخر  
 احدهما **الغرامة** اي ينسب الصحابي احدهما الى غرامة او ينسبه الى حاله  
 متقدمة وينسب الآخر من المتعارضين الى غرامة او حاله متأخرة



نحو ان يقول نزلت هذه الآية في غزاة بدر وتلك في غزاة احد وقال هذا الخبر  
 في خامه الخبر وذلك في سادستها **فيجعل بذلك في المظنون**  
**فقط** اي اذا كان الخبر الذي عرف نفيه بأي هذه الاماكن مطلقا فقط لا اذا  
 كان محلوها فلا يجعل به لتلايودي الى ترك القاطع الظني **على المختار**  
 لأن منهم من قال انه يعمل به في القاطع ايضا لأنه اذا تعارض قطعيان  
 تعين احدهما فاذا قال الصمائي هذا أخر عن ذلك سمع منه فالنسخ  
 انما حصل بطريق التبع لا بقول الصمائي واجيب عن هذا بأنه اذا قبله  
 قول الصمائي في المتأخر كان النسخ في الحقيقة هو قول الصمائي اذ لو لا  
 لما وقع النسخ وفيه ضعف **واما الطرق** الفاسدة فمنها قول الصمائي  
 سواء عين النسخ بأن يقوله هذا الحكم منسوخ بكذا او لم يعينه نحو نحو ان  
 يقوله هذا الحكم منسوخ اما الاول فلأنه لم يبين الوجه في كونه  
 فاسدا بل احواله علينا ولم يتحمل عهده فلا يقبل ولو كان الحكم ظاهرا  
 واما الثاني فلا احتمال ان يكون مذهباه او مذهب الصمائي ليس  
 بحجة كما تقدم **ومنها** قبلية في المصحف فإنه لا يشعر بقبلية في النزول  
 لأن الآيات لم ترتب على ترتيب النزول **ومنها** ان من الصمائي  
 لأنه متأخر الصحبة فلا يدل على تأخر ما نقله لان نقله متأخر الصحبة قد

يكون

يكون متقدما وبالعكس ومنها تأخير اسلامه وهو كاذب قبله  
 ونحو ذلك فهذه هي الطرق الى تعيين النسخ ومعرفة من النسخ  
 وما ليس بنسخ ولا منسوخ والله الهادي فاذا عرفت هذا وتعلم النسخ  
 من المتعارفين طريق معين **منها** وجب التوقف حتى يظهر دليل  
 الاختيار فيها والابطال لها والاخذ في الحادثة بغيرها لان مرجعها  
 الى رفع حكمها مع العلم بأن احدهما حق وذلك مما لا يجوز **والله اعلم**  
**الباقي** **السابع** من ابواب الكتاب **في الاحتياط والعمل** **امام**  
**الاجتهاد** فهو في اللغة استفرغ الوسع في تحصيل الشيء ولا يستعمل  
 الا فيما فيه كلفة ومشقة فيلجأ فيه في عمل الصخرة ولا يقبل اعتراجه في  
 حمل النواة وهو مأخوذ من الجهد بصم الجيم وفتحها وهو  
 الطاقة وفي الاصطلاح **استفراء الفقيه الوسع** في تحصيل حكم شرعي  
 فتوارة استفراء الفقيه الوسع في فعل من الأفعال وقوله حكم شرعي هو  
 العقلي الغوي فلا يسمى استفراء لتحصيله احترازا او الحكم الشرعي اعم  
 من ان يكون اصليا او فرعيا قيل والاولى ان يقال في تحصيل حكم  
 شرعي لعم القطعي والظني **الفقيه في الاصطلاح** العلماء **فيمكن**



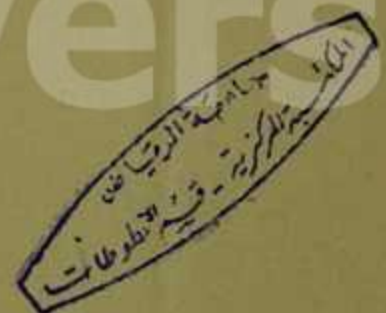
استنباط الشريعة **عن ادلتها** واما رتبها **التفصيلية**  
وقد تقدم بيان هذه القيود في الكتاب **وانما يمكن من ذلك**  
اي من الاستنباط المذكور الفقيه وهو المجتهد على ظاهر كلام القوم وان  
كان قد شاع اطلاقه على من يعلم فن الفقه وان لم يكون مجتهدا والمجتهد  
هو **مصل من العلم ما يحتاج اليه** اي في الاستنباط والمحتاج اليه  
في ذلك علوم قد يفتقها بقوله **من غرض العرس** من نحو تعريف ولغة  
وذلك لان الأدلة من الكتاب والسنة عربية الدلالة فلا يتمكن من  
استنباط الأحكام **منها** الا بفهم كلام العرب افراد او تركيبا  
والذي يحتاج اليه **منها** قدر ما يتعلق باستنباط الأحكام من  
الكتاب والسنة **والاصول** والمراد بها اصول الفقه دون اصول  
الدين لانه ليس علم الأصول مطلقا اصول الفقه وسمى اصول الدين  
علم الكلام كما هو محقق في البسيط وذلك لان علم الأصول مشتمل على  
معرفة حكم العموم والخصوص والجمل والمبين وشرط النسخ ما يصح  
نسخه وما لا يصح وما يقتضيه الأمر والنهي من الوجوب والحظر والقور  
والترخي والتكرار وغيرها ومعرفة الأجماع والقياس وشرائط  
صحتها وفاسدها مع ما صم الى هذه من معرفة المفاهيم والترجيحات

والحقيقة والمجاز وغيرهما فلا يمكن استنباط الأحكام الا بمعرفة  
هذه الأمور واما فروع الفقه التي ولدها المجتهدون بعد ايفافهم  
بالاجتهاد فليست بشروط لأنها نتيجة الاجتهاد فلا تكون شرطا  
له والزم توقف الأصل على الفرع وهو دور نعم يشترط ان  
يعرف منها مسائل الأجماع كاسيأتي واما غيرها فأنها ليست من كمال  
الاجتهاد كما ذكرنا لكن يشترط في المجتهد ان يكون معرفته فيها الى حاجة  
الناس اليها **والله أعلم والكتاب** وهو كتاب الله تعالى ولا يترط معرفة  
جميعه كما زعم بعضهم بل المسترطان يعرف منها الأيات المتعلقة بالأحكام  
التي تؤخذ الأحكام من ظواهرها ولا يشترط حفظها غيبا بل يكفي ان  
يلو عن عارف بأوضاعها من السور حتى يرجع اليه في وقت الحاجة  
من دون ان يعرض على القرآن جميعا وقد افردها كثير من  
المعلم كتاب مستقل في تعيينها وبيان معانيها وما يؤخذ **منها** من  
الأحكام **وسنة** اي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يشترط فيها أيضا  
الحفظ غيبا وان كان أحسن فيكون كتاب مصحح جامع لأكثر ما ورد  
في الأحكام ويعرف موضع كل باب بحيث يتمكن من الرجوع اليها وذلك  
مثل كتاب الشفاء للتومير الحسين واصول الأحكام للأمام المتوكل



احمد بن سليمان واما الى احمد بن عيسى وكتاب السنن لابي داود  
 وقد قيل ان عدد الأحاديث يحتاج اليها الف الف حديث وقيل  
 سبعمائة الف حديث **ومسائل** الأجماع أي المسائل التي وقع عليها  
 الأجماع الصحابة والتابعين وغيرهم من محدثي هذه الأمة وهي قليلة  
 جدا قيل سبعة عشر مسئلة واما اشتراط معرفتها ليعلم ان  
 ما أدى اليه اجتهاده ليس مخالفا للأجماع بأن يعلم انه موافق  
 لمذهب ائمه واجتهاده متجده لا خوض في أهل الأجماع فيها فانه  
 علوم الاجتهاد ادعى الصريح وقد اشترط غير ذلك منها حال  
 الرواية للأدلة قليل لا بد من معرفته حاله في القوة والضعف ومعرفة  
 طرق الجرح والتعديل وهذه ليست بشرط الا عند من لم يقبل المراسيل  
 واما من يقبلها فالمعتبر عنده من المصنف ثم العهد عليه **ومنها علم**  
 اصول الدين فقليل ليس بشرط لا مكان استفادة الأحكام من دلالتها  
 لمن جزم بحقيه الأسلاك على سبيل التقليد وقيل بل هي شرط لتوقف  
 الاستدلال بالسمعية على ثبوت الباري وصدق المبلغ ولا  
 يعرف ذلك الا به قليل وهذا في التحقيق من لوازم منصب الاجتهاد  
 وتوابعه لا من مقدماته واشراطه **والمختار** عند المحققين **جواز** **تدني**

صلى الله عليه وسلم



١٢٠  
 صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد فيما لا نص فيه عقلا فانه لا مانع من جوازه  
 ومنهم من منع من ذلك واحتج بأنه لو جاز ذلك لجازت مخالفتها كالأثر  
 المجتهدين لان جواز المخالفة من لوازم الحكم المجتهدين والأجماع  
 معتقد على المنع من مخالفتها **والجواب** عن ذلك ان قياسه على مثل  
 المجتهدين قياس مع جواز الفارق بينهما ان الله اوجب علينا اتباع قول  
 رسوله صلى الله عليه وسلم وسواء عن وحى او عن اجتهاد بخلاف غيره  
 واما وقوع الاجتهاد منه فقد اختلف فيه **فمنهم** من قال لم يقع ومنهم  
 من قال بل قد وقع **ومنهم** من قال وهو المختار انه لا يقطع بوقوع  
 ذلك أي الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم **ولا انتفاء** لعدم الدليل عليها  
 وهذا في الأمور الدينية واما الأمور الدنيوية وفي الأراء والحروب فانه  
 قد دل الدليل على وقوعه من ذلك اذ نه للمخالفين بالتخالف فانه كان  
 عن اجتهاد بدليل انه عتب عليه في قوله تعالى عفا الله عنكم اذنت لهم  
 اذ لا يتعبد على ما كان بالوحى وكأروا انه صلى الله عليه وسلم في بدر احاط في موطنه  
 بدليل انه سئل هل ذلك عن رأي او عن وحى فقال بل عن رأي فراجع فانتقل  
 والقصة مستوفاه في سيرة بن هاشم وغير ذلك من الوقائع كثير كما في كتاب السير فاما  
 ما عدى ذلك من أمور الدين فلا دليل على وقوع الاجتهاد والأصل عدمه



فإنه ثان على القول بقوع الاجتهاد منه **صلوات الله عليه** **الأولى** إذا اجتهد  
**صلوات الله عليه** في امر هل يجوز ان يخطئ فيه قيل لا والواجب اتباعه فيه وقيل يجوز  
بشرط ان لا يصر عليه قلنا اذا قلنا بوقوعه فلا خطأ قطعاً اذا المطلوب من المجتهد  
ما أدى اليه ظنه لا غير ذلك فلا خطأ حينئذ مع توفيقه الاجتهاد حقه فتأمل  
**الثاني** إذا اجتهد **صلوات الله عليه** فمقاس فرعاً على اصل فإنه يجوز القياس على  
هذا الفرع لانه صار اصلاً بالنص وكذا اذا اجمعت الأمة على ذلك ذكره بعضهم  
والمختار ايضا انه يصح الاجتهاد في غيره **صلوات الله عليه** **انه قد وقع** من عاصره  
في غيبته **صلوات الله عليه** لم يدل خبر معاذ رضي الله عنه حين حرقه **صلوات الله عليه**  
الى اليمن حين قال اجتهد رأي وقره وفي **حضرة** ايضا **صلوات الله عليه** كقول اي  
بكبريأ حين من سلب قتيل غيره لاها الله اذا لا بعد الى اسد من اسد الله  
يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال **صلوات الله عليه** صدق وكلم  
سعد بن معاذ في بني قريظة في **حضرة** **صلوات الله عليه** بقتلهم وبسب ذراهم  
فقال **صلوات الله عليه** لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعه ارفعه **والمختار** ايضا  
ان الحق في المسائل **القطعية** وهي التي تكفيها متعلق فيها بالعلم واليقين  
ولا يكفي فيها الدليل الظني بل لابد من القطعي المسائل العقلية والكلامية  
مع واحد والمخالف خطأ ثم سواء اجتهد اولم يجتهد يعني ان الحق

فيهما مع واحد فمن اصابه فقد اصابه الحق ومن اخطأ فقد اخطأ فان  
هما يرجع الى الله وسوله فكفر والافأ بدع فاما المسائل **الظنية** التي تكفيها  
متعلق فيها بالظن ولا يحتاج فيها الى دليل قطعي بل دليلها ظن **العقلية** التي  
المطلوب فيها العمل دون الاعتقاد **فكل مجتهد مصيب** اي لاحكم الله تعالى  
فيها معين قبل الاجتهاد وانما المطلوب من كل ما اده اليه نظره فمراده تعالى  
وحكمه فيها تابع للظن لان الظن تابع لمزاده تعالى فما ظنه فيها كل مجتهد فمراده الله تعالى  
فيها في حقه في حق مقاده **والدليل** على ان ما ذكره المختار في الطرفين جميعاً  
**أما الطرف الأول** اعني كون الحق في القطعية مع واحد فالدليل على ذلك اننا قلنا  
كل مجتهد فيها مصيب وان الحق فيها ليس واحد الا ذلك الى الحكم باحتناع  
التقصيلين وهو محال كما اذا قلنا **كل** بضمه قول من يقول بحدوث العالم وقول من  
يقول بقدمه لم يكنا بضمه الحدوث والقدم واحتما عهما وهو محال ونظائر  
ذلك كثيرة **الطرف الثاني** فيدل عليه امران عقلي ونظري اما الفطري فتحرره ان  
يقال كل مسئلة من الأحكام العقلية وغيرها نحن مكلفون بها ولا دليل عليها قاطع  
لا يخلو اما ان يكون مراد الله تعالى منها فيها متعيباً في علمه اولاً ولا قسم  
ثالث ان كان الأول اعني الله تعالى متعين فلا يخلو ايضا اما ان يكون  
المطلوب منها في معرفته اي مراد الله تعالى الوصول الى العلم اليقين والاول والثالث



**الاول** باطل اعني ان يكون المطلوب منا الوصول الى العلم اليقين لتضمنه  
 تكليف ما لا يطاق اذ المفروض ان لا دليل عليها قاطع فلا يكون ثم طريق  
 وصل الى العلم اذ الموصل اليه هو القاطع والمفروض عدمه وان كان **الثاني** اعني  
 ليس المطلوب منا في معرفته الوصول الى العلم اليقين بل الظن فقط فلا  
 يخلو اما ان ينصب لنا اماره تثمر الظن بما اراده تعالى منا فيها او لان كان الثاني  
 اعني لم ينصب لنا اماره كذلك فباطل ايضا لانه امان لا يكون له منا  
 فيها مراد نحن مكلفون به فهو خلاف الفرض اذ المفروض اننا  
 مكلفون بها وان كان له منا مراد فيها ولا دلالة عليه ولا اماره له فتكليفنا  
 به مراد الله تعالى بعينه تكليف بما لا يطاق وذلك واضح وان نصب لنا اماره تثمر  
 الظن فقط بمراده في ذلك فلا يخلو اما ان يريد منا يتقن اصابة الظن المطابق  
 لمراده تعالى المتعين او لا ان اراد منا ذلك ادى الى احد باطلين  
 لانه امان يريد منا يتقن اصابة الظن المطابق لمراده تعالى ليرى ان يكون  
 عليه دليل قاطع حتى يحصل التيقن وذلك يستلزم كون ذلك الظن علما علينا  
 مطابقا بمتعلقه وهذه هي حقيقة العلم كما تقدم في صدر الكتاب وهذا باطل  
 لان الظن غير العلم قطعا ولا يريد منا يتقن اصابة الظن المطابق لمراده  
 تعالى وانما يريد منا ظنا اصابته سواء اصابناه او لم نصبه لمراده من ذلك ان

يكون

يكون مراده تعالى منا انما هو ما ادى اليه اجتهادنا ولا مراد له مناسا ذلك لان  
 ارادة ما سواه ان يتعلق بتكليفنا اي كنا مكلفين به لك فهو تكليف ما لا يطاق  
 من حيث انه اراد منا ظنا اصابه الظن المطابق لمراده تعالى وهذا يلزم منه  
 ان مراده منا ما ادى الى الاجتهاد وهو يريد منا سوا ذلك وان اراد منا  
 سوى ما ادى الى الاجتهادنا ولم يتعلق به تكليفنا فآرأته عبث وهو فيه  
 والله تبارك وتعالى يتنزه عن ذلك وهذا ايضا باطل كما ترى فبطل  
 بما ذكرناه يكون مراد الله في تلك المسائل منعينا في علمه تعالى وما اذ لم يكن  
 له منا تعالى في تلك الأحكام التي لا دليل عليها قاطع مراده محين فاما ان يكون  
 علينا فيها تكليف او لا ان لم يكن علينا فيها تكليف فلا اسكال وهو خلاف الفرض  
 لان المفروض اننا مكلفون بها وان كان علينا فيها تكليف اراد منا فاما ان  
 ينصب لنا امارات ويامرنا بعمل بما اذننا وتناول تلك الامارات اليه من المظنون او لا  
 ان لم ينصب كان التكليف بالعمل بها حينئذ تكليف بما لا يطاق وان نصب فالعامل  
 بما ادى اليه اجتهاده تعالى حينئذ تكليف بما لا يطاق وان نصب فالعامل  
 بمقتضى الاماره التي نصبها تعالى ليس له تعالى فيها مراد متعين وذلك واضح الاستكال  
 فيه فيلزم من ذلك ان يكون كل مجتهد مصيبا لانه قد فعل مراد الله تعالى غير شك  
 فهذا هو **الدليل العقلي** على ان كل مجتهد في المسائل الظنية العملية مصيب



ذكر معناه الأمام المهدى عليه السلام في الغناج قال عليه السلام وهو دليل  
 قاطع لا غبار عليه مبني على القول بالعدل والحكمة وهو واضح المالك والتمس  
**الدليل النقلي** فمن ذلك قوله تعالى قطعتم من لينه أو تركتموها قائما على أصولها  
 فبأذن الله **وجه الاستدلال** بها انها نزلت في رجلين من  
 الصحابة في حال حصار النبي صلى الله عليه وسلم لبني قريظة كان أحدهما مجتهدا  
 في إفادتهم ليهم وقطعها والآخر مجتهد في تقويمها وتصلحها فبلغه  
 صلى الله عليه وسلم خبرهما فاستخبرهما فاستخبرهما عن شأنهما في ذلك فقال الذي  
 كان يفدها ما أنا يا رسول الله فخشيت أن لا يحصل الاستيلاء عليهم وارتدت  
 أن لا ينفعوا بها أن يقولوا قال الآخر وأنا وثقت من الله تعالى بالطرسولة  
 وتكليفه منهم فتبقي أرضهم فيا المسلمين ينفعون بها ففعلت أصحها لذلك  
 فتوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تصويب أيهما حتى نزلت الآية مصرحا  
 فيها بأنه أراد من كل واحد منهما ما آذاه إليه نظره لقوله تعالى فبأذن الله  
 والأذن منه تعالى في تلك الحال إلا الأرادة فكذا حال المجتهدين في المسائل  
**الظنية قلت** ومما يدل على الأصابة أيضا قوله تعالى في قصة موسى  
 وهارون عليهما الصلاة والسلام حيث قال حاكيا ما منعك إذا رأيتهم  
 ضلوا إلا تتبعني أو عصيت أمري فقال هارون عليه السلام أي خشيت

أن تقول

أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي **وجه الاستدلال**  
 بها أنه أخبر هارون عليه السلام أن عدم اتباعه لأخيه كان عن اجتهاد وهو أنه  
 ظن أنه اتبع أخاه لإيمانه على مفارقة بني إسرائيل لأن وحى به ليل قوله أي  
 خشيت إذا خشيت عبارة عن الظن ولم يعترضه موسى عليه السلام بل  
 قبل ذلك منه وصوبه وقرره فدل ذلك على أنه مصيب في اجتهاده وإن  
 كل مجتهد مصيب فاقامل ومما يدل على الأصابة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم  
 كالنجوم بأيها اقتديتم أي اهتديتم فدل ذلك على أن كل مجتهد منهم مصيب إذا كان  
 الحق مع واحد وغيره مخطئ في اجتهاده لم يكن سايعة هدى إلى الهدى  
 أي كما يكون في متابعة الحق دون المخطئ جعل صلى الله عليه وسلم الهدى  
 في متابعة أيهم كان واختلافهم في المسائل الظنية معلوم فدل ذلك على  
 علا أصابهم جميعا فيها وذلك وضح فمعه الأدلة على ما ذكرنا هاهنا أقوى  
 ما يستدل به على الأصابة لظهورها في ذلك وقد يستدل بغيرها لكن  
**الجواب** عليها بأدنى نظر فتركناها لعدم الحاجة إليها وخشيته  
 التظويل بذكرها ليعرف أنه فتأمل **والله أعلم** والخيار عند الجمهور أيضا  
 أنه أي الشأن لا يلزم المجتهد إذا كان قد اجتهد في حادثة ووفى  
 الاجتهاد وحققه فآذاه نظره فيها إلى حكم فإنه لا يلزم حينئذ تكرار النظر في



وجه الاستنباط لتكرار الحادثة بعينها بل يكفيه النظر الأول فيها اذا كان  
 ذكر المأمور من طرق الاجتهاد وما قضى به اياه فيها فبقي به اذ قد جتهد فيها  
 الاجتهاد **الأول** وان جوزه ما يقتضيه بطلانه لك الاصل عدمه وايضا  
 لو وجب التكرار لذلك التجوز لوجب تكرار النظر ايد او ان لم يتكرر الواقعه  
 لأن تجوز ما يقتضى بالتخيير محتمل ابد غير مقيد بتكرار الواقعه والاتفاق على بطلانه  
**والله اعلم** فان نسي ذلك لم يستشاف الاجتهاد فان تغير اجتهاده لم  
 العمل **بالثاني** المختار عند جمهور العلماء انه اي المجتهد اذا استدل بدليل يجب  
 عليه البحث عن الناسخ لذلك الدليل هل هو موجود ام لا وكذلك المخصص  
 حتى يعلم او يظن عدمها اي الناسخ والمخصص يعني ان المجتهد اذا اراد ان  
 يستدل بدليل فان كان نصا في المقصود او ظاهرا فيه لم يستدل به عما سواه  
 حتى يعلم او يظن انه غير منسوخ ولا متاويل بتأويل يخالف ظاهره وان كان ظاهرا  
 فلا بد ايضا ان يعلم او يظن هل هو مخصص **وقد** في غير مخصص وقد روي عن الصيرفي  
 ان ذلك لا يجب وقد تقدم في **كتاب** العموم استيفاء الكلام في بيان هذه  
 المسئلة وحقق خلاف الصيرفي فليرجع اليه **واعلم** انه لا يجب عليه البحث  
 الا في كتابه اذ ظهر نصيحه كاحد الصحاح المشهوره او ما رواه علماء  
 اهل البيت عليهم السلام في الكتب التي قد صحت عنهم وانما ان يجيب على استيفاء

جميع الاخبار الواردة عنه **صلوات الله عليه** واستقصاؤها فلا تعد ذلك  
 لكثرة ذلك الروايه عنه **صلوات الله عليه** والروايه حتى خرجت عن حد الضبط  
 فتأمل ذلك موافق ان شاء الله تعالى والمختار ايضا عند اكثر العلماء انه لا يجوز  
 له اي المجتهد تقليد غيره من العلماء في شيء من الأحكام الشرعية مع تمكنه  
 من الاجتهاد **لانه** انما يكلف بقلبه ولا يشك ان المجتهد يجد الطريق  
 الى الظن وليس له العمل بغير ظنه وهو ظن من يقلده ولو كان ذلك في بعض  
 المسائل على القول بتجزي الاجتهاد **والله اعلم** ولو كان ذلك الغير اعلم منه  
 ومنهم من ذهب الى جواز تقليد الأعم ولو كان ذلك الأعم منه **صحابا** ايضا  
 ومنهم من قال يجوز تقليد الصحابي ولو لم يكن اعلم منه والمحجبه لنا ما رافقا  
 لا يجوز له التقليد ايضا **فيما يخصه** ومنهم من قال يجوز فيها يخصه دون  
 ما يفتي به **نعم** هذا الخلاف انما هو قبل ان يجتهد في الحكم وما بعده فانه  
 يحرم عليه ان يقلد بعد ان قد اجتهد اتفاقا بين العلماء واذا تعارضت على  
 المجتهد الامارة في حكم رجع الى الترجيح بينها فيعمل بما ظهر له فيها  
 من اي وجوه التراجيح الآتية ان شاء الله تعالى فان لم يظهر له رجحان فقد  
 اختلف العلماء في ذلك فقليل اي قال ابو علي وابوه شمس ان المجتهد  
 يخرج حينئذ معنى ان له ان يعمل بأيهما شاء **وقيل** اي قال ابن ابيان



بل يجب عليه ان **يقول اعلم منه** في جميع العلوم او ذلك الفن التي تلك  
الحائز فيه يعني انه اذا روى احد المتعارفين اعلم من  
روى الاخر فانه يعدل الى روايه الاعلم من المحدثات لأن العلوم  
على اختلافها تتركى الفطن العقلية فأكثر الناس علما اثبتهم عقلا ووجدتهم  
ضبطا لما يروى **وقيل** والقائل ابو طالب عليه السلام واكثر الفقهاء بل اذ لم يطرأ له  
مخج فانه يجب عليه ان يطرأها لانها صار سببا لتعارض كائناتهم بوجدانهم  
يرجع اما الى غيرهما من ادلة الشرع ان وجد ولا يرجع الى **حكم العقل**  
فيعمل بمقتضاه في ذلك الحكم **وتحج هذا القول** الامام المهدى عليه السلام  
**واعلم انه لا يصح لمجتهد قولان متناقضان** في حادثة واحدة في وقت  
واحد بمعنى انه لا يصح له ان يقول في وقت واحد بتحليل امر وتحريمه او نفيه  
واباحته بالنسبة الى شخص واحد لتعدد اجتماع النقيضين في حكم  
واحد ولانه ان تعادل دلتلاهما وجب الوقف وان ترجح دليل احدهما  
فهو قوله فيتعين قولنا **المجتهد** احترام من الأكثر لكثرة تناقض قول المجتهدين  
وقولنا في حادثة واحدة لانه لا تناقض عند تعدد الحوادث **وقولنا**  
في وقت واحد للقطع بجور تغير الاجتهاد وقولنا بالنسبة الى شخص  
واحد لانه لا تناقض في التحليل لزيد والتحريم له وعند تعادل الامارتين

عند من يقول

عند من يقول بالتحجير فيصح ان يفى بها في وقت لشخصين والتناقض  
**وما يحكى عن الشافعي** رحمه الله تعالى هذا جواب سؤال مقدرا قبل  
قد حكتم بانه لا يصح لعالم قولان فاقولون فيما يحكى عن الشافعي فانه قد  
حكى عنه انه قال في اربع عشرة مسألة فيها قولان فأجاب بانه **متاويل**  
بوجوه اصحها انه يعني ان له فيها قولين قال بأحد هاتين قال بصد من  
بعد واعقده **والله اعلم** ويعرف مذهب المجتهد في المسئلة بأمر منها قوله **نعمه**  
اي المجتهد الصحيح على تلك المسئلة فخوان يقول كل المثلث حرام **ومنها بالعموم**  
الشامل لتلك المسئلة ولغيرها فخوان يقول كل مسكر حرام فيعلم انه يحرم المثلث  
عنده **ومنها مماثلة** تلك المسئلة ماض عليه من نظائرها فخوان يقول  
الشفعة لجار الدكان فيعلم ان جارا الدكان مثله عنده اذ لا فرق بين الدكان والدكان  
**ومنها تعليله** لمسئلة بعللة بوجد في غير ماض عليه فخوان يقول  
يحرم النفاضل في بيع البر بالبر للأستواء في الجنس فيعلم منه انه مذهبه في  
التعير وغيره كذلك وان كان ذلك المجتهد يرى جواز تخصص العله فان  
ذلك مما يتبعنا من الجزم بثبوت الحكم حيث وحدت العله وان مذهبه في  
ذلك ولا يلزمنا ان نتوقف حتى يثبت هل يقول بتخصصها في ذلك النظر  
ام لا مهم لم يكن منه نص على تخصيصها بذلك المحل فلهذا الأمر هو الذي يعرف



بها مذهب العالم فيصيح ان يخرج له مذهبا على ايراء الله اعلم  
 واذا رجح المجتهد عن اجتهاده كان قد قلده فيه غيره وجب عليه ايدان  
 مقلده برجوعه حتى يرجع ان كان مؤخر العمل بقتواه او كان العمل بها في  
 المستقبل مما يتكرره كالصلاة او كان مما له حكم مستدام كالنكاح واما ما قد فعله  
 وليس مما يتكرر ولا مما له حكم مستدام بل قد تعدوا احكام لرجوعه فيه فخوان  
 يقلده في شئ من اعمال الحج ثم يرجع المجتهد بعد ان قد اده على اجتهاده  
**الاول** فربما الاحكام لرجوعه فيه فلا يجب الايدان فتأمل والله اعلم وفيه جوان  
 يخرج الاجتهاد في فن دون فن ومثله دون اخرى **خلاف** بين العلماء  
 فمنهم من قال يصح لجوان ان يطالع القاصر عن الاجتهاد الاكبر على  
 اماره في او مثله دون فن اخر ومثله اخرى فيصير في ذلك  
 مجتهدا ولا ينافي مع ذلك ومنهم من قال لا يصح ذلك بمعنى انه لا يكمل  
 للاجتهاد الاصغر الا من يكمل للاجتهاد الاصغر الا من يكمل للاجتهاد  
 الاكبر لجوان ان يتوقف شئ من ذلك على ما لا يجعله قلنا ذلك خلاف  
 الفرض والله اعلم **فصل في التقليد في اللغة مشتق من القلاء**  
 كان المقلد يمشي خلف قول العالم الذي يتبعه فيه قلاءه في عنقه او يجعل قوله الذي  
 يتبع فيه العالم قلاءه في عنقه العالم وفي الاصطلاح اتباع قول الخير من

دون حجه ولا شبهة اي من دون ان يطلب المتبع صاحب القول بحججه ولا  
 شبهة اذ لو طالب في ايرها لم يكن متقلداً لغيره المقلد هو المتبع للخير سواء  
 كان ناولاً للعمل بقوله ام لا واما المستفيضة فهو من لم ينو العمل بقول عالم وانما  
 يعتمد على السؤال وسواء عمل ام لا واما الملتزم فهو من نوى العمل بقول عالم  
 في مثله او اكثر مستمر او سوا ذلك عمل ام لا **واعلم انه لا يجوز التقليد**  
**في علم الاصول** سواء كان من اصول الدين كعرفة الباري تعالى وقدمه  
 ومعرفة صفاته واسمائه ومعرفة النبوات وما يتعلق بها والوعد  
 والوعيد او من اصول الفقه او من اصول الشريعة التي هي الصلاة  
 والصوم والحج ونحو ما تقر ان الحق فيها مع واحد والمخالف مخطئ انهم  
 فلا يأتى المقلد ان يكون من قلده مخطئاً فيكون على صلاله في دينه  
 ويكون ولهذا احتسب الله تعالى على النظر والتفكر فقال ويتفكرون في خلق  
 السموات والارض الاية افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت وغير ذلك  
 في القرآن كثير واجمع تعال على الكفار في جميع القرآن ومهم على تقليد  
 علي الاباء في قولهم انا وحدنا اباناً على امه وانا على اثارهم مقتدون ولا  
 يجوز ايضا التقليد في العلمات وان كانت من الفروع وذلك كما سئل  
 الشافعية وفق من خالف الاجماع وسميت علمية لانهم لم يتبعوا بها



كيفية عمل وفعليه لا يتنازلها على غيرها الآن المسائل المأخوذة من الأدلة  
أما ان تتعلق بها كيفية عمل وتسمى اعتقادية علمية وذلك كقولنا الباري تعالى  
سميع بصير لان الغرض منها مجرد اعتقاد لا عمل وتسمى أصلية أيضا لا يتنازل  
العملية عليها وأما ان تتعلق بها كيفية عمل وتسمى علمية كقولنا الوتر منه واذ  
المقصود منها الأعمال وفعليه لا يتنازلها على الاعتقادية وتعلقها بالعمل  
الذي هو فرع على العلم وهذا يجوز التقليد فيها كما سياتي **والجواز أيضا التقليد فيها**  
**يقرب عليها** أي على العملية وذلك كالموازية للمؤمن وحقيقتها ان تجب له  
كل ما تجب لنفسك وتكره له كل ما تكره لها ومن ذلك عظميه واحترام  
دمه وماله وعرضه فذلك وان كان علميا فلا يجوز التقليد فيه لترتبه على  
امر علمي وهو الأيمان وكذلك المعاداة وهي تقيض الموازنة فهذه الأمور المتقدمة  
لا يجوز التقليد فيها ولا العمل بالظن بل لابد من العلم اليقين عن الدليل  
الدال عليها والله اعلم **وجب التقليد من غير شرط في العملية المحضه** أي  
التي لا تتعلق لها بالعلم وذلك بدليل قوله تعالى فأسألو أهل الذكر ان كنتم  
لا تعلمون فقيده تعالى الأمر بالعمل التي هي عدم العلم فيتكرر بتكررها فكما  
تحقق عدم العلم محقق وجوب السؤال فتأمل والله اعلم ومنهم من قال  
انما يجب عليه التقليد بشرط ان يسأل العالم لينبذ به على طريق الحكم وبين

له صحه اجتهاده بدليل والمختار انه يجب التقليد بغير شرط في العملية  
وسواء في ذلك الظنية وهي التي دليلها يثمر الظن كسائل الخلاف  
من الفروع **والقطعية** وهي التي دليلها يثمر القطع كوجوب الوصية قوله  
تعالى اذا قمتم الى الصلاه وكتره الرزق في الأشياء **الفلسفه** الثابت بالنص  
منه **صلواته على النبي** ومنهم من قال انما يجب ذلك في الظنية فقط وأما القطعية فلا  
**والصحيح** ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من وجوبه مطلقا **والدليل** على ذلك  
ان العلماء رحمهم الله تعالى لم يروا يستقون في المسائل القطعية والظنية فيفتون  
ويتبعون في ذلك من تفرقه بين معلوم ومظنون ولا ابداء مستند وشاع  
ذلك عنهم وذاع وتكرر وتكرر عليهم احد وكان اجماعا على ملاهنا اليه  
من اللزوم من غير شرط واقتضاء التحميم ايضا فثبت ما قلنا وبطل  
ما قال الخطيم والله الموفق وانما يجب التقليد فيما ذكر على غير المجتهد سواء  
كان عاميا صرفا او عارفا بطرف صالح من علم الاجتهاد لا المجتهد فلا يجوز  
التقليد كما تقدم **وجب على المقلد البحث** عن كل من يقلده اذا جبرل حاله  
في علمه وعد الله وذلك لانه يشترط في المقلد صلاحيته لتقليد العلم والعلم  
والطريق اليهما مع جهل الحال الا البحث فيجب عليه حتى يعلم هل هو جامع للاجتهاد  
والعالم فيقلده او لا فلا يقلده وكيفيه أي المقلد عن البحث في جوار تقليده



من اراد تقليده انتصانه اي المقلد للفتيا في بلد امام محقق لا يجوز تقليد  
 كافر التاويل وهم الجبرون والمشبهه وفاسقه وهو الناع على امام الحق واقفا  
 اشترط ذلك لانه من لم يكن انتصا به كذلك كذا لم يامن المستفي الذي  
 يحرم عنده تقليد فاسق التاويل وكافره ان يكون هذا المنتصب فاسق تاويل  
 او كافره عنده فلا يجوز الاخذ عنه اذ لا يحصل ظن بصلاحيته فاما اذا كان  
 انتصا به في البلد المذكور فانه يخل في الظن انه ليس كذلك نعم  
**وهذا الركان** مغربا عن حال المفتي لان كان مجتهدا له وعارفا بصلاحيته  
 فانه يجوز له التقليد والاخذ عنه وان لم يكن كذلك والله اعلم **ولزم المقلد**  
**ان يتحرى الاكل** من المجتهدين في العلم والورع من علماء بلده وغيره وذلك  
 لأن اموال المجتهدين بالنسبة الى المقلد كالأدلة بالنسبة الى المجتهد اذا  
 تعارضت فكل لا يجوز للمجتهد اذا تعارضت الأدلة ان يصير الى ايها  
 محكما بل لابد من مرجح كذا في المقلد والترجيح في حقه انما يكون بالاحكاميه  
 في العلم والورع فيلزمه تحري ذلك ليقوى الظن بصحة قوله تقليد المجتهد  
**الحق اولى** من تقليد المجتهد الميت وان كان يجوز تقليده على الصحيح وانما  
 كان اولى العلم باستمراره على قوله بخلاف الميت اذ لا من انه لو كان جازما  
 عنه وايضا فان الطريق الى كماله يكون اقوى من الطريق الى الميت في عالم الأحوال

وايضاً فإنه

وايضاً فإنه قد خالف في صحة تقليده بعض من قال بالتقليد بخلاف الحق  
 وكذا لك تقليد المجتهد العلم وسواء كان حيا او ميتا **اولى** من تقليد المجتهد  
 الاول بعد استكمالهما النص الاجتهاد والعدالة ولان احدهما زاد  
 في العلم والاخر في الورع فان الذي زاد في العلم **اولى** بقل من زاد في الورع لان  
 الظن بصحة قوله اقوى لقوة معرفته بطريق الحاشية **والله اعلم** **والأئمة المشهورون**  
 بكال الاجتهاد من والعدالة من اهل البيت عليهم السلام كانوا من قائدا دعا  
 كالقائم والرهاد عليها السلام وغيرهما لا الكلي بن الحسين والصادق وغيرهما السلام  
 وغيرهما **اولى** بان يقلدوا **ابن غيرهم** من سائر المجتهدين عندنا وذلك لما  
 بينا اقفا من انه يلزم المقلد تحري الاكل علما وعدالة وانما اهل البيت عليهم السلام  
 هم المخصوصون بالكمال فيها لا مدحهم عليهم السلام حصن للعدل والتوحيد ما علم  
 من نصوصهم بذلك ومن تخطت حرم المجبرة والمشبهة اذ لم يسمع عن احد من  
 الناس ان نقل عن واحد من مجتهديهم ما يخالف ما فهم من جرحون عن الرذائل  
 التي رويت عن غيرهم منها ايجاب القدره مقدوره فانها تسلم الجبرن  
 حيث انه يلزم ان لا يتعلق الفعل بالقادر ولا ينسب اليه بل انما يتعلق بفاعل  
 القدره لانها موجه له وسبب فيه وفاعل السبب فاعل السبب **وهذا**  
**قد روي** عن النعمان بن ثابت الحاشية بخلاف من قال انما يجوز له



فأنه لا يلزم ذلك كما هو مذهب أهل البيت عليهم السلام **ومنها** تجويز الرواية  
على الله تعالى يوم القيامة فإنما تستلزم التشبيه له تعالى بالأجسام والأعراض  
على ذلك علواً كبيراً إذ يرسل الأما هو جسم وعرض وذلك يستلزم حدوثه تعالى  
وهذا قدرى عن محمد بن إدريس الشافعي **ومنها** المصالح المرسلة وهي التي  
لا يشترط لها أصل معين بالأعتبار ولا بالألغى كما تقدم وهي مرويّة عن مالك بن  
أنس الحميري وأنه كان له بها كبح كثير حتى أنه نسب الحافط مذموراً وهو قول آخر  
قليل ثلث من لا يتباح دمه لبقاء الثلثين والله أعلم **ومنها** التخصيم تعالى يروى  
عن أحمد بن حنبل فمر هذه الرائل أهل البيت عليهم السلام منزهون عنها وكافوا  
أهل علم وأعداء بخلاف غيرهم فإنه قدرى عنهم شيء منها كما ذكرنا وهي تقتضي  
الاختلال في العلم والعدالة وإن كان قد ذكر الأمام المهدى عليه السلام أن الفقهاء  
المذكورين منزهون عن تلك الرائل لأنها تقتضي اختلالاً في الدين ونحن من  
اسلامهم على يقين فلا نستقل عن هذا اليقين الا بيقين واليقين اليقين في مثل ذلك  
الا التواتر والتواتر عنهم بما يعنى ابا حنيفة وشوكي لكن قيل في المثل من يسمع  
يخل ويمايدل على ان أهل البيت عليهم السلام اولى بأن يقلدوا ما روى فيهم من  
الآيات القرآنية والأخبار النبوية الدالة على انهم الفرقة الناجية كما تقدم بيان ذلك  
وتجويز تلك المسالك في احراز الأجماع فليرجع اليه والله أعلم **ومنها** ما عيّن

في خصه وعزائمه كالحادي والقام عليهم السلام وغيرهما من محدثي  
أهل البيت عليهم السلام أو كما يحنيفه والشافعي من محدثي غيرهم وسواء  
كان حياً أم ميتاً **اولى** من ترك الألتزام رأساً والاعتماد على السؤال  
من عرض العلماء في معرض من الأحكام اتفاقاً بين العلماء القائلين بالتقليد وأما كان  
اولى لبعده عن الترهوي في الدين وتتبع الشروك كما سيأتي **وفي جوابه** ان الألتزام  
لمذهب امام معين **حلاف** بين العلماء القائلين بالتقليد فمنهم من قال وهو المختار  
لا يجب عليه ذلك بل ان يقلد هذا في حكم وهذا في آخر بليل وقوع ذلك  
من الصحابة رضي الله عنهم فإنه كالعامي من ضايف منهم عما عرض له ولم  
يسمع منهم الإنكار حتى أخذ من العامة بترك الألتزام المذهب واحد منهم  
فأقتضى ذلك الأجماع على حوازه والا لا ينكر وأولواكم والنقل كما نقل عنهم  
الإنكار في غير ذلك ومنهم من قال بل يجب عليه ذلك والله أعلم **وبعد** التزام القائل **محمّد**  
بأي وجوه الألتزام الأتية وسواء كان الألتزام لمذهبه محله أي في جملة  
المذهب بأن ينوي اتباع المذهب في خصه وعزائمه أو في حكم معين فقط  
بأن ينوي اتباع المذهب في ذلك الحكم وحده أو في أحكام معينة أيضاً  
فإنه متى حصل ذلك **محمّد** على المقلد **الاستقلال** حينئذ يجب ذلك الألتزام  
أما جملة أو في حكم أو في أحكام معينة فأى ذلك حصل من المقلد من عليه الاستقلال



على المختار ومنهم من جوز ذلك **والصحيح** الأول قياسا على المجتهدين وببانه  
 ان المجتهد اذا ادا اجتهاده الى حكم من الأحكام بعد ان وفي الاجتهاد  
 حقه لم يجز له العمل بقول غيره لعدم مرجح كاتقدم فذلك المقلد الذي قد  
 التزم قول امامه وادار العمل بقوله لا يجوز له العمل بقول غيره لغير مرجح سوى  
 هو النفس فالأصل المجتهد والفرع الملتزم والحكم منه الانتقال والعلة كونه مرجحا  
 عما ثبت عنده الا لمرجح وهذا قياس قطعي اذا الأصل يجمع عليه والعلة كذلك  
 وحصولها في الفرع معلوم ضرورة قالوا تصويب المجتهدين اقتضى  
 ذلك اذ هو انتقال من صواب الى صواب لا الى خطأ قلنا هو مسلم  
 ولا كين يودي الى التزم في الرذيل والمروق من الدين و يودي ايضا الى  
 تبع الشبهات وفصل الغرام وهذا مما لا يقول احد الا انحو  
 الانتقال بعد الدوام في صورته واحده وذلك حيث تشمل المقلد عن مقتضى  
**المرجح نفسه ان كان ذلك المقلد اهل للترجيح** بان يستوفي طرق  
 الحكم الذي يريد الانتقال فيه وبطلان ادلة عليه من الكتاب والسنة والجماع  
 والنفاذ و دليل العقل حتى استوفى حتى لا يغيب عنه شيء فما  
 يجمع به عليه مرجح خارج عنه جاز له الانتقال حينئذ الى ما مرجح عليه  
 بل عليه ذلك كالمجتهد اذا مرجح عنده خلاف اجتهاد وايضا فان يري

ذلك الحكم

١٢٠  
 ذلك الحكم مجتهدا فلا يجوز له فيه التقليد وهذا مبني على جواز ترجيح الاجتهاد  
 وتبعه وقد تقدم بيان ذلك **واعلم** ان ثم وجوها اخرى مجوزة  
 للانتقال عن ذكر المصنف منها الانتقال الى مذهب اهل البيت عليهم  
 السلام من كان قلة غيرهم من سائر المجتهدين فان يجوز له الانتقال الى  
 مذهبهم لما ثبت بالأدلة القاطعة من عصمتهم وانما يتخيرهم بفرقة  
 الناجية كما ينبغي فيما مضى فذلك وجه ترجيح فيكون تقليدا حتى قيل لولا  
 الاجتماع على تقليد جواز غيرهم لكان يجب تقليد هم وحدهم لتلك الأدلة ومنها  
 انكشف للمقلد نقصان التزم مذهبه عن درجة الاجتهاد او كمال العدالة المشروطة  
 في المجتهد فانه يجب على المقلد حينئذ الانتقال ومنها ان ينكشف له ان ثم اعلم منه  
 او ورع فانه ايضا يجوز له الانتقال عن مذهبه لأن المقلد لا يرى الترجيح بين  
 من يقلده من المجتهدين الا بالاعلية والأورعية فهذا وجه مجوز للانتقال ولما  
 انه يوجب فلا ومنها ان يفوق المجتهد الذي قد كان المقلد التزم مذهبه  
 فانه ايضا يجب عليه الانتقال عن مذهبه فيما تعقب الفسق من اقواله  
 لا فيما صله الا انه ينبغي له ان لا يعترض اليه فيها بل الى موافقه ان كان ثم موفوق  
 ولا وجب عليه الانتقال فيها ايضا ان قد امار تفوق خلافا بفقده فان تأقيل  
 ان ينقل المقلد وجب عليه البقاء **والله اعلم** وامامنا يصير المقلد ملتزما







مالك انه اخار نكاح الدينه من الناس غير رولى ولا شهود اذا لم يتواطأ  
على الكتمان روايه بشاذ لا يقدح في المثل المذكور واما الجمع بين  
القولين لا على الوجه المذكور فلعل فيه الخلاف السابق في جواز تقليد امامين  
**والله اعلم** وكان هذه المسئلة فرع لتلك **والله اعلم** بعد ها قائل  
**والله اعلم واعلم** يجوز لغير المجتهد ان يقول المجتهد المنصوص  
عليه حكايه لذلك مطلقا اي سواء كان مطلقا على المأخذ اهل للنظر ام لا  
ولا يشترط ذلك وانما يشترط الحفظ والعدالة واما اذا كان قنوة **تخرجنا**  
لمسئله من مضمونه من نص عليها المجتهد فانه لا يجوز له ذلك **الا اذا كان**  
غير مجتهد **مطلقا على المأخذ** الذي يريه ان يأخذ منه تلك المسئلة هي المسئلة  
التي قد نص عليها ذلك المجتهد **اهل للنظر** في التخرج بان يكون عارفا  
لدلالة الخطا وما هو ساقط منها وما هو مأخوذ به وقد تقدم بيانها في المنطوق  
والمفهوم فاذا كان كذلك قبل منه التخرج والفاطه نحو ان يقول تخرجنا او  
على اصل او على قياس او على مقتضى او على ما دل **مغال** ذلك ان يسأل العاقل  
عن المجتهد هل يجب في مخلوقه الغنم زكاة على من المجتهد الفلاني وقد كان  
نص على يجب في السائمة الغنم زكاة وقد عرف هذا النص وعرف مضمونه  
الصفة وشروطه وانه مأخوذ به عند ذلك المجتهد فيقول لا يجب فيه الزكاة

عنده

عنده تخرجنا من قوله سائمة الغنم زكاة وقبل منه ذلك هذا في  
التخرج **واما القياس** فانه لا يقبل منه الا اذا كان عارفا بكيفية رد  
الفرع المقيس الى الأصل المقيس عليه بان يعرف ان كان القياس التي هي الأصل  
والفرع والعلة والحكم وشروطها فلا بد ان يكون له ملكه يقتدر بها على  
استنباط حكم الفرع من بان يكون مجتهدا في المذهب كما يؤيد بالله واري  
طالب عليهم السلام وغيرهما من هو صفة من سائر المذاهب فان يقبل  
منهم ما افترقوا به على مذهب الهادي والقيام عليهما **السلام** الا انهما لا يرضي لهما  
فيه قياسا على ما قد نصوا عليه لمعرفتهم بشروط القياس لانهم مجتهدون  
قائل **والله اعلم** واذا اختلف المفتون على المستفتي غير الملتزم مع لستوا منهم  
في العلم والورع وقوله غير الملتزم اذ لو كان ملتزما وجب عليه اتباع من  
الترمه منهم فان التزم مذهبهم جميعا فقد تقدم بيان حكم نعم اذا كان  
لكذلك فقد اختلفوا بما اذا ايا احد المستفتي فقل انه يؤخذ باول قياس  
ايهم حصلت فيجب اتباعه في تلك الحادثة **وقيل** بل يأخذ بمطابقة الأصح  
من اقاويلهم فيجب عليه العمل به **وقيل** بل يأخذ بأقوال شافى  
اي حادثة من حجر لأن المفروض استوائهم في العلم والورع فليس بعضهم  
حينئذ اولى من بعض فله ان يسأل او لا من شاء وله ان يسأل ثانيا غير



من سأل أو أبا أيضاً فإن ذلك قد وقع في زمن الصحابة وغيرهم فإن الناس  
 في كل عصر يستفتون المفتين كيف ما تقوم غير تفصيل والفرق والالتزام <sup>مفتي</sup> السؤال  
 بعينه وشاع ذلك ولم ينكر **والله أعلم وقيل** يفصل بأن يقال يأخذ بالأخف  
 من أقوالهم إذا كان ذلك في حق الله تعالى لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر وما  
 جعل عليكم في الدين من حرج **ولأخذ بالأخف** في حق الله تعالى يوافق  
 الأيقين **ويأخذ بالاشد منها في حق العباد** لأنه أحوط **وقيل** بل يخير في حق  
 الله تعالى فيأخذ بأيسرهما لأنه أسمع **والفرما** في حق العباد فلا يعمل  
 فيه بقول أيهم بل يحكم من الحاكم لأنه أقطع **للشجار** <sup>والله أعلم</sup> **ومن لا يعقل معنى**  
**التقليد** لفرط عاميته بأن لا يعرف شروط صحته وحقيقته وإن حصل منه  
 فأذا قلده إماماً وهو لا يعرف شروط التقليد كان تقليده كالتقليد فأذا كان  
 كذلك فالأقرب إلى الصواب **صحة ما فعله** من الأحكام الشرعية وإن كان  
 خلاف ما يقول من قلده إذا كان معتقداً **الجواز** كما يحصل من  
 العوام في صلاتهم من الكس وعدم استيفاء الأركان فأنزلتص منهم وإن  
 كانت مخالفة لقول منهم **منهم** من يقولون الله من الأئمة وكذلك من أسلم عن نكاح موافق  
 لبعض الأحناف **أبجهم** وأما يصح ما فعله من يعقل التقليد **الم يخرج**  
 الأجماع بأن يوافق اجتهاداً اعتد به لم يتعقد الأقبله أو بعده إذا خرق الأجماع

لم يصح منه ولا يقر عليه لعدم موافقته لقائل من أهل العلم كما يقع من كثير من  
 العوام من ترك الركوع في الصلاة رأساً فإن صلاة من تركه لا تصح لعدم  
 موافقته لقول قائل **والله أعلم** **ويقال** من لا يعقل التقليد فيما عدى  
 ذلك أي ما عدى ما فعله كذلك **مذهب علماء جهة** الدين يجوز البريد في  
 ذلك العمل إذا عدم علماء جهته عومل بمذهب علماء أقرب جهة إليها  
 أي إلى بلد والله أعلم **وبما** ذلك تم الكلام في شرح الباب التاسع  
**الباب العاشر من أبواب الكتاب في الترجيح**  
 بين الأمارات العقلية والفقلية ويلحق به بيان الحدود وترجيح  
 السمعية منها بعضها على بعض كما يأتي في الحاشية إن شاء الله تعالى **والترجيح**  
**في اللغة** جعل الشيء راجحاً **والأصطلاح** اقتران الأمارتين بما يقوى به  
**على معارضة** أي إيمارة أخرى تعارضها ومعي المعارضة أن تقصى كل واحدة  
 منها خلافاً لما تقتضيه الأخرى فإذا حصل اقتران إحداهما **بما يقوى به**  
**على المعارضة** لها كانت سبباً لترجيحها إذا لا يمكن ترجيح أحدهما تحملاً بل لا بد  
**من ترجيح** حينئذ **تقديمها** أي الأماره المقترنه بما تقوى به على الأخرى  
 والعمل بها وإطراح الأخرى وإما وجب ذلك **للقطع** عن السلوك لما مضى  
 الصحابه وسائر المتقدمين بأخبار الأئمة فإن من بحث عن وقائعهم في حوادث



التي تتعارض فيها الأمازوت وجمعهم يقدمون الأرجح منها قطعاً فكان  
ذلك دليلاً على قوة الترجيح لتضمنه الأجماع **والعلم** اذ تقر ذلك فأعلم  
ان الدليلين القطعيين **التعارض** بينهما قطعاً اذ يلزم من ذلك اجتماع  
النقيضين ان عملهما او ارتفاعهما ان هلاهما أو التحاكم ان عمل باحدهما  
ولا يمكن الترجيح بينهما لانه انما يكون اذا امكن حقيقة الدليل معاً والقطع  
المعارضاً احدهما باطل **الاحتمال** فلا يمكن الترجيح وذلك كادلة بثبوت الرواية وانتفاؤها  
ولا بين قطع ولا ظن اذ الظن لا يقاوم القطع فيبقى الظن عند حصوله فلا يكون ذلك  
**الابتن** دليلين ظنيين فقط سواء كانا نقليين معاً كقوانين اما خبريين  
او ظاهريين او اجماعيين احاديدين او عقليين معاً كقياسين ظنيين او  
**مختلفين** بأن يكون احدهما نقلياً والآخر عقلياً كالتعارض من خبر احادي وقياس  
فهذه الصورة هي التي يصح التعارض فيها فهي ثلاثة فصول كما ترى **الفصل**  
**الاول** وهو الترجيح بين النقليين فترجيحهم من اربع جهات اما من جهة سنة او من جهة ثقة  
او من جهة مدلوله او من جهة ام خارج عنه اما الجبهة الاولى وهي الترجيح بحسب  
وهي طريق ثبوتة فوجوه كثيرة منها ما يرجح الى الراوي ومنها ما يرجح الى الرواية  
**ومنها** ما يرجح الى المروي **ومنها** ما يرجح الى المروي عنه ففي اربعة **الاول**  
في الترجيح بالسنة بحسب الراوي وهو في نفسه وفي تركيبه فمما طرأ في الاول ما هو

في نفس الراوي وهو وجوه **ومنها** كثرة رواية وقدينية بقوله في ترجيح الخبرين  
اذ تعارضين على الخبر الآخر المتعارض له لكثرة روايته دون معارضه يعني اذا  
كان رواية احد المتعارضين اكثر عدداً من رواية الآخر فما روايه اكثر يكون  
مقدماً **مثال** رواية اي رافع رضي الله عنه ومعهونه رضي الله عنهما انه  
صلى الله عليه وسلم وحاحل الان على رواية ابن عباس رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم  
كفها بكما وهو حرام اود ذلك لقوة الظن وذلك لان العدد اكثر بعد من الخطأ بعد  
الأقل والآن كل واحد من الرواية يفيد الظن فاذا انضم الى غيره قوى حتى ينهي التواتر  
المفيد لليقين **ومنها** انه يرجح احد الخبرين المتعارضين **بكون** **اي**  
المروي لأحد المتعارضين **اعلم** بما يرويه من الراوي الآخر بأن يكون ذا بصيرة  
في علم العربية وعلم الشرائع والأحكام دون الآخر او يدين عليه في فطنته **ومنها**  
**ثقتة** بأن يكون اكثر ورعاً وتحرزاً في دينه **ومنها** ما يرويه دون الآخر فإن  
روايته المتصف بهذه الأوصاف ترجح اذ يغلب لك لظن الصدق وهذه  
الأوصاف راجعة الى الشيء وهي كون احد الراويين راجحاً على الآخر في وصف  
يغلب الظن بصدقه **والعلم** وذلك كما يرجح ما يرويه على كراهية غيره على ما  
يرويه غيره من الصحابة رضي الله عنهم وذلك ظاهر **ومنها** **اي** الراوي  
لأحد المتعارضين **المباشرة** ما يرويه دون الآخر فإن روايته ترجح مثال ذلك



ما رواه ابو رافع رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله انه نكح ميمونة رضي الله عنها  
 عام قض عمة الحديبية وهو حلال وروى ابن عباس رضي الله عنه انه نكحها  
 وهو حرام فان رواه ابي رافع ارجح لانه المباشرة اذ كان هو الصغير بينهما بخلاف  
 ابن عباس وذلك لان المباشرة اعرف بالحال او كونه **صاحب القصة** فان  
 روايته ارجح ايضا وذلك لقول ميمونة رضي الله عنها تروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ونحن حلالان على روية ابن عباس رضي الله عنه فان روايتها ارجح اذ هي صاحب القصة  
 فمن اعرف منه بحالها او كونه **مشافرا** لم يروى عنه دون الآخر مثال ذلك  
 ما رواه القاسم بن محمد بن ابي بكر عن عايشة ان ببريرة اعتقت وكان زوجها عبد الله بن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله فأختارت نفسها وروى عنها الأسود بن يزيد النخعي  
 انه حين اعتقت حر فان روايه القاسم ارجح لما فهمته لعائشة اذ هي محررة  
 له لكونها عتقه فقد سمعها منها مشافهة والأسود من خلق حجاب فكان ارجح الوجه  
 ظاهر او كونه اي الراوي احدا المتعارضين عند سماعه للحديث **اقرب مكانا**  
 ممن يروى عنه والآخر ابعده منه فان روايه الاقرب ارجح مثال ذلك روية  
 عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله انه افرد التلبية ورواية ابن عباس رضي الله عنهما  
 انه قرأ وكلاهما سعه ابن وقاص رضي الله عنه انه نكح فأن روايه ابن عباس ارجح  
 لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله حين التلبية اذ كان تحت ناقته صلى الله عليه وآله حين لم  
 يلبس

مكتبة جامعة القاهرة  
 قسم المخطوطات  
 رقم ١٢٥

فالظاهر

فالظاهر انه اعرف او كونه من كبار الصحابة او متقدم الأسلاف والآخر من  
 اصاغرهم او متأخر الأسلاف فانه ارجح لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون  
 اعرف بحاله والانه اشد صوابا لنفسه فيبعد عن الكذب او كونه **مسرورا**  
 النب والآخر غير مشهود النب او كونه غير ملتبس **وقيل** في روايته  
 وقيل في اسمه والآخر **منها** ان يكون الراوي احدا المتعارضين تحمل الرواية  
 بالغا والآخر صبيا فانه ترجح روايته على الآخر تحمله بالغاً وذلك للاتفاق على  
 قبول روايته دون الآخر فيكون الظن قوي فلهذه وجوه الترجيح التي  
 في نفس الراوي **والطرف الثاني** الترجيح باعتبار تركيبة الراوي وقدرتها  
 بقوله **وكثرة المكيين** لراوي احدا المتعارضين دون الآخر وكثرة عدتهم بان يكونوا  
 ساهلين في رعاية التزكية بخلاف المكيين للآخر فان حديثه من كان كذلك ارجح لقوة  
 الظن **واذا كان المرويان** للخبر المتعارضين متساوين جميعا فانه يترجح روية احدهما **كأن**  
**عرف** من حاله انه لا يرسل الا عن عدل عارف في الخبرين **المسليين** والآخر عوفي  
 منه خلاف ذلك او جهل حاله فان رواية من عرفه من ذلك ارجح لقوة الظن وكان الأولى بقديم  
 هذا على قوله وبكثرة المكيين وهو اصحاب يرجع الى النفس الراوي ومما يرجح الى الترجيح  
 باعتبار التزكية ما يرجع الى نفسها وقديسه بقوله **ويخرج الخبر المصريح** بالتزكية للراوي



**على الحكم** أي إذا كانت تركية أحد الراويين القول الصحيح كان يتركه وتركه الآخر  
 بالحكم بشهادته كان يقول أنه قد حكم بشهادته حكم فإن رواه من زليه في القول  
 لأن تركه بالحكم إنما تكون لتضمها القول والقول الصحيح والامن التظهن **والله أعلم وترج**  
**الحكم على العمل** أي إذا كانت تركية أحد راوي المتعارضين بالحكم بشهادته وتركه الآخر  
 بالعمل بقوله فإنما تقدم روايه من حكم بشهادته على روايه من عمل بقوله وذلك لأن الاحتياط في  
 الشهادة أقوى من الاحتياط في العمل بدليل قبول خبر الواحد والمرأة دون سواه والقسم  
**الثاني** في الترجيح بالسند يجب ما يرجح إلى الفس الرواية للحديث وهو محصل من  
 وجوه وقد بينها بقوله **قيل** أي قال الراوي **يرجح المسند على المرسل** أي إذا  
 كان أحد الخبرين المتعارضين مسنداً ~~والآخر مرسل~~ **والآخر مرسل** فإنه يقدم  
 المسند على المرسل وذلك للاتفاق على قبول المسند دون المرسل فيكون الظن به أقوى  
**والله أعلم وقيل** أي قال ابن أبيان بل الواجب **العكس** أي يرجح المرسل على  
 المسند لأن المرسل لا يرسل إلا وهو كالمطاع بأن ما رواه صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم  
 بخلاف ما إذا أتى بأهل السند فإنه قد حمل السامع العهد **وقيل** بل هما  
 أي المسند والمرسل إذا تعارض مقتضاها فمراسوا لا يرجح أحدهما على الآخر  
 باعتبار في الرواية إنما هي العدالة والضبط والفرصت وأما في العمل وقيل كل واحد منهما على  
 انفراده فلا يكون لأياهما على الآخر من ربه إذا اجتمعا وهذا القول هو الذي احتاره

الأما المهدى عليه السلام في المعيار وشرحه **نعم** والتعارض من دون ترجيح ممكن  
 عند الأكثر إذا ما منع من ذلك فثبت الترجيح فيعمل بأمر ما شاء على قول والأطراح  
 على الصحيح **والله أعلم** ومن الترجيح بحسب الرواية قوله **ويرجح المظهر** الذي  
 يثبت بالشهرة غير منتهى إلى كتابه وغيره أي إذا ثبت أحد المتعارضين بالشهرة والآخر  
 بغيرها كان ما ثبت بالشهرة **ويرجح** أيضاً **مرسل** أي إذا كان الخبران  
 المتعارضان مرسلين لكن أحدهما رسله تابعي والآخر غير تابعي فإنه مرسل التابعي يرجح  
 ويرجح ما أسند إلى كتابه مشهور بالصحة **مثل** ما أسند إلى البخاري **ومسلم** على ما أسند  
 إلى كتابه **غيرهم** من سائر الكتب التي تعرف بالصحة يعني إذا أسند أحد المتعارضين  
 إلى الصحيح البخاري أو صحيح مسلم أو نحوهما عرفت بالصحة من كتب الحديث النبوي  
 وأسند الآخر إلى غيرهم مما لم يعرف بالصحة كان ما أسند إلى الصحيحين أقوى ويرجح  
 فلهذا وجوه الترجيح بحسب الرواية **القسم الثالث** من الترجيح بحسب السند يجب  
 ما يرجح إلى نفس المروي وهو أيضاً وجوه منها إذا روى أحد المتعارضين بالسمع  
 من الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 يقول قال الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه يرجح ما ثبت بالسمع على ما ثبت بالتخيل **الاحتمال** الله أعلم  
**ونما** أن يكون المتعارضان ثبتاً بالكوشة **والله أعلم** والتقرير لكن أحدهما في حضرته  
 بأن شاهده وسكت عنه والآخر في غيبته بأن سمعه وسكت عنه فإن سكت عن غيره



مع الحضور ارجح مما سكت عنه مع العينه والسماع لأن الأول اغلـب  
 على الظن ومنها ان يكون احد المتعارضين وفيه صيغته منه **صلواته** ولم  
 والآخر انما فهم منه فقط فراه الروي بعبارة نفسه فانه يهـم ما و في صيغته منه  
**صلواته** ولم على ما فهم منه فقط لقوة دلاله الصيغـه وصعق دلاله غيرها **القسم الرابع**  
 من الترجيح بالسند مجتـبى حجـج الى النفس المروى عنه وذلك نحو ان يكون احد المتعارضين  
 ثبت من المروى عنه انكار لروايته والآخر لم يثبت فأن لم يثبت فيه انكار ارجح  
 مما ثبت فيه وذلك لأن الظن الحاصل به اقوى وسواء كان انكاره نسياناً أو وقوف  
 أو انكاراً جحوداً وتكذيباً فاما اذا كان احدهما انكاراً جحوداً **والله اعلم** بما يحتاج  
 والآخر انكاراً نسياناً فأن ما انكر انكار نسيان ارجح ما انكر انكار جحود **والله اعلم** فاما  
 يحتاج اليه من جهة الترجيح بين الثقيلين بحسب **واما الوجه الثاني** وهو الترجيح  
 بحسب المتين فهو يقع من وجوه **الأول** أقوله **ويرجح النهي على الأمر** يعني اذا كان  
 مدلول احد المتعارضين نهياً والأخر امر فأنه يـرجح ما مدلوله النهي على مدلوله  
 الأمر لأن النهي أكثره لدفع المفاسد والأمر لجلب المنافع والأهـم بـدفع المفـده شـد  
 من الأهم بـجلب المنفعة وايضاً فان ما يحتمله النهي من المعاني اقل مما يحتمله الأمر  
 وما كان اقل احتمالاً ارجح **الثاني** أقوله **والأمر على الأباحـه** يعني اذا كان مدلول احد المتعارضين  
 أمراً ومدلول الآخر اباحه فأنه يـرجح ما مدلوله الأمر على ما مدلوله الأباحـه وذلك لاحتياط

والخروج **العهد من الله اعلم** واما اذا كان مدلول احد المتعارضين اباحه والآخر  
 نهياً فان ما مدلوله الأباحـه ارجح اذا جحد كذا قريبه على تقدم النهي عنه وقيل بل  
 يـرجح النهي على الأباحـه لمثل ما ذكرنا في ترجيح الأمر على الأباحـه قلت **وهو الأول**  
**والثالث قوله والأقل احتمالاً على الأكثر** اي اذا كان احد المتعارضين  
 اقل احتمالاً للغير المطلوب والآخر أكثر فأنه يـرجح الأقل على الأكثر نحو ان يكون احدهما  
 مشتركاً بين ثلاثه معانٍ والآخرين معينين فأن ما هو مشترك بين معينين  
 ارجح لأن ما قل احتمالاً قرب المطلوب **والله اعلم** **والرابع** أقوله **والحقيقة**  
 اي المجتـبى اذا كان احد المتعارضين يستعمل في المطلق حقيقة والأخر لا يستعمل فيها  
 مجتـبى فأن الحقيقة ارجح اذ لا يتطرق اليها الخلل بخلاف المجتـبى **والله اعلم** **والخامس**  
 قوله **والجواز على المشترك** يعني اذا كان احد المتعارضين مجازاً والآخر مشتركاً  
 فأن المجزأ ارجح من المشترك اذ المجزأ اقرب ولا يخل بالتفاهم على ما تقدم في اول الكتاب **والله**  
**اعلم** **والسادس** أقوله **والأقرب من الجار من على الأبعد** يعني اذا كان المتعارضين  
 ولكن احدهما اقرب الى الحقيقة من الآخر فأنه يـرجح الأقرب وقرب الجار من  
 الحقيقة المقصـى لترجيحه اما ان يكون أكثر من الأحرار التجوز فيه الثمن الآخر  
 نحو التجوز بالأسد في الشجاعة فأنه أكثر من التجوز به في الحر **والله اعلم**  
 او بان يكون اقوى في التجوز بـبطلان من الآخر نحو التجوز بـبطلان اسم الكل على الجزء



فأما أقوى من إطلاق اسم الجزء على الكل لأن الكل يستلزم الجزء بخلاف العكس  
 نحو من سرق قطعت يده من سرق لم يقطع أنا مله أو بأنه يكون تجوز دليل التجوز  
 فيه لرجح من دليل التجوز في الآخر وغير ذلك مما يقتضي قرب المجاز من الحقيقة  
 والله أعلم **السادس قوله والنص الصريح على غير الصريح** يعني إذا ثبت أحد المتعارضين  
 بالنص الصريح الذي لا احتمال فيه والآخر بالنص المحتمل نحو أن يكون أحدهما صريحا  
 في المقصود والآخر محتمل المقصود وغيره فإن الصريح أولى لعدم الاحتمال ونحو  
 أن يكون أحدهما مجازا والآخر مبنيا فإن المبين أرجح لعدم الاحتمال والله أعلم  
**والثامن قوله والخاص على العام** أي إذا كان أحدهما المتعارضين خاصا  
 والآخر عاما فإن الخاص أرجح لأن دلالة على المقصود أقوى من العام احتمال تخصيص  
 فيه والله أعلم **التاسع قوله وتخصيص العام على الخاص** يعني إذا كان المتعارضين  
 يقتضي تخصيص دليل عام والآخر يقتضي دليل خاص فإنه يقدم ما يقتضي  
 العام لأنه يختص على ما يقتضي الخاص لقلة التأويل والعمارة **العاشر قوله**  
**والعام الذي لم يختص على حقيق** يعني إذا كان المتعارضين  
 عامين لكن أحدهما حقيق بدليل والآخر محقق بدليل أو على غير ذلك فإن العام  
 يختص أرجح للاتفاق على حقيق بخلاف تخصيصه الخلاف والله أعلم **الحادي عشر قوله**  
**والعام السطر على التكرار المنفية وغيرها من مملو الجمع المحرق** بالله على  
 حقيق

**الحسن الموقوف** به هذه الترجيح باعتبار صيغ العموم فإذا كان عموم أحد  
 المتعارضين بصيغة السطر وعموم الآخر يكون نكرة ففيه فإن العام السطر  
 أرجح لأن الحكم فيه مطلق فيكون ذلك الذي هو قوله من بدل أدنية فتلوع  
 ما لو قيل لا قبل على فرد وكان إذا كان عموم أحد المتعارضين باعتبار  
 أو ما أو جمع الموقوف باللام وعموم الآخر باعتبار كونه جنسا معوقا باللام فلما  
 باعتبار أو ما أو الجمع من جنس المذكور لأن دلالة على العموم أضعف من دلالة  
 في المعهود مثل أقتلوا المشركين أو من ترك ما لو قيل المشرك لا يقتل وقيل ما خرج  
 من التبليس حدث مع ما لو قيل ما خرج من التبليس ليس بحدث أيضا ما احتج  
 إليه من الترجيح بين الفيلين حسب المتن **الحكم الثاني**  
**الترجيح بحسب التأويل** أي ما يدل عليه المتعارضان وهو من وجه **الترجيح**  
**الوجوب على النفي** أي إذا كان أحد المتعارضين يقتضي وجوب الأمر والآخر  
 نفيه فإنه يقدم الوجوب على النفي لأخصاؤه ولأنه قد حصل النفي بزيادة خلاف  
 العاكس **الثاني أنه ترجح النفي على التأكيد** أي إذا كان أحد المتعارضين  
 يقتضي نفي الأمر والآخر نفيه فإنه يرجح ما يقتضي النفي لأن احتمال أن يكون النفي  
 عن الفعل أكثر من غفلة الإنسان عنه مثاله حديث بلال هو النفي أنه لا  
 صلي على النبي ولم يدخل البيت لحرم وصلي وقال أسام دخل ولم يصلي فاحتج



بل لا يرجح لكونه أثبت الفعل والله أعلم **والثالث** انه يرجح **الدائر للحد**  
**على الموجب له** يعني اذا كان احد المتعارضين يقتضي من جهة سقوط  
 والارض يقتضي وجوبه واميان فان ما يقتضيه الدائر يرجح لما في الدائر من مقتضى  
 مرجح المقصود بالسارح بدليل قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ما جعل  
 عليكم في الدين من حرج **والرابع** انه يرجح **الموجب للطلاق والعنف**  
**على الاخر** اي الذي لا يوجبهما يعق اذا كان احد المتعارضين يقتضي العنف  
 والطلاق والاخر خلافه فانه يرجح الموجب لذلك لموافقة الاصل  
 اذا الاصل عدم ملك البضع وملك البهائم والله أعلم **والخامس**  
 وجه الترجيح بأمر خارج فهو ايضا يحصل من وجوه منها انه يرجح  
 اخبارنا موافقة **للدليل اخر** اولاهل المدينة والخلفاء **والعلم** يعني  
 انه اذا وافق احد المتعارضين اي هذه الامور الاربعة فانه يكون ارجح  
 الاول انه يوافق دليل اخر من كتاب او سنة او اجماع او عقل او خبر  
 ارجح لونه اظهر على الظن ولان مخالفه دليلين سد محذور من مخالفه دليل  
 واحد الثاني ان يوافق احد المتعارضين على اهل المدينة النبوية على صاحبها  
 افضل الصلوات والسلام دون الاخر فانه ارجح لونه المدينة موضع الوجه اعرف  
 باحكامه **والسادس** ان يوافق على الخلفاء السديين فانه ارجح لونه امره صلى الله عليه وسلم

في رابعه

باتباعهم والافتدائهم فينبغي عليه **الظن** **الرابع** ان يوافق احد المتعارضين  
 فانه ارجح لكونه اعرف باحكامه كمنزلة او سائر التواريخ والله أعلم **منها**  
 يرجح احد المتعارضين **تفسير** **رايه** المعناه اما يقول او فعل على ما علم  
 بقوله اذا فسروا احد المتعارضين ما رواه دون الاخر كان خبره ارجح لونه  
 تفسيره يقول الظن والله أعلم **منها** انه يرجح احد المتعارضين باقتضائه **تفسير** **رايه**  
**تأخر** اي اذا كانت في احد المتعارضين قرينة على تأخره فانه يرجح على الاخر  
 اما تأخره بسلام روايه فانه يجوز ان الراوي للاخر سمعه قبل اسلامه هذا او اما  
 تأخره تاريخيا مضيقا لقبول موثقه على غيره من سائر الروايات او اما  
 ان يكون فيه تدبير دون الاخر فانه قرينة لتأخره تدبيرا اذ لم يعمد الى بعد ذلك  
 الاسلام وقوة سكوته **منها** انه يرجح احد المتعارضين بموافقة **القياس** وهذا  
 قد دخل في قوله ويرجع الخبر موافقة **للدليل** اخر اذ القياس دليل كما لا يخفى فانه  
 جملة الاربع جبايات العقلين باقتسامها **واما الفصل الثاني**  
 وهو كس جميع بين العقلين وهما اما قياتسان او استدلالان اما الاول  
 فالرجح فيه من جهتين اما من جهة اصله او من جهة فرعها فاما  
**القسم الاول** وهو الترجيح بين القياتسين بحسب اصله ومقتضاهما النوع  
 الاول فقد بينه بقوله ويرجع احد القياتسين على الاخر وهو الاول



يرجح بكون حكم الأصله قطعياً والأخرطنياً يعنى اذا كان حكم الأصل في احد  
 القياسين قطعياً والأخرطنياً فان ما حكمه قطعي ارجح **الثاني** قوله لم يكن  
 حكم الأصل في احدهما قطعياً فانه يترجح ما دليله **اقرى** اي يكون الترجيح  
 بينهما بحسب الدليل في الأصل فيقدم الأقوى فالأقوى وقد تقدم  
 في الترجيح النقلين وجه القوة **الثالث** قوله ولو حكم الأصل القياسين  
 لم ينعج باتفاق والآخر مختلف في حكم اصله هل نسخ أم فانه ما اتفق على  
 النسخ فيه ارجح من الآخر والوجه في ذلك ظاهر فانه الوجه الثلاثة بحسب  
 حكم الأصل **واما النوع الثاني** اعني الترجيح بين القياسين بحسب  
 حكم الأصل فهو انه يترجح احد القياسين بكونه **علمه** اي حكمه **اقرى** من علمه  
 حكم الآخر وقوله اما القوة طريق وجودها في الأصل في احد القياسين بأن يكون  
 وجودها في احدهما معلوماً او مضموناً بالظن الغالب وطريق وجودها في الآخر  
 دون ذلك **مثاله** ما اذا قيل في الوضوء طهارة حكمية فتفتقر الى النية  
 كالتيتم مع قول الآخر طهارة بمانع فلا تفقر اليها كغسل الخاتمة فان الاول  
 ارجح لقوة طريق علمه اعني كونه طهارة حكمية كونه معلوماً لقوة طريق كونها  
**علمه** **اقرى** بأن يكون طريق علمها في احدهما نصاً وفي الآخر تنبيه نص  
 فان ما طريق علمه النص ارجح على ما تقدم في بيان طرق العلم في فصل

القياس او بأن يصحها اي عملة احد القياسين المتعارضين علمه  
 اخرى غيرهما يقوى اي يقوى تلك العلم فيكون احد القياسين  
 كالمطل بعلتين دون الآخر مثال ذلك تحليل وجوب النية في الوضوء  
 بكونه طهارة حكمية كالتيتم فان هذه تصحها علمه اخرى وهو كونه عباداً  
 كالصلاة بخلاف تحليل كونه طهارة بمانع **علمه** فاما علمه اقوى  
 بأن هذه الوجوه فانه ارجح واقدم وذلك ظاهر او يكون حكمها حظه  
 او جوباً دون معارضتها بعنى انه اذا كان الحكم الصادر عن علمه  
 احد القياسين المتعارضين حظه او جوباً والحكم الصادر عن علمه  
 الآخر اياً حجة او ندباً فان ما حكم علمه الحظر او الوجوب ارجح مثال ذلك تحليل  
 الوضوء بانه علمه عباداً فتجب النية فيه كالصلاة لا طهارة فلا تجب كغسل  
 الخاتمة وتحليل حرمة التفاضل في البر مثلاً بالكيل فيقتضى ذلك تحريمه  
 في النور وحظره لا طهر فلا يقتضى ذلك فيهما **علمه** او بأن تشهد لها  
**الأصول** او تكون أكثر اطراداً يعني اذا كانت علمه احد القياسين  
 المتعارضين تشهد لها الأصول بأن تكون منترعة من هذه الأصول دون علمه  
 الآخر فان ما تشهد له الأصول ارجح كما في تحليل وجوب النية في الوضوء بكونه  
 عباداً فان هذه تنترع من الصلاة والصوم والحج بخلاف تحليل كونه طهارة



فلا أصل لها إلا إزالة النجاسة أو متردده من أصول كثيرة فإن ما علمته  
كذلك أرجح وينظر في الفرق بين هذين قولاً أو نشهد لها الأصول  
فإن الظاهر أنها شيء واحد كما في غير هذا المختصر والله أعلم **أو يجعل بها الصحابي**  
**أو الثر الصحابي** يعني أنه يرجح أحد القياسين على الآخر بأن علمته علل  
بها الصحابي وعلمه الآخر علل بها صحابي أو أكثر الصحابة أرجح كما يعمل  
الصحابي أو أكثر الصحابة تحريم التفاضل بالكيل والتابعي أو الأقل بالظن **وارجح**  
**الوصف الحقيقي على غيره** يعني إذا كانت علمه أحد القياسين وصفاً حقيقياً وعلمه  
الأخر اعتبارياً أو أن ما علمته الوصف الحقيقي أرجح للاتفاق على تحليل الحكم  
به دون غيره وقد تقدم **ويرجح الوصف الثبوتي على الوصف العدمي** أي إذا  
كانت العلم في أحد القياسين وصفاً وفي الآخر وصفاً عدمياً فإن ما علمته  
الوصف الثبوتي أرجح مما علمته الوصف العدمي للاتفاق أيضاً على التحليل  
بالثبوتي دون العدمي **والله أعلم والباعث على الأمانة** أي إذا كانت الحالة في أحد القياسين  
باعثاً على الحكم وفي الآخر أمانة فقط فإن ما علمته باعثة أرجح للاتفاق عليها  
**وترجح العلم المطردة والمنعكسة** على خلافها وهي غير المنعكسة **وترجح**  
**العلم المطردة فقط** أي من دون انعكاس على المنعكسة فقط أي من دون انطرد  
يعني إذا كانت علمه أحد القياسين مطردة بأن يوجد الحكم بوجودها ولا تنعكس

أي لا ينتفي

أي لا ينتفي الحكم بانتفاء ما وعلمه الآخر بالانعكاس فإن ما علمته مطردة أرجح مما  
منعكسة **ويرجح الشبر على المناسبه** أي إذا ثبت أحد القياسين المتعارضين  
بالشبر والمقيم وعلمه الآخر بالمناسبه بينهما وبين الحكم فإن ما ثبت علمته  
بالشبر أرجح لتضمنه اتفاقاً غيرهما كما تقدم في القياس **وترجح المناسبه على**  
**الشبرية** أي إذا ثبت علمه أحد القياسين بالمناسبه وعلمه الآخر بالشبرية فإن ما ثبت  
علمته بالمناسبه أرجح لأن الظن الصلح بها أقوى والله أعلم **وأما القسم الثاني**  
وهو الترجيح بين القياسين بحسب الفرع فإنه يرجح أحد القياسين **بالقطع**  
**لوجود العلم في الفرع** يعني إذا قطع بوجود العلم في الفرع في أحد القياسين وظن  
وجودها في القياس الآخر كما هو ما قطع بوجود العلم في فرعها أرجح **ويرجح**  
**أحدهما بكونه** أي حكم الفرع ثابتاً بالنص في الجملة في أحد القياسين دون الآخر  
أي إذا كان قد ثبت حكم الفرع فيه في أحد القياسين بالنص في الجملة وحسب  
بالقياس للتفصيل والآخر ليس كذلك بل يحاول إثبات الحكم في الفرع بالقياس  
ابتداءً فإن ما ثبت فيه حكم الفرع بالنص جملة أرجح لأن تفصيل الشيء الثابت  
أهون من إثباته من أصله **والله أعلم ويرجح معاً** أي الفرع للأصل **وعين الحكم**  
**وعين علمه على الثلاثة الأخر** وهي المشار إليها في جنس الحكم وعين علمه أو عين  
الحكم وجنس العلم أو جنس الحكم وجنس العلم يعني إذا كان الفرع في أحد



القياسين مشتركاً للأصل في عين العلة وعين الحكم وفي الآخر الفرع مشترك  
للأصل في الثلاثة الأخيرة فإن الأول يرجح على ما تقدم في تفصيل الكتاب  
ويرجح أحد القياسين على الآخر **مشاركة الفرع في عين أحدهما** أما العلة  
أو الحكم **وجنس الآخر على المشاركة له في الجنس** يعني إذا شارك الفرع الأصل  
في أحد القياسين في عين الحكم وجنس العلة وعين العلة وجنس الحكم والآخر  
مشارك الفرع فيه الأصل في جنس الحكم وجنس العلة كان يشترك  
فيه الفرع الأصل في عين أحدهما وجنس الآخر يرجح مما يشترك فيه الفرع  
الأصل في **الجنسين ويرجح أحد القياسين على الآخر** مشاركة الفرع للأصل  
في عين العلة **مشاركة في جنس الحكم على المشاركة في العكس** أي في عين الحكم وجنس  
العلة يعني إذا كان الفرع في أحد القياسين مشتركاً للأصل في عين العلة وجنس  
الحكم في الآخر بالعكس فإن الأول يرجح إذا العلة هي الأصل في التعديبه والله  
أعلم وهذا ما يحتاج إليه من الترجيح بين العقليين وبالله التوفيق  
**وأما الفصل الثالث** وهو الترجيح بين المختلفين أي الثقلي والعقلي  
فيما نه ان تقول الثقلي أما خاص أو عام والخاص أما أن يدل بطلانه  
بمنطوقه أو مفهومة فإن كان خاصاً الأصل الحكم بمنطوقه فإنه يرجح على  
المعقول من قياس أو اجتهاد لأن النص أصل بالنسبة إلى القياس والاجتهاد

والآن طرق

والآن طرق الخلل إليه أقل من طرقها اليهما مثلاً في أن يقول الشارع عجب  
الشيء في الموضوع قياسه على إزالة الجحالة بكونه طراره مانع فلا  
تجب فإن النص يرجح والله أعلم وإن كان خاصاً الأمفهومه فإنه يرجح  
مختلفه باختلاف المفهوم في القوة والضعف والترجيح فيه على حسب ما يقع  
للمناظر وإن كان الثقل عاماً فهو على الخلاف في جواز التخصيص بالقياس هل  
يجوز أم لا فهذا هو العدة في باب الترجيح والله الهادي إلى الصواب وإن كان قد  
يحصل بغير ذلك إذا المعلوم أن **وجه الترجيح التخصيص** فيما ذكر فقط ولكن بعد  
التحقيق لهذا المذكي ومعرفة له يخفى على القطن اعتبارها أي اعتبار  
غير الوجه المذكور مع توفيق من الله عز وجل والظن للعبد يحصل به لتوهم  
في القلب والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
**خاتمة كتاب الترجيح** وهي في بيان ماهية الحدود  
واقسامها ووجه ترجيح السمعية منها **واعلم** الحد في اللغة بمعنى المنع  
ومنه سمي البواحد المنع الداخل والخارج وفي الاصطلاح ما يميز  
الشيء عن غيره أي ما يميز المحرود عن دخول غيره فيه وسمى بذلك المنع غير  
المحرود عن الدخول في المحرود وهذا التعريف شامل للعقلي كتعريف الماهيات  
والسمعية كتعريف الأحكام واللفظي والمعنوي أيضاً وهو أي الحد في اللفظ وهو ما



يقصد به تفسير مدلول اللفظ **معنوي** وهو ما يقال على الشيء لافاده تصويره  
 فاللفظ حقيقة **كش** لفظ باللفظ اجلي منه مرادف له كما يقال العصفور هو الأسد  
 والعقار هي الخمر في اشتراطه المرادف له نظرا ديجوز ان يكون بالأعم المقصود  
 به انما هو تفسير مدلول اللفظ سعدان ثبت فأن ثبت نعم السعدان وغيره  
 وذلك ظاهر **والمعنوي** وقد عرفت حقيقة ينقسم الى قسمين **حقيقي** وهو المسمى بالحد  
 عند المنطقيين **وسمي** وهو المسمى بالرسم عندهم **وكلاهما** اي كل واحد من الحقيقي والرسم  
 ينقسم الى قسمين **ايضا** **وناقص** فالحقيقي التام ما ركب من جنس الشيء  
 وحقيقته الجنس هو القول على الكثرة المختلفة الحقائق في جوار ما هو **وصوله**  
 وحقيقته الفصل ما يقال على الشيء في جوار اي شيء هو في ذاته وقوله **القريين**  
 صفة للجنس والفصل فالقريب من الجنس ما يكون الجوار به عن الماهية وعن بعض  
 المشاركة فيه ايضا كالحيوان في حق الانسان فانه جنس قريب له  
 والبعيد منه ما لا يكون الجوار عن السوال عن الماهية وعن بعض المشاركة  
 فيه جوارا عن الماهية وعن جميع المشاركة فيه بل عنها وعن البعض كالجسم  
 مثلا في حق الانسان وقد تقدم معنى ذلك في باب **المجمل الحقيقة** والمجان والقريب  
 من الفصل ما يميز الشيء عن المشاركة في الجنس القريب كالناطق في حق الانسان  
 فانه يميزه عن المشاركة له في الحيوانية والبعيد منه ما يميزه عن المشاركة في الجنس البعيد

كالحاس في حق الانسان ايضا فانه يميزه عن المشاركة له في الحسية فاما  
 تركب من جنس الشيء وفصله القريين فهو الحد التام وذلك كحيوان ناطق في  
 تعريف **الانسان** فالحيوان جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب  
 له كما بينا وسمى حد لما تقدم من انه مانع من **خروج** شيء من افراد الحد ودون عن  
 دخول غيره فيه وقاما لاشتماله على جميع الذاتان والاكثري للتركيب  
 الجنس على الفصل ويجوز العكس فيقال ناطق حيوان والحد الحقيقي التام  
 ما كان **بالفصل القريب** حده كناطق في تعريف الانسان او بالفصل  
 القريب مع **جنس** اي الحدود **والبعيد** وذلك كناطق في تعريف الانسان  
 ايضا فالجنس جنس بعيد له والناطق فصل قريب كما تقدم وسمى **ناقصا** لانه  
 عن بعض الذاتان كالحيوانية **والرسم التام** ما كان **بالجنس القريب** وقد تقدم  
 بانه **الحقيقي** وحقيقته هي القول على ما تحقيقه واحد فقط **كجنس** **صاحك**  
 في تعريف الانسان فان **الصاحك** للانسان وبسمى **سميا** لكونه تعريفا  
 بالخاصة التي هي من اثار السوراشي لشره وقاما لاشتماله على الحد التام حيث  
 انه وضع فيه الجنس القريب بما يحصر الماهية **والرسم الناقص** ما كان بالخاصة  
**وصرها** كالصاحك في تعريف الانسان او بالخاصة مع الجنس البعيد كجنس  
 صاحك في تعريفه سمي ناقصا لانه عن بعض الذاتان ايضا وسمى **ناقصا** لانه







المطلق لمن لا يعرف الحنفية فلهذا بيان الحدود واقسامها واثبات جميع السمعيات  
منها فقديمه بقوله **ويخرج بعض الحدود السميعة** وهي الموصلة الى التصور الشرعية  
ان المقصود بها تعريف الأحكام الشرعية لا العقلية وهي التي يقصد بها تعريف **المأهيات**  
والمراد من الحدود السميعة هي التي الظنية القطعية فلا تعارض بينهما كالحج اذا اقرر  
فخرج بعضها على بعض منها اذا تعارضت بأن يقتضي أحد الحدين غير ما هو  
يقتضيه الآخر كما في الحج بأمر الأول **يكون الفاظه** أي الفاظ أحد الحدين المتعا  
رضين **أخرج** من الفاظ الآخر بأن يكون الفاظ أحدهما ناصه على الغرض المطلوب  
دالة عليه بالمطابقة أو التضمن والفاظ الآخر غير صحيحه بأن يكون فيها تجوز  
أو استعارة أو اشتراك أو غرابه أو اضطراب أو دالة على الغرض بالالتزام فإن ما  
الفاظه اخرج اخرج من الآخر وكونه اقرب الى الفهم وابتعد الى الخلل والاضطراب  
مثال ذلك ما يقال في الجناية حدوثه صفة شرعية في الإنسان  
عند خروج المني أو عند سببه <sup>هو النكاح</sup> يمنع من الفرائض لا الصوم مع قول الآخر الجناية خروج  
المني على وجه الشبهة فإن الأول **أخرج** من الثاني لأن في الثاني تجوز اذ سبق  
الى الفهم منه ان خروج المني الجناية وإنما الجيب صاحب المني والأول  
يدل على ذلك بالنص كما ترى ووجه التعارض فيهما ان الأول يقتضي ان الجناية  
غير خروج المني كما اوضحه بقوله حدوثه صفة عند خروج المني والثاني

يقتضي

يقتضي ان الجناية نفس خروج المني **والله اعلم الثاني** قوله **او المعرف**  
فيه اعرف أي يخرج أحد الحدين المتعارضين بكون المعرف فيه اعرف  
واشهر من المعرف في الآخر فيكون الى التعريف اقرب كما اذا كان  
المعرف في أحدهما حسيا وفي الآخر عقليا أو شرعيا فالحسي اقدم من غيره  
او كان في أحدهما عقليا وفي الآخر شرعيا فان العقلي اقدم من غيره وهو اصل  
او كان في أحدهما عرفيا وفي الآخر شرعيا فان العرف اقدم من غيره مثال ذلك  
**الثالث قوله** ويعومنه أي يخرج أحد  
الحدين المتعارضين بكون مدلوله اعم من مدلول الآخر بأن يكون باعتبار  
حرف متناول للحدود آخر فإنه يخرج بذلك لفانده اذا  
لا اعم يتناول ذلك وغيره فتكثر جرئيات الحدود فيه مثال ذلك  
ما يقال في الخمر هو ما اسكر مع قول الآخر هي التي من ماء العنب  
اذا اسكر فإن الحدين متعارضان فان الأول ارجح  
لتناوله غير الخمر من سائر المسكرات ووجه التعارض ان  
الأول يقتضي ان كل مسكر يسمى خمر بخلاف الثاني والله اعلم **الرابع قوله**  
**وعومنه** النقل السمي أو اللغوي أي يخرج أحد الحدين المتعارضين بوقوفه التقلي  
السمعي أو النقل اللغوي وتقريره لوضوحه على ما لم يوافقهما لبعدهما الخلل عن الموفق  
لهما وكونه اغلب على الظن كما مر في الخمر فإن الأول موافق للنقل السمي



لقول الشارع كل مسكر خمر واللغو ايضا لان معناه عند اهل اللغة ما  
 يخامر العقل وهو معنى الأسكار والثاني لا يوافق ما يقتضيه **والنفس قوله**  
 ويعمل اهل المدينة او الخلفاء **الأربعة** الذين هم على كرم الله وجهه وابوبكر  
 وعمر وعثمان او يعمل العلماء او يعمل بعضهم يعني اذا عمل بأحد الحدين  
 المتعارضين اهل المدينة النبي صلى الله عليه وسلم او الخلفاء الأربعة او  
 العلماء او بعضهم من المشهورين بالاجتهاد والعدالة فإنه يخرج منها  
 ما عمل به اي هو الذي على ما لم يعمل به اذ هو اقرب الى الأنقياد واغلب  
 على الظن كما اذا نقل عن اي هو الذي انه يقول في الخبر هو اسكر ويعمل  
 بمقتضاه وعن غيرهم هي التي من اللعب اذا اسكر **والساقوله وتقرر**  
**حكم الخطر او حكم النفس** يعني اذا كان احد الحدين المتعارضين يقرر حكم  
 الخطر والآخر يقرر حكم الأباحه كما ما يقرر حكم الخطر ارجح او كان احدهما  
 يقرر حكم النفس والآخر يقرر حكم الأتباع اي يلزم من العمل بأحدهما  
 هذا تقرير النفس والآخر تقرير حكم الأتباع فاما يقرر حكم النفس  
 ارجح مثال الأول ما مر في الخبر فأن قولنا هو اسكر يقرر حكم الخطر  
 في كل مسكر بخلاف الآخر ومثال الثاني ما يقال في الحديث هو انتقام من  
 الطهارة الشرعية بخروج شئ من السبيلين او بسبب حروجه مع

قول الآخر

قول الآخر انه انتقام الطهارة بخروج ما يخرج من باطن الأدمى او بسببه  
 الأكثر او القرينة في الصلاة البالغ فأولها حكم النفس الأصل في الرضا  
 والقى والقهره اعني انها غير ناقضة بخلاف الثاني فيكون الأول ارجح ووجه  
 التعارض بينهما واضح **والنفس قوله** ويدل على ذلك ما يلزم  
 من العمل بأحد الحدين المتعارضين من الحد والعقوبة ومن الآخر  
 اثباته فأن ما يلزم منه الداء ارجح مثال ذلك ما يقال في الرضا الموجب  
 للمراة اتيان المرأه في فعلها من غير ملك النكاح او شهرته مع قول الآخر ابدل  
 فرج في فرج محرر قطعا مشتهى طبعاً فأن موافق لحد الحد في اتيان  
 المرأه في دبرها فيكون ارجح بخلاف الثاني ووجه التعارض ان الأول  
 يقتضي ان اتيان المرأه في دبرها واتيان غيرها لا يسمى زنا بخلاف الثاني  
**والله اعلم** الى غير ذلك المذكور من مرجحات الحد ود السميعة ما لا يعبر عنها  
 من علم له طبع سليم وفهم غير سقيم وتوفيق وهداية من الفتح العظيم  
**والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم**  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 وعلى النبي وآله افضل  
 الصلاة والتسليم  
 اللهم اعلم اني  
 اعلم اني  
 اعلم اني



وقرأ الفراع من نبر هذا السفر الجليل يوم الجمعة

الموافق غرة جمادى الأولى سنة ١٣٦٠هـ ستين

وثلاثمائة ألف بقلم احقر الوصي

اسير الذنوب والخطايا

عبد الله محمد ابن

علي بن احسن

بن احسن

السهيلى

الحمد لله لقراءة القرآن العظيم والعلم الشريف

والعمل بهما امين يا رب

العالمين وصلى الله

وسلم على سيدنا

محمد وآله

الطيبين

الطاهرين

ام

جماعة الربيع  
التي تسمى بالربيع  
في يوم الثلاثاء  
الذي هو يوم الثلاثاء